الأستاذ العلامة
السيد حسن مكي العاملي

بداية المعرفة

منهجية جديدة في علم الكلام

مكتبة دار المجتبى
العراق - النجف الأشرف



منهجية جديدة في علم الكلام

الأستاذ العلامة

السيد حسن مكي العاملي

مكتبة دار المجتبى

العراق - النجف الأشرف

كلمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله القادر الذي إذا ارتَمَتِ الأوهامُ لِتُدْرِكَ مُنقَطَعَ قُدرَتِه ، وحال الفِكْرُ المُبَرَّأُ من خَطَراتِ الوساوِسِ أنْ يَقَعَ عليه في عميقات غيوب ملكوته ، وتَوَلَّهت القلوب إليه لِتَجْرِيَ في كيفِيّة صفاته، وغَمَضَت مداخل العقول في حيث لا تَبلُغُهُ الصفات لِتَناوُلِ عِلْمِ ذاته ، رَدَعَها وهي تجوب مهاوي سُدَفِ الغيوب ، مُتَخَلِّصَةً إليه سبحانه ، فَرَجَعَتْ إذ جُبِهَتْ مُعْتَرِفَةً بأنه لا يُنالُ بِجَوْرِ الإعتساف كُنْهُ معرفته ، ولا تَخْطُرُ ببالِ أُولي الرويّات خاطرةٌ من تقدير جلال عزّته[1] .

والصلاة على رسوله الأمين المصطفى ، وأهل بيته خلفائه الأطهار النجباء .

كنت قد لاحظت – وعانيت – أثناء دراستي العقائدية في الجامعة الإسلامية ، ثم فيما بعد أثناء تدريسي فيها لهذه المادة لعدّة سنوات ، وجود قصور فيها عن تلبية ما هو مطلوب منها ، خاصة في هذه الأزمنة التي توسعت فيها أبواب المعارف ، وارتدت كل معرفة ثوب علم مستقل بحياله:

ويتمثل هذا القصور على صعيدين :

الأول : <u>الموضوعات</u> .

الثاني : <u>المنهجة</u> .

أمّا على الصعيد الأول ، فاختصار الكلام فيه ، أن المطلوب من مادّة العقائد الإسلامية إعطاء موضوعات منحصرة في إطار الإلهيات بالمعنى الأخص ، اعني ما يرجع إلى الصانع وصفاته وأفعاله ، لا غير . ليبقى لهذه المادة مجالها المفتوح للاتساع في افقها دون خلطها بسائر المواد كالمنطق ، والفلسفة ، والإلهيات بالمعنى الأعم ، والتفسير ، والحديث ، ومادة العقائد المقارنة بالعقائد اليونانية والغربية ، وغيرها .

---

[1] نهج البلاغة ، خطبة الأشباح ، الخطبة ٩١ . (طبعة عبده ، ص ١٦٢) .

ولكن كتب الكلام القديمة ، وكثيراً من الحديثة ، لم تراعي هذا المَيْز الموضوعي ، بل أدخلت موضوعات من تلك في هذه ، فأحدثت نوع تشويش وخلط في أذهان الطالبين وسدّت الباب أمام التركيز الفكري على هذا المجال بعينه ، وأعاقته – بالتالي – عن التطور المرجو .

وأما على الصعيد الثاني ، فيمكن تبيّن القصور فيه في عدّة جوانب ، أبرزها: الترتيب المنطقي للمباحث ، الذي ينبغي أن يبدأ بإثبات وجود الصانع ثم صفاته ثم أفعاله المتمثلة بإرسال الأنبياء وإقامة خلفائهم ، ليؤدّوا للناس تكاليفهم ، ثم معاد الناس إليه تعالى للحساب .

وأما التقسيم القديم لأصول الدين ، الذي يُعَنْوِن التوحيد والعدل كأساسين مستقلين إضافةً إلى النبوة والإمامة والمعاد ، فهو أقرب إلى التقسيم الثقافي والتوجيهي ، منه إلى التقسيم المنهجي لمباحث علم الكلام ، لأن التوحيد هو فرع من الصفات السلبية ، والعدل فرعٌ من الصفات الفعليّة – أعني – الحكمة .

وإنما ركّز القدماء على العدل كأصل من أصول الدين ، لِما ساد القرونَ الأولى من نزاع بين الأشاعرة والمعتزلة حول قبح صدور القبائح منه تعالى وعدمه ، حيث قالت المعتزلة بالأول ، والأشاعرة بالثاني ، فالتجأ المعتزلة إلى التركيز على العدل بجعله من أصول الدين ، لما له من أهمية قصوى في إثبات جملة من مسائل الأصول الحسّاسة.

والآن حيث زالت تلك المعمعة والحميّة الكلامية ، صار واجباً إدراج كل مطلب في بابه ، حتى تتّضح الصورة المنهجيّة المتناسقة لموضوعات علم الكلام لدى دارسيه ، ولذلك أدرجنا بحث العدل والفروع الأخرى المترتّبة على الحكمة في مباحث الصفات . وهو الذي اقترحناه ونهجناه في كتابنا الموسّع ((الإلهيات)) .

وإضافة إلى هذين القصورين ، هناك قصور في الترتيب بين الكتب الكلامية التي يمر عليها الطالب في مرحلته الدراسيّة ، حيث ينبغي أنْ تتدّرج من المختصر إلى الواسع ، والأسهل إلى الأعمق .

هذه الأمور دفعتني في وقت سابق ، إلى تدوين كتاب الإلهيات الموسّع ، ليُدَرَّس تدريساً خارجياً على الطلاب ، أعني بكيفيّة إلقاء المدرّس البحث عليهم ، ليقوموا هم بجُهْدِهم الخاص وتوجيه الأستاذ ، بقراءة المطالب التي تلقّوها ، عن الكتاب ، وتدارسها .

ثم أحسست بضرورة إيجاد كتاب مَتْنِيٍّ أخْصَر . ليكون في المنهج الدراسي سابقاً لذاك الكتاب ، فتريّثت في وضعه بعض الوقت ، لانشغالي بكتابات أُخرى ، حتى جاء الطلب ثم

الإصرار من جانب بعض المسؤولين الأفاضل في الحوزة العلميّة ، فشجّعني ذلك على البدء بالعمل ، مستعيناً بالله ألعليّ القدير .

ولقد تقيّدت في هذا الكتاب بعدة أمور ، لا بأس بالإشارة إلى أهمها :

١ . راعيت في الكتابة أداء المطالب بالأُسلوب الحديث للكتابة العربيّة ، فهذا هو فرض الزمان، والتلكأ عنه رجوع إلى الوراء ، وصدٌ لمحصّلي الحوزات والجامعات الإسلامية عن مواجهة مجتمع العصر .

٢ . أداء حدود الحقائق المطلوب تعريفها ، بدقة ، وبالمقدار المطلوب .

٣ . وضع مقّدمات مفيدة لابدّ لطالب لعقائد من الإطّلاع عليها .

٤ . اختيار الضروري من المباحث المطلوب معرفتها في هذه المرحلة ، ك ما زاد إلى مرحلة أخرى .

٥ . في بعض المواضيع التي طُرِحَتْ فيها نظريات مختلفة ، بحثنا أشهرها ، وربما أشرنا في الهامش إلى الأخرى .

٦ . إدراج بحث العدل في مباحث الصفات الفعلية ، وبالتحديد الحكمة ، وجعله أحد الفروع التي تترتّب عليها ، واخترنا من الفروع أهمها المناسب لهذه المرحلة .

٧ . فصل الدليل عن المدّعي ، ليكون البحث أقرب للإدراك والإستيعاب .

راعينا هذه الأمور إضافة إلى التبويب والعنونة لرؤوس المطالب ليخرج الكتاب واضحاً سهل التناول .

أرجو من الله تعالى قبول هذا العمل المتواضع ، وجعله مناراً لأهل الهداية ، بمحمد وآله ، صلوات الله عليه وعليهم أجمعين .

حسن مكّي العاملي

الهاشمي المطّلبي

٢٩ ذو الحجّة الحرام

مختتم العام ١٤١١ هـ




مباحث الكتاب








مقدّمات

- المقدمة الأولى : تعريف علم الكلام
- المقدمة الثانية : غاية علم الكلام وفوائده
- المقدمة الثالثة : مرتبة علم الكلام
- المقدمة الرابعة : أسماء هذا العلم
- المقدمة الخامسة : نظرة عامة إلى تاريخ المذاهب والفرق الكلامية




تعريف علم الكلام

نُعرِّف علم الكلام بتعريفين ، أحدهما مُنتَزَع من ملاحظة جُملةِ ما يُبحث في هذا العلم من الموضوعات والثاني مُنتزع من ملاحظة الغاية المرجوة غالباً من البحث في هذا العلم .

التعريف الأوّل : ((**علم الكلام هو العلم الباحث في إثبات وجود خالق الكون ، وصفاته ، وأفعاله**)) .

فالموضوعات التي يُبحث حولها في علم الكلام هي :

١ . **وجود صانع للكون .**

٢ . **ما يتصف به ذلك الصانع من صفات كماليّة في ذاته كالعلم والقدرة والحياة. وما يتنزه عنه من صفات نقص ، كالشريك والجسمية . وما يتصف به من صفات فعلٍ كالكلام والعدل .**

٣ . تَجلّيات أفعاله في عوالم الخِلقة الدنيوية والأخروية مما يرجع إلى التكليف **ونتائجه** ، وهي تندرج تحت ثلاثة عناوين رئيسية :

أ – **النبوة .**

ب – **الإمامة .**

ج – **المعاد .**

التعريف الثاني : ((**علم الكلام هو علمٌ يُقتَدَر معه على إثبات العقائد الدينية على الغير ، بإيراد الحُجَج ودفع الشُبه**)) .

والمراد من الإقتدار : **القدرة التامة** ، ولذا عُبّر به دون القدرة . والمقصود من القدرة التامة هو حصول ملَكَةِ إيرادِ الأدلة على العقيدة ، ودفع الشبهات المستحدثة الواردة عليها .

والمراد بالدينية : المنسوبة إلى دين محمد (ﷺ) ، سواءٌ أكانت صواباً أم خطأً. فيدخل فيه علم أهل البِدعَ ، الذي يقتدرون معه على أثبات عقائدهم الباطلة ، فانه أيضاً من علم الكلام .

والمراد من الحجج : **الأدلة والبراهين** ، أما العقلية ، أو النَّقليّة ، فيأتي بها المتكلم ليُثبت ما يدّعيه من العقائد ، ثم يَنبري لِذَبّ الشُبه والإشكالات التي قد ترد عليها .

غاية علم الكلام وفوائده

لابدَّ لكل علم من فائدة ، وإلاّ كانت دراسته عبثاً ، وتُذْكَر فوائد العلم عادةً في أوّله ، ليزداد الطالب رغبةً فيه .

إن لعلم الكلام غايتين :

الأولى – **غاية تنويرية** : والمراد منها تطوير الفهم الإيماني للفرد المسلم ، والرقي به في إدراك مضمون عقيدته بتعميق إطلاعه على حدود المفاهيم الإعتقادية التي وردت في الكتاب والسنّة نحو ما يرجع إلى :

(الخالق) ، **(صفات الخالق)** ، **(العدل الإلهيّ)** ، **(القضاء والقدر)** ، **(البَداء)**، **(عصمة الأنبياء)** ، **(إمامة الأئمة)** ، **(الثواب والعقاب)** ، وأمثال ذلك ، لتتسع آفاق معرفة المسلم ويزداد يقينه بصحة ما يحمله له الإسلام من مبادئ .

الثانية – **غاية دفاعية** : وهي الغرض الأصلي الذي دفع إلى تأسيس هذا العلم وتَدوينه ، وكان الوازع الرئيسي لتوسيع مطالبه من مسائل معدودة ، إلى دائرة وسيعة من المسائل ، ما زالت تتسع حتى أيامنا هذه لتُجابهَ كافّة التيّارات الفكرية المُستَجِدّة .

والمراد من هذه الغاية ، نصرة العقيدة الإسلامية ، والدفاع عن دين الإسلام ، وحفظ إيمان المسلمين بمنع الشبهات من التطرّق إلى أذهانهم .

ولدراسة علم الكلام فوائد خمس :

الفائدة الأولى – بالنظر إلى الطالب في قوتّه النظرية ، ومعرفته الفكريّة . وهي: **الرُّقيُّ إلى ذروة اليقين** .

وقد قال الله تعالى في شأن أهل العلم في كتابه الكريم : **(يَرفَعِ الله الذيِّن آمنوا منِكُم والذيِّن أوتوا العلِمَ دَرجات)**[1] فإنّه أفرَدَ العلماء وخَصَّهم بالذِّكر ، مع اندراجهم في المؤمنين ، رفعاً لمنزلتهم أو يقال : أن التقدير: (يرفع الله الذين آمنوا منكم درجة ، ويرفع الذين أوتوا العلم درجات) .

---

[1] سورة المجادلة . الآية ١١ .

الفائدة الثانية – بالنظر إلى تكميل الغير ، وهي : **أرشاد المسترشدين بإيضاح المحجّة ، وهداية الضالين بإزالة الشبهة ، وإلزام المعاندين بإقامة الحُجَّة .**

فأنّ النّاس بين :

مسترشدٍ ، متطلّب للحقيقة متعطّش إليها ، فيُرشدُه المتكلم وعالم العقائد إلى مَعين الحق وطريقهُ الواضحة بالأدلة والبراهين التي تزرع اليقين والطمأنينة في نفسه .

وضال ، لشبُهاتٍ استَغرقتْ عقله ، فيهديه المتكلم إلى جادّةِ الصواب ، ويزيل شبهاته ببيان وَهْنها وبُطلانها .

وضال مُعاند للحق ، مع معرفته بأحقيّته ، فهذا تُقام عليه الحجج الدامغة لتكون قاطعةً لمادّة ضلاله ، ومبطلةً لادّعاءاته ومبادئه أمام الناس والأجيال الآتية ، وبهذا يتحقق تكميل الغير في هذا القسم.

الفائدة الثالثة – بالنظر إلى الدفاع عن الإسلام ، وهي : **حفظ قواعد الدين عن أن تُزَلْزِلُها الشُبُهات .**

والشُبهات تجد لنفسها مُتَنفَّساً في كل عصرٍ ومصرٍ ، وتُهَدِدّ كيان الدين الإسلامي الحنيف .

فمن تلك الشُبهات :

إنّ الإنسان لا يمكنه أن يُدرِك أكثر مما يراه ويلمسه ويعايشه بحواسه ، وأما ما هو واقع خلف إطار الحس وغير مشهود له ، فهو بعيد عن إطار المعرفة وينبغي أن يُشْطب عليه .

وأنّ الإنسان لا يمكنه أنْ يدرك أيّةَ معرفة عملية مما ينبغي فعله أو تركه عن طريق عقله باستقلاله ، وإنما السبيل لإدراك ذلك هو ما يرد من الشَّرْع لا غير .

وأنّ الإنسان مجبورٌ في كلّ أفعاله وحركاته وسكناته ، لا اختيار له في شيء منها .

وأنّ التوسل إلى الله تعالى بالصالحين والأولياء ، وتقبيل أضرحتهم وزيارة مقابر موتى المسلمين، شركٌ بالله تعالى .

وأنَّ الوّحي نوعٌ من النبوغ العقلي والتفوّق الذهني في الإنسان ، وليس ثمرة إتصال الموحى إليه بالله تعالى .

وغير ذلك الكثير من الشبهات التي لولا الجهود المخلصة المستمرة لعلماء الكلام في ذبّها وإبطالها لانحرفت أصول الإسلام عن إطارها الذي جاءت به الرسالة الخاتمة ، ولأضحى كسائر الأديان السماوية التي حوّرت تعاليمها وانحرفت عن مبادئها الأصوليّة .

الفائدة الرابعة – بالنظر إلى فروع الإسلام الشرعية ، وهي : أنّه تُبنى عليه العلوم الشرعية ، فانه أساسها ، واليه يؤول أخذها واقتباسها .

بيان هذه الفائدة : انه ما لم يُثْبت وجود خالق للكون ، عالم ، قادر ، حكيم ، غير عابث في فعله ، وأنّه كلف الناس بتكاليف بيَّنَها لهم بواسطة الكتب السماوية وتعاليم الرسل ، لم يُتصور علمُ تفسير ولا علم فقهٍ ولا أُصوله ، ولا سائر العلوم الإسلامية فإنها كلها متوقفة على علم الكلام.

الفائدة الخامسة – بالنظر إلى الطالب ، لكن في قوته العملية ، وهي : **تصحيح** النية في العبادات، إذ بها يُرجى قبول الأعمال .

بيان ذلك :

إن العبادات تتوقف في صحتها على قصد التقرب بها إلى المعبود، ولا يمكن التقرب إلى شيء لا نعرفه . فالعبادةُ فَرْعُ معرفةِ المعبود بجماله وجلاله، وأسمائه وصفاته وأفعاله .

وبتوضيح أوفر : إن التّقرب المعنوي إلى الخالق ، لا ينقدح في النفس إلاّ بعد معرفته بما يتّصف به من كمالات – ولو بوجه عام – ولا يكفي مجرد معرفة أنه موجود ، لان التّقرب ليس لقلقة لسان ، بل حالة فناء ذاتي في محضر المتقرّب إليه، بمعنى أن يستشعر العبد ، في حالات التقرّب ، عظمة المعبود وانه مليك أمره في مبدئه ومعاده ، ومدبّر أمره فيما بينهما في جميع شؤونه الحياتيّة .

وهذه المعرفة تقدمها مباحث علم الكلام .

* * * * *

مرتبة علم الكلام

إذا وقفت على الفوائد التي ذكرناها لعلم الكلام ، تتّضح لديك المرتبة العظيمة التي يحتلها هذا العلم بين سائر العلوم ، بل منها يُعلم انه رأس العلوم وأشرفها .

وزيادة في التأكيد والإيضاح لأهمية ومرتبة هذا العلم الشريفة ، نورد جملة من آيات الكتاب العزيز وروايات العترة الطاهرة في هذا المجال .

الكتاب

يقف كل تالٍ لكتاب الله ،على المرتبة الجليلة التي يتربع عليها علم الكلام. ونحن نقتطف فيما يلي بعض الآيات المرشدة إلى ذلك .

١. لقد استعمل نوح في مواجهة قومه الكافرين به ، أُسلوب الجدال في الدين لإثبات ما جاءهم به ، وإبطال أقاويلهم ، ودأب على ذلك حتى ضجّوا منه ، كما يقول تعالى : **(قالوا يا نوحُ قَدْ جادَلْتَنا فَأَكْثَرت جدالَنا ...)**[1].

٢. وذكر تعالى أنّ إبراهيم (عليه السلام) حاجّ كافراً في الله تعالى ، فقال: **(أَلَمْ تَرَ إلى الذي حاجَّ إبْراهيمَ في ربِّه أن آتاهُ اللهُ المُلْكَ إذ قال إبراهيمُ ربِّيَ الذي يُحيي ويُميتُ ، قالَ أنا أُحيي وأُميتُ ، قال إبراهيمُ فإنَّ اللهَ يَأْتي بالشَّمس من المَشرِقِ ، فَأْتِ بها مِنَ المَغرِبِ ، فَبُهِتَ الذي كَفَرَ واللهُ لا يُهدي القَوْمَ الظالِمينَ)**[2] .

٣. وحاجّ إبراهيم قومَهُ مستدلاً بأفولِ الشمس والقمر والنجوم بعد طُلوعها ، على عدم ربوبيّتها: ثم حاجوه بِقَهر الآلهة وسَخَطها ، فأجابهم بحجّة مضادةٍ وقد مَجّد القرآن وفَخّم هذه الحجة بقوله :

---

[1] سورة هود ؛ الآية ٣٢ .

[2] سورة البقرة ؛ الآية ٢٥٨ .

(**وتلكَ حُجّتُنا**[1] **آتيناها إبراهيمَ على قوْمِهِ ، نَرفَعُ درَجاتٍ مَنْ نشاءُ إنَّ ربَّكَ حكيمٌ عليمٌ**)[2]

٤ . أمر الله تعالى نبيَّه بجدال مخالفيه بقوله (**وَجادِلهُمْ بالتي هي أَحْسَن**)[3].

٥ . كما أمره تعالى باستنطاق الكافرين بما لديهم من أدلّة لإبطالها ، فقال : (**قُلْ هَلْ عِندكم مِن عِلْمٍ فَتُخْرِجوُه لنا**)[4] .

٦ . وأذِنَ الله تعالى للمسلمين بمُجادلة أهل الكتاب ، مُتَّبعين أسلوب البرهان الصحيح والمنطق السليم فقال : (**ولا تُجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحْسَن**)[5]

هذا ، وإن في كثير من الآيات القرآنية استدلالات منطقية على مبادئ العقيدة الإسلامية الحقّة وإبطالاً لشبهات المشركين وأهل الكتاب . بل جَعَلَ القرآنُ الكريم البرهان والدليل ، السبيل الوحيد المُقْنع لتبنّي عقيدةٍ من العقائد دون التقليد الذي ذمَّه في عدّةٍ من آياته ، كما سيأتي .

كلُّ هذا يُرْشدنا إلى مقام وأهمية الاستدلال والمجادلة في إحكام بُنيان العقيدة ، وهو السبيل الذي يسلكه علم الكلام .

السنة

حَثَّ أئمة أهل البيت (عليهم السلام) على مناظرةِ أهل الباطل والمعاندين، لإثبات العقيدة ودفع شبهاتهم . كما بَجّلوا (عليهم السلام) رجالات هذا العلم ، من أصحابهم الذي أُوتوا المقدرة على المجادلة ونُصْرة المذهب .

وفيما يلي ننقل بعضاً من هذه الروايات :

١ . عن النَّضْر بن الصباح ، قال : - كان أبو عبد الله الصادق (عليه السلام) يقول لعبد الرحمن بن الحجاج (**كلّم أهل المدينة ، فإنّي أحبُّ أن يرى في رجال الشيعة مثْلك**)[6] .

٢ . قال الإمام أبو الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) لمحمد بن حكيم (**كلّم النّاس وبَيّن لهم الحق الذي أنت عليه وبيّن لهم الضلالة التي هم عليها**)[7] .

---

[1] من المفسرين من جعلها إشارة إلى مجموع حجج إبراهيم (عليه السلام) على قومه سواء التي ابتداهم بها أم التي أجاب بها حججهم وشبهاتهم ففسر (حجتنا) بـ (حججنا) .

[2] سورة الأنعام ؛ الآية ٨٣ .

[3] سورة النحل ؛ الآية ١٢٥ .

[4] سورة الأنعام ؛ الآية ١٤٨ .

[5] سورة العنكبوت ؛ الآية ٤٦ .

[6] بحار الأنوار ، ج ٢ ص ١٣٦ الحديث ٤٢ ، نقلا عن خصال الصدوق .

[7] تصحيح الاعتقاد للشيخ المفيد ص ٢٠٢ (المطبوع مع أوائل المقالات) .

٣ . سأل هشام بن الحكَم الإمام الصادق (عليه السلام) عن أسماء الله تعالى واشتقاقها فأجابه ثُمَّ قال له :

* **(أَفَهِمتَ يا هشام فَهماً تدفَعُ به وتناضِلُ به أعداءنا والمتّخذين مع الله عزَّ وجل غيره)** .

* قال هشام : (نعم).

* فقال عليه السلام : (**نَفَعَك الله به وثبَّتَك يا هشام**) .

* قال هشام : (فوالله ما قَهَرَني أحدٌ في التوحيد ، حتى قُمتُ مقامي هذا)[1].

٤ . قال يونس بن يعقوب : وَرَدَ رجلٌ من أهل الشّام على الإمام الصادق (عليه السلام) يريد مناظرة أصحابه .

* فقال لي أبو عبد الله (عليه السلام) : **يا يونس لو كنت تُحسِنُ الكلامَ كَلَّمتَه**

* فقلت : يالها من حَسرة .

* فقال لي : **أُخرج فانظر من ترى من المتكلِّمين ، فأَدْخِلْهُ** .

فأَدْخلْتُ حمران بن أعين ، والأحول الطاقي ، وهشام بن سالم ، وقَيْس بن الماسر .

وكان المجلس منعقداً في خيمة صغيرة في طرف الحرم يستقر فيها الإمام (عليه السلام) أياماً قبل الحج ، فأخرج الإمام (عليه السلام) رأسه من خيمته، فإذا هو ببعير يَخُبّ ، فقال (عليه السلام) : **هشام وربِّ الكعبة** .

فَوَرَدَ هشام بن الحكَم . وهو أوّل ما اختطّت لحيته ، فوسّع له الإمام (عليه السلام) وقال : **ناصرنا بقَلْبه ولسانه ويده** .

ثم أمر الإمام (عليه السلام) **أصحابه واحداً واحداً بتكليم الشامي** ، وكان هشام بن الحكم أجودهم في المناظرة ، حتى انتهى الأمر إلى إيمان الشامي .

وعندها التفت الإمام (عليه السلام) إلى أصحابه ، وشرع يبين لهم مرتبة كلٍّ منهم في المجادلة ، حتى انتهى إلى هشام بن الحكَم ، فقال له :(**مثلك فليكلم الناس**)[2] .

٥ . وقال الإمام الصادق (عليه السلام) : عندما بلغه موت محمد بن الطيّار: **(رحم الله الطيّار، ولقّاه نَضرَةً وسُروراً ، فلقد كان شديدَ الخصومة عنّا أهلَ البيت)**[3] .

---

[1] الكافي ، ج ١ كتاب التوحيد ، باب المعبود ، ص ٨٧ ، الحديث ٢ .

[2] الكافي ج١ ، كتاب الحجة ، باب الاضطرار إلى الحجة ، ص ١٧١ ، الحديث ٤ والحديث مفصل ، نقلناه باختصار وبعض التصرف ، فراجعه فان فيه فوائد .

[3] رجال الكشي ، ص ٣٤٩ ، رقم ٦٥١ ، وبحار الأنوار ، ج٢ ، ص ١٣٦ ، الحديث ٤١ .

٦ . اجتمع إلى الإمام أبي محمد الحسن بن عليّ العَسكري قومٌ من مواليه والمُحبّين لآل محمد (ﷺ) ، وقالوا له : (يابن رسول الله ، إنّ لنا جاراً من النُصّاب يؤذينا ويحتجّ علينا في تفضيل الأول والثاني والثالث على أمير المؤمنين (عليه السلام)، ويورد علينا حججاً لا ندري كيف الجواب عنها والخروج منها) .

فقال (عليه السلام) لبعض تلامذته : (**مُرّ بهؤلاء إذا كانوا مجتمعين يتكلمون ، فتستمع إليهم، فيستَدعون منك الكلام ، فتكلم وأفحِم صاحبَهم ، وأكسر عَرَبَه[1] وفُلَّ حدّه[2] ، ولا تُبقِ له باقية)** .

فذهب الرجل ، وحضر الموضع وحضروا ، وكلّم الرجلَ فأفْحَمه وصيَّره لا يدري في السماء هو أو في الأرض .

قالوا : ووقع علينا من الفرح والسرور ما لا يعلمه إلاّ الله تعالى ، وعلى الرجل والمُتَعصِّبين له من الغمّ والحزن مثل ما لحقنا من السرور . فلمّا رجعنا إلى الإمام (عليه السلام) قال لنا :

(**إنّ الذين في السماوات لَحِقَهم من الفَرَح والطرب بِكَسْر هذا العدوّ لله أكثر مما كان بحضرتكم ، والذي كان بحضرة إبليس وعُتاة مَرَدَته من الشياطين من الحُزْن والغمّ ، أشدّ مما كان بحضرتهم** .

ولقد صلّى على هذا العبد الكاسر له ، ملائكةُ السماء والحُجُب والعرْش والكُرسي ، وقابَلَها الله تعال بالإجابة . **فأكرَمَ إيابَهُ وأعظَمَ ثَوابَه** .

ولقد لَعَنَتْ تلك الأملاك عَدُوّ الله المكسور ، وقابَلَها الله تعالى بالإجابة . **فَشَدَّد حسابَهُ وأطالَ عذابَه**)[3] . والأخبار الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في مجال الأمر والحثّ على مناظرة المخالفين لإثبات العقيدة الحقّة وإبطال شُبهاتهم ، وتعظيم متكلّمي المذهب ، كثيرة ، وما ذكرناه كان نماذج منها .

دفع الشبهة

قد جاء في بعض الأخبار النهي عن الخوض في المجادلات العقائدية ، وفي بعض آخر النهي عن الكلام في الذات الأحَدية ، فتَوهَّم البعض من ذلك حُرْمَة علم الكلام ، ولكنه فَهْمٌ خاطئ، ناتجٌ عن قِلّة التدبُّر ، وعدم المراجعة إلى سائر رواياتهم (عليهم السلام) .

---

[1] عربه : أي شدته في الكلام حيث يتكلم بالقبيح .

[2] الحد : طرف السيف الماضي . قوله : فل حده ، كناية عن كسر شوكته .

[3] الاحتجاج ، للطبرسي ، ج١ الفصل الأول ، ص ١٩ – ٢٠ ، ط الأعلمي ١٤٠١ هـ .

والناظر في الروايات يدرك أنّ لهذا النهي وجوها عدّة ، نذكر لك أهمها:

أ. موقع التَّقيّة الذي كان فيه الشيعة في بعض أنحاء البلاد الإسلامية ، وفي بعض الازَمات ، مثل أزمة خلق القرآن .

روي محمد بن عيسى بن عُبَيْد اليَقْطيني ، أنّه كتب الإمام الهادي عليُّ بن محمد بن علي بن موسى الرِّضا (عليهم السلام) إلى بعض شيعته ببغداد :

(بسم الله الرحمن الرحيم ، عَصَمَنا الله وإيّاك من الفتْنَة ، فَإنْ يَفْعل فَقَدْ أعظَمَ بها نعمةً ، وإن لا يفعل فهي الهلَكَة، نحن نرى أنّ الجدال في القرآن بِدْعَةٌ اشتركَ فيها السائل والمُجيب...)[1].

ب. إنّ النهي كان لطائفة لا تُحسن الكلام ، فيُخشى إنحرافها بإقامة الحجة الباطلة عليها .

روي عن الصّادق (عليه السلام) أنّه نهى رجلاً عن الكلام ، وأمر آخر ، فقال له بعض أصحابه : (جُعلتُ فِداك ، نَهيْتَ فُلاناً عن الكلام ، وأمَرْتَ هذا به ؟

فقال (عليه السلام) : **هذا أبصرُ بالحُجَجِ ، وأرفَقُ منه**)[2] .

قال الشيخ المفيد (رحمه الله) في ذيل هذه الرواية : (فثبت أن نَهيَ الصادقين (عليهم السلام) عن الكلام ، إنما كان لطائفةٍ بعَينها لا تُحْسِنُه . ولا تهتدي إلى طُرُقِهِ ، وكان الكلام يُفسِدُها . والأمر لطائفةٍ أُخرى لأنّها تُحْسِنهُ وتَعْرِفُ طُرُقِه وسُبُلَه)[3] .

ج . النهي عن الكلام في إثبات أصولٍ مغايرةٍ للأصول التي جاءت في تعاليم أهل البيت (عليهم السلام) .

ففي روايةِ يونس بن يعقوب ، التي تقدم شطر منها ، جاء :

* فقلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : (جعلت فداك ، إني سَمعتُك تَنْهى عن الكلام وتقول : وَيْلٌ لأصحاب الكلام ، يقولون هذا يَنقادُ ، وهذا لا ينقادُ ، وهذا ينساقُ وهذا لا ينساقُ ، وهذا نعقِلهُ وهذا لا نَعقِلهُ) .

* فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : (**إنما قلت " فويلٌ لهم إنْ تركوا ما أقولُ وذَهَبوا إلى ما يريدون**)[4] .

---

(1) التوحيد ، للصدوق ، باب القرآن ، ص ٢٢٤ ، الحديث ٤ .

(2) تصحيح الاعتقاد ، ص ٢٠٢

(3) المصدر السابق نفسه

(4) الكافي ، ج ١ كتاب الحجة ، باب الاضطرار إلى الحجة ص ١٧١ ، الحديث ٤ .

د . إنّ النهي عن الكلام في الله عز وجل إنما يختصُ بالنهي عن الكلام في تشبيهه بخَلْقِه وتَجْويزه في حُكْمه .

وأما الكلام في توحيده ونفي التشبيه عنه والتنزيه له والتقديس فمأمورٌ به ومرغوب فيه ، وقد جاءت بذلك آثار كثيرة، وأخبار متظافرة[1] .

هذا ، ولم يزل الأئمة (عليهم السلام) أنفسهم ، يناظرون في دين الله سبحانه ويحتجون على المخالفين ، وأعداء الله من الزنادقة والملحدين ، ويشرحون المسائل الإعتقادية لأصحابهم وطُلاّب الحقّ واليقين، ما استطاعوا وسَنَحَتْ لهم الظروف ، وفي ذلك ما يزيل كلَّ إيهام حول ضرورة علم الكلام من جهة، ومرتبته وأهميّته من جهة أُخرى .

وقد دوِّنَت مجاميع حديثيّة ضخمة في مناظرات الأئمة (عليهم السلام) منها:

- **كتاب الكافي** ، لمحمد بن يعقوب الكُلَيني ، المتوفي سنة ٣٢٩ هـ .

- **كتاب التوحيد** ، لمحمد بن علي بن الحسين بن بابويه ، الصدّوق ، مُتَوفي سنة ٣٨١ هـ .

- **كتاب عيون أخبار الرضا** ، له أيضاً .

- **كتاب الاحتجاج** ، لأحمد بن علي بن أبي طالب الطَبْرَسي ، المتوفي في أواسط القرن السادس الهجري .

* * * * *

---

[1] تصحيح الاعتقاد ، ص ٢٠٢ – ٢٠٣ .

المقدمة الرابعة

أسماء هذا العلم

للعلم الباحث في المسائل الإعتقادية أسماء مختلفة ، نذكر فيما يلي اشهرها .

الأول – علم أصول الدين :

للوقوف على صدق هذه التسمية ، لابُدّ من بيان أمور أربعة ، وهي :

أ – ما هو الدين في اللغة ؟

ب – ما هو الدين في الإصطلاح ؟

ج – ما هو المراد من الدين في المقام ؟

د – وجه كون هذا العلم أصولاً ؟

أما الأمر الأول ، فان للدين في اللغة معنيان : **الجزاء والالتزام** . وقد جاء المعنيان كلاهما في المروي عن رسول الله (ﷺ) من قوله **(كما تَدين تُدان)** .

أي بحسب ما تلتزمه من عقيدةٍ أو سيرة ، تُجازي يوم القيامة وتُحاسَب .

وأما الأمر الثاني ، فان الدين في الاصطلاح العام يطلق على **مجموعة العقائد والمفاهيم والأحكام ، والأخلاق** ، التي يحملها مذهب ومنهج معين .

والمراد من العقائد : **مجموعة المفاهيم النظرية الراجعة إلى خالق الكون وصفاته وأفعاله** .

والمراد من المفاهيم : **مجموعة التصورات والأفكار الخاصة التي يحملها هذا المذهب ، لجملة من الموضوعات الفردية والاجتماعية ، كالعلاقة الزوجية ، والحُرِّية ، والاقتصاد ، والدولة ، والسياسة ، والدفاع وغير ذلك** .

والمراد من الأحكام : **مجموعة التكاليف العَمَلية التي يُلزم بها هذا المذهب أتْباعه ، كالعبادات الخاصة . وطُرُق المعاملات وقيودها** .

والمراد من الأخلاق : **مجموعة القِيم والمُثل العُليا التي يحملها كلُّ إنسان في باطن فِطرَته ، وأعماق روحه ، فيُثيرها له المذهب ، ويُرْشده إليها عبر تعاليمه الحكيمة كالعفّة ، والتواضع ، والإرفاق بالمعدمين والإحسان إليهم ، والعدل بين الناس وإعطاء كُل ذي حَقٍّ حقّه** .

والمتدين هو الملتزم بهذه الأمور على الصعيدين الفكري والعملي .

وأما الأمر الثالث ، فالمراد من الدين في قولنا : (أُصول الدين) هو خصوص المفاهيم والأحكام والأخلاق ، فإنّ الذي يشكل أساسها ويبعث إليها هو العقائد والالتزامات الفكرية حول الخالق وما يرجع إليه من صفاته وأفعاله ، كما سيظهر لك في الأمر الرابع التالي .

وأما الأمر الرابع ، وهو وجه تسمية هذا العلم بـ (أُصول الدين) فهو أن التزام الإنسان – فكراً – بالمفاهيم التي يحملها له الدين ، وتقيّدهُ – عملاً – بالأحكام التي يُلزمه بها – وهي لا تخلو من المشقّات ، وترك ملذّات الحياة – لا بُدّ له من حُجّة ودليل قاطع يُلزمه باعتناقه وامتثالها، وبدون هذا الدليل لا يستقيم عنده شيء من تلك الإلزامات أصلاً .

وليست هذه الحُجَة إلا ثبوت أن للكون خالقاً ، يتّصف بصفات الجمال والكمال ويتنزّه عن صفات النقص والحاجة ، وأنّه حكيم لا يعبث ، أرسل رسولاً مُؤيّداً بالمعجزات الدالة على صدقه، وانزل معه تكاليف وأحكام ومبادئ ومفاهيم ومُثُل وأخلاق ، وأقام خلفاء من بعده لبيانها للناس ، وانه وَعَدَ على امتثالها الجنة والسعادة الخالدة ، وأوْعَد على مخالفتها النار والعذاب .

وحيث إنّ هذه الحُجّة أشبه بالأسُسِ والأصول التي يُبنى عليها البناء ولا يستقر بدونها ، لأنّ هذه يُبنى عليها صرْح الإيمان والعمل الصالح والمعارف الإسلامية . سُمّيت بـ (**أصول الدين**).

الثاني – علم التوحيد والصفات :

من الواضح أن هذه التسمية أطلقت عليه بالنظر إلى أبرز موضوعاته التي تقدم ذكرها .

الثالث – الفقه الأكبر :

الفقه في اللُغة هو الفهم والمعرفة. والذي ينبغي على الإنسان معرفته بالدرجة الأولى ، إثنان:

١ . **الأحكام العمليّة الفرعية التي تضبط كلّ أعماله وتصرّفاته** .

٢ . **المسائل الإعتقادية** .

وحيث إنّ الأولى تبتني على الثانية ، كما عرفت ، كانت الثانية أشرف وأهم ، فلذلك سميت الأولى بـ (**الفقْه الأصغر**) والثانية بـ (**الفِقه الأكبر**) .

الرابع – علم النظر والاستدلال :

سُمّي بذلك لأنه يعتمد في عُمْدة مسائله ، مثل : إثبات الصانع وحكمته ، ووحدانيّته ، ولزوم بِعثْة الأنبياء . وخلافتهم بالنصّ ، على الأدلة العقليّة .

الخامس – علم الكلام :

وهو أشهر الأسماء المُتَداوَلَة لهذا العلم . وقد ذكروا في سبب تسمية هذا العلم بـ (علم الكلام) وجوهاً كثيرة ، نأتي فيما يلي بأبرزها ، ونطرح البقيه لوَهْنها .

١ . لان المتقدّمين كانوا يُعَنْوِنون فصول مباحثهم بالكلام ، فيقولون : (كلامٌ في التوحيد) ، (كلامٌ في القدرة) (كلامٌ في العدل) إلى غير ذلك ، فلمّا كثُر لفظ (الكلام) في بحثهم ، سُمّي بـ (علم الكلام) .

٢ . لأنّ الماهِرَ في هذا العلم ، المُستَحضِر لقوانينه ، تصير له قوّة الكلام مع الغير والمجادلة في الأمور العقلية وغيرها .

٣ . لأنّه لقوة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه من العلوم، كما يقال للأقوى من الكلامَيْن: هذا هو الكلام .

٤ . لأنّه لأبتنائه على الأدلة القطعية ، أشدّ العلوم تأثيراً في القلب وتَغلغُلاً فيه فسمي بـ (الكلام) اشتقاقا من الكَلْم – بسكون اللام – وهو الجَرْح .

٥ . لأنّ أشهر مسألة بحث عنها في هذا العلم ، واختلفت فيها آراء الباحثين في العقائد الإسلامية هي مسألة كونه تعالى متكلماً ، ومعنى الكلام الإلهي ، وقِدَمه أو حدوثه .

وقد اشتدّ النزاع في هذه المسألة إلى درجة كفّرت الطوائف الإسلامية بعضها الأخرى ، وأريقت بسببه دماءٌ كثيرة ،بما هو معروف في التاريخ باسم : **(محنة القرآن)** .

وقيل إنها أوّل مسألة طُرحت على بساط البحث الكلامي ، ولكنّه خطأ ، كما سيظهر في المقدمة التالية .

٦ . وزُعِم أنّ وجه تسميته بـ (**عِلْم الكلام**) ، ما رُوي عن مالك بن أنس (٩٥ – ١٧٩ هـ) انه قال : (إيّاكم والبِدَع ؟) .

قيل له : (يا أبا عبد الله ، وما البدع ؟) .

قال : (**أهل البِدع ، الذين يتكلّمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة ، والتابعون لهم بإحسان**) .

وأيضاً مأخوذ مما روي عن أبي حنيفة (٨٠ – ١٥٠ هـ) من انه قال :

(لَعَنَ الله عمَر بن عُبَيْد ، فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام فيما لا يعنيهم من الكلام) .

ولكن هذه النسبة إنْ صحّت ، لا تدلّ على ذلك ، لأنه إن كان المراد أنّ سبب التسمية بهذا الاسم ، مُجَرَّد مجيء لفظ (الكلام) في حديثهما بقصد الإشارة إلى المباحث الإعتقادية عموما ،

فإنّه قد ورد – كما تقدم – في كلام الصادق (عليه السلام) كرارا ، قاصدا به المسائل الإعتقادية عموما ، كقوله لعبد الرحمن بن الحجاج ، (**كلّم أهل المدينة**) .

وقوله ليونس بن يعقوب : (**يا يونس ، لو كنت تُحسِن الكلام ، كلَّمتَه**) .

وقوله له : (**أُخرج فانظر من ترى من المتكلّمين ، فأدخله**) .

وقوله لهشام بن لحكم : (**مثلك فَلْيُكلّم الناس**) .

والصادق (عليه السلام) (٨٣ – ١٤٨ هـ) متقدّم على مالك ، وأُستاذُ أبي حنيفة . فكان الأَولى كونه مأخوذاً من كلامه .

وان كان المراد إطلاق (الكلام) إصطلاحاً على مجموعة المسائل العقائدية المعروفة بِنَسَقِها المنهجي ، وبما هي علمٌ مستقلٌ له فنُّه وقواعده ، فهو قد ظَهَرَ في كلام المتأَخّرين عنهم . وقيل انه أوّل ما ورد في " كتب الجاحظ المُتوفّي سنة ٢٥٥ هجرية .

٧ . إنّه سُمّي بعلم الكلام ، لأنّ مشائخ المعتزلة كانوا ذوي قرائح خِصْبَة ، وكفاءاتٍ خاصة في نَضْد القريض وارتجال الخُطَب في المسائل الإعتقادية والمُناظرة فيها ، حتى بلغوا الذروة واعتلوا السَّنام في البلاغة والفصاحة ، فَسُمّيت صناعتهم – نظرا إلى أوصافهم وخصوصياتهم هذه – بــ (الكلام) وسَمّوا هم بــ (المتكلمين) .

ثم شاع استعمال هذا الاسم ، حتى صار يُطلق على كل بارع في المناظرة في المسائل الإعتقادية (متكلماً) ، وعلى العلم الباحث عنها بــ (**علم الكلام**) .

هذه أبرز الإحتمالات التي ذكرت في وجه التسمية بــ (**علم الكلام**) ، وقد تَمَسّك بكلٍّ منها قومٌ ، والمشهور هو الوجه الخامس وإن كان الأخير غير بعيد .

* * * * *

نظرة عامة إلى تاريخ المذاهب والفرق الكلامية

أول بذور التفرقة :

أن أول بذور التفرقة بين المسلمين بُذرت يوم السقيفة ، يوم وفاة الرسول الخاتم (ﷺ) واستغلال شطرٍ من المهاجرين والأنصار في المدينة المنورة إنشغال بني هاشم بتجهيز النبيّ الأكرم ، ليستأثروا بالسُلطة والحكومة على المسلمين .

فكانت مسألة خلافة رسول الله (ﷺ) أوّل مسألة عقائدية يُختلف فيها ، إلاّ أن النقاش فيها – في ذلك الحين – لم يكن بصورة الجَدَل الكلامي ، بَل كان بصورة احتجاج فاطمة الزهراء (عليها السلام) وعلي بن أبي طالب (عليه السلام) وأصحابه ، في مواضع مختلفة على أحَقيّة عليّ بالخلافة ، وطَرحِهم في المجامع – كلّما سنحت الظروف – آيات الذكر الحكيم وأحاديث النبي الكريم التي ألقاها في مواقف عديدة والتي تشير إلى أفضلية عليٍّ (عليه السلام) وتَقدُّمه على سائر المسلمين ، وتَنصّ على خلافته وإمرته للأمة بعد رسول الله (ﷺ) .

ثم حدثت بعد ذلك جملة من الحوادث ، لم يأخذ البحث فيها طابع النقاش والجدل الكلامي إلاّ بعد مدة من الزمن ، بصورة : حكم الخروج عن طاعة الإمام وحاكم المسلمين ، هل يخرج المذنب بذلك عن الإيمان أو لا ؟

وهل تُقبَل توبته أو لا ؟ .

ومن تلك الحوادث ، محاصرة الثوار المسلمين من أهل مصر والمدينة قصر الخليفة الثالث عثمان بن عفان ، وقتلهم إياه فيه . وخروج طلحة والزبير وعائشة إبنة أبي بكر عن طاعة أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) وقتالهم إياه في معركة الجمل . وتمرُّد معاوية بن أبي سفيان ، والي الشام في خلافة عثمان . عن إطاعة عليٍّ أمير المؤمنين ومحاربته إياه في صفين .

وفي خِضَمِّ هذه المَعْمَعَة وما تلاها ، ظَهَرَتْ آراء إعتقادية ومذاهب كلامية كثيرة جدا نستعرض أُمَّهاتها بعد أن نشير إلى ابرز العوامل التي مَهَّدَت لحدوث هذا التشتُّت الفكري في الأمة ، وأذْكَتْ نارَه وأجَّجَتْ أوارَها .

العامل الأول : **تخلُّف المسلمين عن العمل بوصايا الكتاب والرسول في أهل بيته .**

العامل الثاني : **منع كتابة الحديث النبوي .**

العامل الثالث : **إنتشار المستسلمين من الأحبار والرُهبان والملاحدة .**

وفيما يلي نُبيِّن بإيجاز كلاًّ منها :

العامل الأول – الابتعاد عن آل البيت

لقد مَجَّدَ الكتاب العزيز أهل بيت الرسول (ﷺ) في آياته المباركات . فعرّفهم بأنهم مُطهَّرون عن كلِّ رِجْس[1] ، وأنَّهم أولياء المؤمنين[2] وأمرَ بِمَوَدَّتهم جاعلا إيّاها أجر الرسالة[3]، وروي فضائلهم الخُلُقية وتحدث عن نفسياتهم الكاملة[4] ، وآياته تَقْرَعُ أسماعَ المسلمين ليل نهار

ولم يَنفَك رسول الله (ﷺ) مُذ بُعِثَ إلى أن لَحِقَ بربّه ، يوصي بأهل بيته ، ويقدِّمُهم على سائر المسلمين ،ويُعرِّفُهم بأنهم أوعية العلم، ومعادن الحكمة . وأنَّهم أمانٌ للأمة من الاختلاف[5] وإنَّ الهداية معهم والضلالة في مخالَفَتهم[6] ، ويَقْرِنُهم بالقرآن الكريم ويَعْدِلُهم به[7]، ويوصيهم بموالاة علي بن أبي طالب– أخيه وربيبه وصهره وباب مدينة علْمه وصاحب رايته – من بعده ، في مواقف عديدة ، كان أعظمها أمام حشود هائلة من المسلمين ، قبل رحلته، في غدير خُم ، بل

---

[1] قوله تعالى : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) . (الأحزاب ؛ ٣٣) .

[2] قوله تعالى : (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) (المائدة ؛ ٥٥) والمراد علي بن أبي طالب (عليه السلام) .

[3] قوله تعالى : (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) (الشورى ؛ ٢٣) .

[4] سورة الدهر .

[5] قوله (صلى الله عليه وآله) : " النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف ، فإذا خالفتها قبيلة من العرب ، اختلفوا فصاروا حزب ابليس ، (مستدرك الحاكم ج ٣ ، ص ١٤٩) .

[6] قوله (صلى الله عليه وآله) : " ألا أن مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق " (مستدرك الحاكم ، ج ٣ ، ص ١٥١) .

[7] قوله (صلى الله عليه وآله) : " إني تارك فيكم الثقلين إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدا : كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فلن يفترقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما " .

لم ينصرف حتى أَخَذَ العهد عليهم بموالاته ، فأدخل المسلمين على عليٍّ يبايعونه بإمرة المؤمنين من بعده[1] .

ولكنَّ عوامل النفاق من جهة ، والحسد لبني هاشم وعليّ من جهة ثانية ، وحُبّ السلطة والرئاسة من جهة ثالثة ، حالَتْ دون تحقيقِ هذه الغاية ، فمَا أنْ رَحَلَ الرسول الأكرم حتى بدأت المأساة :

لقد نَبَذَ المسلمون كتاب الله ووصايا رسوله في أهل البيت وراءهم ظِهْرِيّاً وكأنّ شيئاً من ذلك لم يكن ، واستأثروا بالسُّلطة ، وضيقوا عليهم وهَدَّدوهم وتَوَعَّدوهم ، ثم شرَّدوهم وطاردوهم وفتَكوا بهم .

ولم يكن بِدْعاً حصول ذلك من صحابة الرسول ، كيف وقد تَخلّفوا عنه في مواقعَ شتّى إبان حياته ، وكثيراً ما عانى منهم ، ونزلت في تقريعهم آياتٌ من الذكر الحكيم .

لقد كان أقلُّ ما تفترضه هذه العناية من جانب الله جلَّ جلاله ، ورسوله الأكرم (ﷺ) بآل البيت (عليهم السلام) الرجوع إلى معارفهم ، والاستهداء بتعاليمهم في جميع المجالات الشرعية والفكرية ، وهو ما كان سيحفظ – على الأقل – وحدة الأمة فقهياً وعقائدياً .

ومن الطبيعي أنْ يؤدي التَّجافي عن آل الرسول كليّةً ، إلى التشرذُم الفكري في الأمة ، وهو ما حصل فعلا .

العامل الثاني – منع كتابة الحديث

ومما زاد في الطِّين بلّة – بعد وفاة الرسول الأكرم – نَهْيُ بعض الصحابة أُولى النفوذ ، عن كتابة الحديث ، راوين في ذلك روايات عن الرسول الأكرم ، أو معلّلين إياه ببعض الأعذار الواهية ، التي يبدو إنها جميعها تهدف إلى تحقيق بعض الغايات السياسية الخفيّة التي لا تخفى .

لقد رووا عن رسول الله (ﷺ) أنّه قال : (**لا تَكْتُبوا عنّي ، ومن كتب عنّي غير القرآن فَلْيَمْحُه**)[2].

ورووا انّه ورد يوماً على أصحابه ، وهم قُعود يكتبون ما سمعوه من حديثه .

فقال : (**ما هذا ؟ تكتبون ؟**) .

---

[1] واقعة الغدير وحديث الثقلين ، متواتران لدى الفريقين ، وقد ألفت فيهما كتب كثيرة ، أجلها " الغدير " للعلامة الأميني في احد عشر مجلدا ، وكتاب عبقات الأنوار ، للسيد حسين حامد الهندي .

[2] سنن الدارمي ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

قالوا : (ما نَسمَع منك) .
فقال : (أكتابٌ مع كتاب الله ؟) .
فقالوا : (ما نسمع) .
فقال : (**أكتُبوا كِتاب الله ، وامْحَضوا كتابَ الله ، أكتابٌ غيرُ كتاب الله ، خَلِّصوه**) .
قال أبو هريرة : (فَجَمَعنا ما كَتَبْنا في صعيدٍ واحد ، ثم أحرقناه بالنار)[1]
وعلّلوا ذلك النهي وأوّلوه بتأويلات :
منها : أنّ الصّحابة كانوا أميّين ، لا يكْتب منهُم إلاّ الواحد والإثنان وإذا كتب لم يُتْقِن ولم يُصِب التَّهَجي ، فحيثُ إن الرسول الأكرم خشي عليهم الغلط فيما يكتبون، نهاهم[2] .
ومنها : أنّه نهى أصحابه عن الكتابة ، لِئَلاّ يعتمد عليه الكاتب ، فتضعُف حافظته ، فيهمله ويرغب عن العمل به[3] .
ومنها : أنّ النهي إنما هو عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفةٍ واحدة لئلا يختلط به ، ويشتبه على القارئ[4] .
ومنها : أنّ النهي إنما كان خَشْيَة أنْ يتخذ مع القرآن كتابٌ يضاهي به[5].
وغير ذلك من التأويلات الباردة .
ولم يقف الأمر عند اختلاق هذه المرويّات ، بل تعداه إلى المنع القهري عن كتابة أحاديث الرسول (ﷺ) بواسطة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب .
فقد بلغ عمر أنّ في أيدي الناس كُتُباً ، فأستَنكَرها وكَرِهها ، وقال : (أيُّها الناس ، قد بلغني أنّه قد ظَهَرت في أيديكم كُتُبٌ ، فأحبُها إلى الله أعدلُها وأقوَمُها ، فلا يُبقَيَنّ أحدٌ عنده كتاباً إلاّ أتاني به فأرى فيه رأيي) .
فظنوا أنّه يريد أنْ ينظر فيها ويُقَوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف فأتَوْه بكتبهم ، فأحرقها بالنار ثم قال : (أمنيَةٌ كأمنية أهلِ الكِتاب)[6] .

---

[1] سنن الدارمي ، المقدمة ، ص ١١٩ .
[2] ذكره ابن قتيبة (م ٢٧٦ هـ) في كتابه (تأويل مختلف الحديث) ص ٣٦٥ – ٣٦٦ ط مصر ١٣٢٦هـ.
[3] ذكره الحسين بن عبد الرحمن الرامهرمزي (توفي نحو ٣٦٠ هـ) لاحظ تصدير (تقييد العلم) ص ٩
[4] ذكره حمد بن محمد الخطابي البستي (٣١٧ – ٣٨٨ هـ) ، معالم السنن ، ج٤ ، ص ١٨٤ .
[5] ذكره ابن عبد البر (م ٤٦٣ هـ) ، جامع بيان العلم ، ج ١ ، ص ٧٠ .
[6] تقييد العلم ، للخطيب البغدادي ، ص ٥٢ .

فصارت هذه سنةً جارية ، وانقطع تدوين الحديث إلى أن تولى عمر بن عبد العزيز (٦١ - ١٠١هـ) الخلافة سنة ٩٩ هـ ، فأحسّ بضرورة تدوين الحديث ، فكتب إلى عامله على المدينة أبي بكر بن حزم : (أنْظُر ما كان من حديث رسول الله ، فاكتُبْه ، فأني خفت دروس العلم وذهاب العلماء)[1]

ورغم ذلك ، بقيت رواسب الحظر السابق حائلة دون القيام بما أمر به الخليفة ، فلم يُكتَب شيء من أحاديث النبي الأكرم إلاّ صحائف غير منظّمة ولا مُرتّبة[2]. إلى أن قامت دولة العباسيين ، فشرع المحدِّثون وعلماء الإسلام في سنة ١٤٣ هـ ، بتدوين الحديث .

فإذا كان هذا تاريخ تدوين الحديث وانتشاره ، يتبين بسهولة ما هي حالة هذا الحديث الذي لم يُكتَب طوال قرنٍ ونصف من الزمن . حاسبةُ بمنطق العقل ، وتأمّل حاله مع تَرَصُّد الأعداء بالإسلام للنيل من عقيدته ، ونبيِّه ، ورموزه . ومع وجود الرغبة الجشعة لكل حاكم ليبرّر سلطانه ، وظُلْمه واستبداده[3] .

العامل الثالث - انتشار الأحبار والرهبان والملاحدة

لقد أوجدَ إبعادُ أهل البيت عن الساحة القياديّة والفكريّة من جهة وحظر تدوين الحديث طوال تلك المدة المديدة من جهة ثانية ،فرصة ذهبية لا تُفَوَّت، لمن يريدون أن ينخروا عظام الدين الإسلامي في فكره وعقيدته فهبَّ المتظاهرون بالإسلام من الأحبار والرُهبان والملاحدة . بكل حريّة وبشكل مريب - يتصدُّون للرواية بلسان الرسول الأكرم ما يحلو لهم من الأساطير والخرافات التي تمس في الصميم أُصول اعتقادات المسلمين في ذات الباري تعالى ، وصفاته ، وملائكته ، وكتابه ، وأنبيائه، ودسوا ألوف الأحاديث المكذوبة في هذا المجال . فتلقاها كثير من المسلمين تَلَقِّي المُسلَّمات ، ووجدت أمامها طريقاً معبَّدةً للولوج في صحاح السُّنّة ومجاميعهم الروائية ، فتمسكوا بها من حيث لا يشعرون .

---

(1) صحيح البخاري ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(2) أشتهر عند أهل السنة أن أول من دون العلم ابن شهاب الزهري ، المتوفي عام ١٢٤ هـ . مع إنهم يرون أن لعلي (عليه السلام) صحيفة معلقة في سيف ، عليها حلقة حديد ، فيها أحكام الله تعالى أخذها من النبي الأكرم . (لاحظ تقييد العلم ، للبغدادي ، ص ٨٩) . واتفقوا على أن الرسول الأكرم أذن لـ (عبد الله بن عمرو بن العاص) بكتابة أحاديثه ، فكان يكتبها ويفيدها . (المصدر السابق ، ص ٨٢ - ٨٥).

(3) وقد طوينا الكلام عن تحليل هذا المنع عقلا ورواية وغاية ، ونتركه إلى موضع آخر ، بإذن الله تعالى .

وقد أحدث ذلك خَلَلاً خطيراً في فَهْم مبادئ العقيدة ، الأمر الذي جَرَّ إلى ظهور عشرات المذاهب والآراء الغريبة ، التي تناقض كلَّ المناقضة المبادئ التي جاءت في القرآن ، حسب ما بيَّنها عليّ (عليه السلام) والأئمة من آل بيت النبوة .

ومن أبرز شخصياتهم :

كعب بن مانِع الحِمْيَري ، المعروف بـــ (كعب الأحبار) ، (توفي عام ٣٤ هـــ). من كبار علماء اليهود في اليمن ، أسلم في زمن أبي بكر ، وقَدِم المدينة في دولة عمر ، فأخذ عنه الصحابة كثيراً من أخبار الأُمم السالفة .

تميم بن أوس الداري ، (توفي عام ٤٠ هـــ) أسلم سنة ٩ ، وانتقل إلى بيت المقدس بعد مقتل عثمان وتَرَهّب هناك .

وعبد الله بن سلام الإسرائيلي (توفي عام ٤٣ هـــ) .

وطاووس بن كيسان الخَوْلاني (٣٣ – ١٠٦ هـــ) .

ووَهْب بن مُنَبّه الصنْعاني (٣٤ – ١١٤ هـــ) وقد كان كثير الإخبار عن الكتب القديمة ، عالماً بأساطير الأولين ، ولا سيما الإسرائيليات . كان يقول: (سمعتُ اثنين وتسعين كتاباً ، كلها أنزلت من السماء ، اثنان وسبعون منها في الكنائس وعشرون في أيدي الناس لا يعملها إلاّ قليل. ووجدت في كلها أن من أضاف إلى نفسه شيئا من المشيئة فقد كفر) . ولاّه عمر بن عبد العزيز قضاء صنعاء . كتب كتاباً في (القدر) . قيل ثُمّ نَدِمَ عليه . وقد امتَحن في كِبَر سِنّه وحُبِس .

ولَبِيد بن الأعْصَم اليهودي ، وابن أُختِه طالوت .

وعبدِ الكريم بن أبي العَوْجاء . قال المرتضى في أماليه : (لما قُبِضَ محمد بن سليمان ، وهو والي الكوفة من قِبَل المنصور ، عبد الكريم بن ابي العوجاء ، وأحضره للقتل ، وأيقن بمفارقة الحياة ، قال : (لئن قتلتموني فقد وضعتُ في أحاديثكم أربعة آلاف حديث مكذوبة)[1] .

وعبد الله بن المُقَفّع المجوسي (١٠٦ – ١٤٢) .

وأبو شاكر الدّيصاني .

ووهب بن كبير أبو البَخْتَري (توفي عام ٢٠٠ هـــ) كان قاضياً وضّاعاً للحديث . قال ابن سعد : إنّه كان يروي المُنْكَرات . وقال أحمد بن حنبل : هو أكذب الناس . وقال ابن الجارود : كان عامة الليل يضَع الحديث . وقال فيه المعافى التميمي :

وَيْلٌ وَعَولٌ لأبي البَخْتَري   إذا توافى الناسُ في المَحْشَر

---

[1] أمالي المرتضى ، ج ١ ، ص ١٢٧ – ١٢٨ .

الخَوارِج : أوّل فِرقة كَلامية

لقد أعقب انشقاق الخوارج عن جيش عليّ (عليه السلام) بعد خديعة التحكيم في معركة صِفّين – أعقب مباشرة – طرح أوّل مسألةٍ كلاميةٍ على بساط الجدل الكلامي بين المسلمين ، وهي مسألة حُكْم مُرتَكب الكبائر ، وما يتفرع عليها . وقَد تَولّى من نجا من الخوارج بعد معركة النَّهْروان عام ٣٩ هـ ، الترويج لها ، والمناظرة فيها ، فكانت بذلك أوّل مسألة كلامية بالمعنى المصطلح ، وكانت (الخوارج) أوّل فرقة كلامية تظهر في الإسلام .

وهكذا سجلت الفترة الواقعة ما بين أواخر خلافة عليٍّ (عليه السلام) وأوائل سَلْطَنة معاوية بن أبي سفيان ، بداية المجادلات الكلامية بين المسلمين وانعقاد مجالس المناظرة في المدينة والبصرة ودمشق وغيرها من المدن الرئيسية آنذاك .

وقد انشعب الخوارج إلى فِرَقٍ عديدة ، أبرزها : العَجارِدة ، والأزارِقَة ، والنَّجدِيّة ، والصَّفَريَة ، والإباظِّية .وانقسمت هذه بدورها إلى فروع كثيرة[1].

ورغم اختلاف الخوارج فيما بينهم وتَشتّت مذاهبهم ، إلا أنهم اشتركوا في مسائل ثلاث :

١. إكفار عليّ (عليه السلام) وعثمان ، والحكمَيْن ، وأصحابِ الجمل ، وكلٍّ من رضي التحكيم .
٢. إكفار مرتكبي الذنوب .
٣. إيجاب الخروج على الحاكم الجائر .

وكان لكلٍّ من رؤساء هذه الفرق الخوارجيّة مجالس كلامية خاصة ، يُثْبِتون فيها آرائهم ، ويحتجون لها من الكتاب والسنة .

وسرعان ما شهدت المدن الإسلامية انعقاد مجالس كلاميّة مضادة لمخالفي الخوارج في الرأي ممن يتمسكون أيضاً بالكتاب والسُّنة ويتحمَّسون لِردّ بِدَع الخوارج وأضاليلهم . وكان

---

[1] ذكروا من فرق الخوارج :
العجاردة ، والصلنية ، والحازمية ، والشعيبية ، والميمونية ، والمعلومية ، والخلفية ، والمجهولية ، والحمزيـة ، والثعالبيـة ، والمعبدية ، والاخنسية والشيبانية ، والزيادية ، والرشيدية ، والمكرميـة ، والثعالبيـه الخلـص ، والأزارقـه ، والنجديـة ، والعطوية ، والفديكية ، والصفرية ، والاباضية ، والحفصية ، واليزيدية ، والحارثية ، والابراهيمية ، والواقفية ، والضـحاكية ، والبيهسية ، والعوفيه ، والشيبية (وهم مرجئة الخوارج) والاصومية ، واليعقوبية ، والشمراخية .

اشهرها مجلسَيَّ محمد بن الحَنَفيّة (٢١ – ٨١ هـ) والحَسَن بن يَسار البَصْري (٢١ – ١١٠ هـ) الذي كان يقول بأن مرتكبي الكبائر مؤمنون إلا أنهم فسقوا بارتكابهم الكبائر .

المعتزلة

وقد شَهِدتْ هذه الفترة تَشَكُّلَ مذهبٍ فكريٍّ هام ، كان له فيما بعد تأثير كبير على مجرى الأحداث العَقائدية والسياسية في المجتمع الإسلامي ، وهو مذهب (المعتزلة) .

ومؤسِّسُ هذه الطائفة هو الشيخ واصلُ بن عطاء (٨٠ – ١٣١ هـ) الذي كان من أبرز تلامذة الحسن البصري ، ولازم مجلسه مدّة من الزمن ، حتى إذْ تكونت لديه آراء تغاير آراء أستاذه ، ترك مجلسه ، واعتزله ، وما لبث أن انضمّ إليه الشيخ عَمْرو بن عُبَيد (٨٠ – ١٤٤ هـ) فتعاونا على وضع أُسُس هذه الحركة الفكرية . وقيل لهما ولاتباعهما معتزلون ، لأنهم اعتزلوا مجلس الحسن البصري .

وكان اعتزال واصل بن عطاء يدور على أربع قواعد :

١. نفي الصِّفات (الخبرية) .

٢ . القول بالقَدَر (أي الإختيار)

٣ . القول بالمنزلة بين المنزلتين .

٤ . إيجاب الخلود في النار على من ارتكب الكبيرة .

وما عَتَم واصل بن عطاء عن ذلك ، حتى نشر مذهبهُ في الآفاق إذ أوفد أصحابه إلى المغرب وخراسان واليمن والجزيرة والكوفة وأرمينية ، وبرزت فرقة (المعتزلة) بقوة على ساحة الفكر الإعتقادي الإسلامي .

وقد انشعب المعتزلة – بنحو عام – إلى مدرستين : مدرسة البصرة ، ومدرسة بغداد . ولكلٍّ من المدرستين منهجها الخاص في تحليل المسائل الإعتقادية .

كما تفرّعوا إلى فرق عديدة ، تبعاً لأكابر متكلّميها ، أبرزها :

الواصليّة ، والعَمْرويّة ، والهُذيليّة ، والنَّظّاميَّة ، والبشْريَّة ، والثّماميَّة ، والخيّاطيَة، والكَعْبيَّة، والجُبّائية ، والبَهْشَميَّة[1] .

---

[1] ومنها : الخائطية ، والحدثية ، والمعمرية ، والمردارية ، والهشامية ، والاسكافية ، والجعفرية ، والحائطية ، والجارية ، والجاحظية ، والشيطانية ، والاسوارية .

وفي تلك الفترة ، انتشر الفقهاء والمفتون في حواضر العالم الإسلامي : في المدينة ، ومكة ، والبصرة ، والشام ، ومصر ، والقيروان والأندلس ، ثم بغداد .

وهؤلاء وان اختلفوا في الأحكام الفقهيّة ، وفي طريقة الاستنباط الفقهي بين أهل قياسٍ وغيرهم[1]، ولكنهم في باب العقائد كانوا يتبعون مسلكاً واحدا وهو : تحريمُ المناظرات الكلاميّة،وعدم التجاوز في باب الاعتقادات عن الأحاديث التي رواها الصحابة والتابعون الأوائل عن الرسول الأكرم ، وإعدام العقل في هذا المجال ، وهؤلاء عُرِفوا بــ (**أهل الحديث**)

وقد كانوا مع ذلك على مرتبتين في التعامل مع تلك الأحاديث :

فريق كانوا يلاحظون أسانيدها ورواتها ، ويؤلفون بين متونها ، وهم على درجات في ذلك .

وفريق آخر كانوا يأخذون بالغَثْ والسَّمين منها بلا تمييز ، ويَجْمَدون على حرفيّة متونها وان تَضمَّنَت تجسيماً أو تنقيصاً . يأخذونها أخْذَ المُسلَّمات معتقدين لزوم الإيمان بها مع التوقّف في معانيها ، وهؤلاء عرفوا بــ (الحَشَويّة) .

الامامية[2]

كما شَهِدَتْ تلك الفترة تَشَكّل تفكير إسلامي خالص يستمد أصوله من أئمة أهل بيت النبوة (عليهم السلام) ، وبالأخصّ الإمامين الإمامين محمد الباقر (٥٧ – ١١٤ هــ) وجعفر الصادق (٨٣ –

---

(1) وقد ظهر خلال القرون الهجرية الأولى مئات المجتهدين ، وكان الناس يرجعون إليهم في مسائلهم الشرعية . وأما المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة الآن وهي : المالكية والحنفية والشافعية والحنلبية ، فإنها لم تأخذ رسميتها ويُمْنَع من العمل إلا بـآراء أصحابها دون غيرهم من المجتهدين ، إلا في القرن السابع الهجري وبالتحديد سنة ٦٦٥ هــ ، (لاحظ الخطط المقريزية ، ج ٢ ، ص ٣٤٤ ط دار صادر) .

(2) وهم القائلون بإمامة الأئمة الاثني عشر من آل الرسول : علي بن أبي طالب . والحسن بن علي ، والحسين بـن علـي ، وعلي بن الحسين زين العابدين ، ومحمد بن علي الباقر وجعفر بن محمد الصادق ، وموسى بن جعفر الكاظم ، وعلـي بـن موسى الرضا ومحمد بن علي الجواد ، وعلي بن محمد الهادي ، والحسن بن علي العسكري ، ومحمد بـن الحسـن المهـدي المنتظر الذي لا يزال حيا يرزق ينتظر إذن الله تعالى له بالخروج ليملأ الأرض قسطا وعدلا .

وأما سائر مذاهب الشيعة التي ذكرها المؤرخون ، وكثير منها مختلق لا حقيقة له – فقد انقرضت وطغى عليها الزمن ، ولـم يبق منا سوى الزيدية في اليمن ، وهم يتبعون في العقائد المذهب الأشعري ، والإسماعيلية في بعض النـواحي ، ولهـم آراء غامضة وتفاصيل منكرة .

١٤٨ هـ) عليهما السلام . فتلقّى أتباعهم تعاليمهم وضبطوها ، وناظروا فيها ، وأسّسوا حركة الفكر الإمامي ، التي لا تزال قائمةً على أصولها التي نشأت عليها ، إلى يومنا هذا[١].

ومن أشهر متكلمي الإمامية في عهد الأئمة :

هشام بن الحكم ، وكان شديد الولاء والمحبة لائمة أهل البيت ، وجلموداً في المناظرة والاحتجاج لإمامتهم وأُصول مذهبهم ، ولذلك لم يرِ المعاندون أمامَهم طريقاً للوقيعة به سوى نسبة بعض الآراء الزائفة إليه ، كالغلو والقول بالجسمية والتشبيه والحلول والجبر وغير ذلك ، ولا حقيقة لشيء من ذلك[٢] .

ومحمد بن علي بن نعمان مُؤْمنُ الطاق ، وهشام بن سالم الجَواليقي ، ومحمد بن حكيم ، ومحمد بن الطيار ، وابنه حمزة ، وعلي بن منصور ، ويونس بن عبد الرحمن ، والفضل بن شاذان .

المرجئة

وفي تلك الفترة ظهَر تفكيرٌ اعتقادي خطير ، يرى تقديم الإيمان على العمل ، ويقول بكفاية المعرفة والاعتقاد القلبي في الفوز بالجنّة والسعادة الأخروية ، من دون أن يَضرَّ به التقصير في الطاعة والعمل أو حتى تركه وإهماله ، فمن مات على التوحيد ، لا يَضرُّه ما أقترف من المآثم ، فانّ كلّ ما دون الشرك مغفور ، وقيل إنّ أول من قال به هو (غيلان الدّمَشقي) .

وقد عُرف أصحاب هذا الرأي بـ(المُرجئة) من الإرجاء بمعنى التأخير وإعطاء المُهلة، كما جاء في قوله تعالى – حاكياً به قول فرعون –: **(أرْجِهُ وأخاهُ)**[٣] ، أي أمهلْهُ وأخّره ، فإنهم

[١] وقد التقت الإمامية ، والمعتزلة في بعض المباديء واختلفتا في أخرى :
فمن أبرز ما التقتا فيه : القول بالتحسين والتقبيح العقليين الاستقلاليين ،وما يتفرع على هذا الأصل من حكمته تعالى ولزوم العدل عليه. وانتفاء العَبث عن فعله ، ولهذا أطلق عليهما اصطلاح (العدليه) .
ومن أبرز ما اختلفتا فيه : أن الإمامية تقول بلزوم نصب الإمام نصاً من الرسول الأكرم وانه علي بن أبي طالب ، والمعتزلة تنكره ، والإمامية تنفي الجبر والتفويض وتقول ، أمرٌ بينهما والمعتزلة تقول بالتفويض والإمامية تقول بأن المؤمن لا يخرج بالفسق عن الإيمان ، والمعتزلة تقول هو لا مؤمن ولا كافر بل في منزلة بين المنزلتين .
[٢] وقد كتب علماء الشيعة قديماً وحديثاً في دفع التهم عنه ورفع الشبهات حول بعض آرائه وممن كتب من المتأخرين : الشيخ عبد الله نعمة (هشام بن الحكم) والسيد محمد رضا الحسيني الجلالي (مقولة جسم لا كالأجسام) – تراثنا – ربيع الثاني ١٤١٠ هـ . فمن أراد التوسع فليلاحظهما .
[٣] سورة الأعراف ؛ الآية ، ١١١ ، وسورة الشعراء ؛ الآية ٣٦ .

يُؤَخرون العمل في الأهمية عن النّية والاعتقاد ، وقد يكون مُشْتقاً من الرّجاء ، لأنهم يرجون الثواب من الله تعالى لأصحاب المعاصي .

وقد نفذت هذه الفكرة إلى الكثير من المتكلمين ، حتى قال بها بعض متكلمي الخوارج والمعتزلة والمُجبرة .

ولهذا ينقسم المُرْجئة إلى قسمين :

مُرْجِئَة خالصة ، وذكروا من فرقها : اليونسية ، والغسّانيّة ، والثّوبانيّة ، والتُومَنيّة ، والعُبَيديّة ، والصالِحيّة .

وغيرها ، وهي الفرق الكلامية الأخرى التي ترى في جملة أفكارها الإرجاء . وقد عد مؤرخوا الملل والنحل الفقيه أبا حنيفة ، وتلميذه أبا يوسف من رجال المرجئة[1].

المجبرة والمجسّمة والنّجاريّة

وفي تلك الفترة أيضاً ظهرت مذاهب إعتقادية تحمل أفكاراً متميزة ، أبرزها ثلاثة مذاهب :

المُجْبِرَة : وهؤلاء كانوا يُصرّحون جهراً بأن الإنسان مجبورٌ في أفعاله كلّها، ولا قدرة له على شيء منها ، كما لا يكتسب شيئا من نتائجها . فالإنسان مجرد آلة عمياء تحركها يد الله تعالى ، في كل أفعاله الحسنة والشّريرة .

وأوّل فرقة صرحت بهذا الجبر الخالص هي (الجهمية) أتباع الجهم بن صفوان (قتل سنة ١٢٨ هـ) .

ومن فرقهم : الضرارية ، والبكرية ، والبطيخية ، والصباحية ، والفكرية ، والخوفية .

المُجَسّمة : وهؤلاء كانوا يصرّحون بأن الله (جل جلاله) جوهر وجِسم من الأجسام ، وجاؤوا في ذلك بافتراءات شنيعة . وقد تبع هذا الرأي خلق كثير من عُبّاد الشام .

وأول من قال بهذه المقولة هو محمد بن كرّام (تُوفّى عام ٢٥٥ أو ٢٥٦ هـ) وكان إماماً لطائفتي الشافعيّة والحَنَفيّة .

وانقسمت الكرّامية إلى اثنتي عشر فرقة ، أصولها ستة ، العابديّة ، والتّونية ، والزّرينيّة ، والإسحاقية ، والواحدية ، والهَيْصَمِيّة .

---

[1] الملل والنحل ، للشهرستاني ، ج ١ ص ١٣٠ بتخريج بدران . ولاحظ : رجال الكشي الرقم ٢٣٢ ، ص ١٩٠ .

النَّجّاريّة : وهم أتباع الحسين بن محمد النَّجّار (توفي عام ٢٣٠ هـ) وهؤلاء جمعوا بين عقائد أهل الحديث وعقائد المعتزلة[1]، ولذا عدّوا فرقة مستقلة برأسها .

فقد وافقوا أهل الحديث في الجبْر مع الكَسْب وتأثير القدرة الحادثة . ووافقوا المعتزلة في نفي الصفات ، ونفي الرؤية ، وخلْق القرآن .

الفتن الدّموية ومحنة خلق القرآن

كان من الطبيعي أن يَنْجَرّ هذا التنافر العقائدي بين الفرق الإسلامية ، وما استتبعه من استفزاز وتكفير وعمىً عن تطلّب الحقيقة ، إلى حدوث الاحتكاك والتصادم بين المسلمين.

لقد ماج العالم الإسلامي بالفتن والثورات ، وعانى ويلات الحروب الداخلية والمحن ، سنين مديدة من الزمن ، منشؤها اختلافات في الفكر والعقيدة ، وخاصة في الإمامة ، والقَدَر ، وخلْق القرآن .

ونحن نطوي الكلام عن تلك المحن ، ونكتفي بالإشارة إلى محنة خلق القرآن لأنّها مهدت لحدوث انقلاب فكري كبير في عقائد أهل السنة ، يتمثل باضمحلال مذهب المعتزلة ، وتأسيس المذهب الأشعري .

لقد كانت مسألة قدم كلامه تعالى ، أو حدوثه ، مطروحة في الأوساط الكلامية منذ أوائل القرن الثاني لكنها لم تكن لتتجاوز مجالس المناظرة والاحتجاج : المعتزلة يقولون بحدوث الكلام، وأهل الحديث وغيرهم يقولون بقدمه .

وظلت الحال على تلك حتى أواخر ذلك القرن ، عندما اشتدَّ ساعد المعتزلة باعتناق الخلفاء العباسيين لآرائهم الإعتقادية ، فاشتد النقاش في المسألة واحتدم ، حتى كانت سنة ٢١٨ هـ ، عندما بدا للمأمون (١٩٨ إلى ٢١٨ هـ) الخليفة العباسي السابع – بإيعاز من وزرائه المعتزلة – أنْ يَدْعوّ الناس بقوة السلطان إلى اعتناق فكرة خلق القرآن وحدوثه ، فكتب إلى الآفاق باستجواب جميع الفقهاء والعلماء ، فَمَن لم يُقرّ بها ضُرِبَتْ عُنُقُهُ .

وخَلَفهُ المَعْتصم (٢١٨ إلى ٢٢٧ هـ) والواثق (٢٢٧ إلى ٢٣٢ هـ) على هذه السيرة . فَطُورد الفقهاء ، واعتُقِلوا ، وعُذّبوا ونُكِّل بهم ، فمنهم من أقرّ ومنهم من أصر على رأيه وصمد، وعلى رأسهم أحمد بن حنبل . وابتلي عامة الناس بذلك ، فأريقت دماء كثيرة .

---

[1] من دون أن يسلكوا منهجاً فكرياً خاصاً ، كما فعل الاشعري ، على ما سيأتي .

إلى أن مات الواثق سن ٢٣٢ هـ ، واستلم المتوكل (٢٣٢ إلى ٢٤٧ هـ) السلطة – وكان موالياً لأهل الحديث – فانقلبت الدائرة على المعتزلة ، وابتدأ الضغط والتضييق على متكاميهم . إذ كتب المتوكل إلى الآفاق بمخالفة القائلين بالاعتزال ، ومن حينها بدأت شمسهم بالأفول ، حتى ذهبَتْ بمَذهَبِهِم الأيام .

الأشاعرة

وفي أواخر القرن الثالث الهجري ، أنشَقّ عن الشيخ أبي علي الجُبّائي (المتوفي عام ٣٠٣ هـ) وهو من أساطين المعتزلة – تلميذُه أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٢٦٠ – ٣٢٤ هـ) وأعلن براءته من الإعتزال في مسجد الكوفة ، إذ رقى كُرسيّاً يوم الجُمُعة ، ونادى أمام الناس بأعلى صوته:

(من عَرَفني فقَد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا أعرفه نفسي ، أنا فلان بن فلان ، كنتَ قلت بخَلْق القُرآن ، وان الله لا يُرى بالأبصار ، وأن أفعال الشّر أنا أفعلُها ، وأنا تائب مُقلِعٌ ، مُعتَقِد للرّد على المعتزلة) .

ثم قام بإنشاء مذهب اعتقاديٌّ جديد ، جمَع فيه بين الطريقة العقليّة في التفكُر الإعتزالي ، وما ورد في ظواهر الأحاديث التي يرويها أهل الحديث والحَشْوية ، فعَدّل معتقداتهم ، ودَعَمها بالبراهين النظريّة ، مما جعل مذهبه يلاقي رواجاً لدى عامّة الناس والسلطات الحاكمة ، حتى غدا المذهب الرسمي للدولة ، وطغى على سائر المذاهب الإعتقاديّة الأخرى . ولا يزال إلى يومنا الحاضر ، المذهب الرسمي الاعتقادي لأكثر أهل السنة[1] .

السلفيّة

لقد أوجد المنهج العقلي الذي سلَكه الأشعري وأتباعه في تعديل عقائد أهل الحديث ، شعوراً بالامتعاض لدى بعض فقهاء أهل الحديث من الحنابلة ، وأدى إلى حصول بعض ردّات الفعل السلبية والمجابهات بين الطّرَفَين ، بين الفِئَة والأخرى.

---

[1] من أبرز الأفكار التي طرحتها الاشاعرة : الكلام النفسي ، والبلكفة ، والجبر مع الكسب وإنكار لزوم العدل على الله تعالى.

وفي أواخر القرن السابع الهجري ، انتفَضَ أحد فقهاء الحنابلة ، وهو أحمد بن عبد الحليم المعروف بـــ (ابن تَيْميّة) الحَرّاني والدِّمَشْقي (٦٦١ – ٧٢٨ هـ) منتصراً للحنابلة المتعصبين على المذهب الأشعري الرائج . فقام بإحياء بعض عقائد أهل الحديث ، وبالأخص ما يرجع إلى التشبيه والصفّات الخبرية عامة ، من دون أي توجيه وتصرّف . وهاجم التأويلات التي ذكرها الأشاعرة في كتبهم حول تلك الأحاديث .

ولم يكتف ابن تَيمية بذلك ، بل ادخل في عقائد السلف أموراً لا يُرى منها اثر في كتبهم ، فَعَدَّ السفر لزيارة الرسول الخاتم بِدْعَةٍ وشِركاً ، كما عد التبرك بآثاره والتوسل به وبأهل بيته والصالحين ، أشياء مضادة للتوحيد في العبادة. وأنكر كثيراً من الفضائل الواردة في آل البيت ، والمروية في الصحاح والمسانيد حتى في مُسْنَد إمامه احمد . وقام بترويج الفكرة العثمانية التي تعتمد على التنقيض من الإمام عليّ (عليه السلام) ، وإشاعة بُغضِه وعناده، وأسّس بذلك حركة (الفِكْر السّلَفي) .

ولكن الرياح المُدَمّرة عصفت به من كل جانب ، وقابل المحققون وفقهاء المذاهب منهجه بالطّعن والرد الشديدين . فافرد البعض في الوقيعة به تأليف حافلة، وضمن البعض الآخر كُتُبه ما يزيف آراءه ومعتقداته ، ويُعَرّفه للمسلمين ببدعه وافتراءاته.

فلم يتأثّر بدعوته إلاّ القليل من تلامذته ، كابن القيّم الجَوزِيّة (٦٩١ – ٧٥١ هـ) وبعض الأتباع في الشام وقليل في مصر ، ولذلك خمدت بذرة الضلال ، ولكن إلى حين ..

الوهابية : السلفية الحديثة

ظلت بذرة الضلال مدفونة في الكتب وزوايا المكتبات ، إلى أن جاء الزمان بـــ (محمد بن عبد الوهاب النَّجْدي) (١١١٥ – ١٢٠٦ هـ) في القرن الثاني عشر، فحذا حَذْوَ ابن تيميّة ، واتّبع طريقَتَه ، وأحيا ما دثّره الدهر ، ودعا إلى السّلَفيّة من جديد ، ولكن بعصبية وتعنُت شديدين، فَكَفّر عامّة المسلمين ممن ليسوا على طريقته ، ودعا إلى إزالة ما يراه بِدَعاً ، بقوة السيف والنار .

فلما انتشر أمره في نَجْد ، استَغَلّ الفُرْصَة أُمراء نجْد مَن آل سعود للسيطرة على شبه الجزيرة العربية ، فأعلنوا اعتناقهم لمذهبه ، وأمالوا الناس إليهم ، وخاضوا مع المسلمين حروباً دامية ، حتى تمكنوا بعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم البلاد العثمانية ، من السيطرة رسمياً على شبه الجزيرة العربية وإقامة مملكة على أسُس الاعتقاد " **الوهابي السلفي** " .

الوضع الراهن

ينقسم المسلمون الآن ، من الناحية العقائدية ، إلى مذهبين رئيسيين :

١ . الإماميّة .

٢ . الأشعرية .

وتوجد مذاهب إعتقاديّة متفرقة في بعض نواحي البلاد الإسلاميّة أبرزها :

- الزيديّة في اليمن .

- الاباضيّة من الخِوارج ، في سلطنة عُمان .

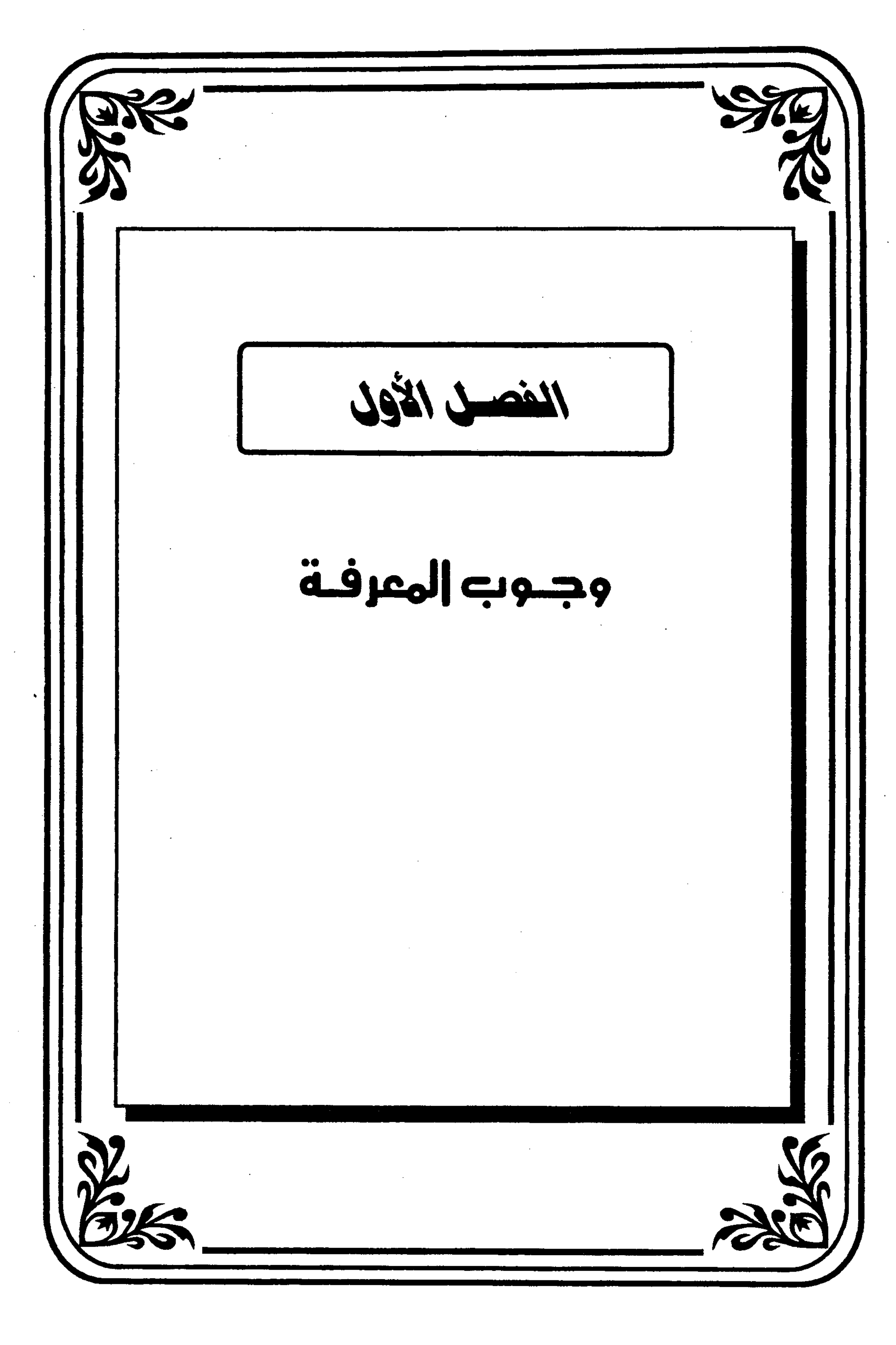
- الوهّابيّة ، في الحجاز .

- الإسماعيليّة ، في شمالي أفريقيا والهند .

كما بدأ يظهر أخيراً توجّه نحو الفكر الاعتزالي إلى المنقرِض ، في بعض أوساط المثقفين من أهل السنّة . إضافة إلى ابتلاء الأُمة ببروز فكرة الإِرجاء على نطاق واسع ، نتيجة تأثير الأفكار الإلحاديّة والإنحلاليّة الغربية ونفوذها في العالم الإسلامي .

* * * *

هذه لمحة تاريخيّة عامة عن ظهور علم الكلام ، وأبرز مذاهبه الفكرية مُذْ ظهر إلى يومنا هذا .



الفصل الأول

وجوب المعرفة

وجوب معرفة أصول الدين

إن معرفة خالق الكون وصفاته وأفعاله ، أمر يوجبه العقل والنقل .

والعُمْدة في إثبات ذلك هو الأدلة العقلية ، وأما النقلية فنذكرها من باب الاستئناس والتأييد وزيادة البصيرة . إذ يستحيل أن يكون الدافع إلى وجوب المعرفة هو النقل دون العقل ، كما زعم أهل الحديث والأشاعرة ، لأنّ النقل قبل المعرفة ، لا حُجِّيَّة فيه أصلاً ، فكيف يكون دافعاً وموجباً للمعرفة ؟

١ . الأدلة العقلية

الدليل الأول – لزوم شكر المنعم

إن للعقل النظري أحكاماً يحكم بها على الأشياء من ملاحظتها بما هي ، أي بالنظر إلى ذواتها وماهياتها فقط ، وبغَضّ النظر عن ملاحظة أية مصلحة شخصية أو نوعية قد تُصاحبها . يُدْرِك ذلك كلُّ الناس ، مهما اختلفت بيئاتهم وأفكارهم .

فمن تلك ، حكم العقل بلزوم شكر معطي النعمة ، وثنائه على ما أولاه من معروف ، ومجازاته على ما أظهره من تودّد وتلطُف .

ولا يكون هذا الشكر ملبيّاً لذاك النداء الفطري ، إلاّ إذا كان بما يناسب حال المشكور ، وإلاّ فلو كان دون مقامه ، لم يكن شكراً ، بل ربما عُدَّ إهانة واستخفافاً.

وعلى هذا ، فلا بُدَّ من معرفة المُنْعم تمام المعرفة ، ثم أداء شكره بما يناسب شأنه ومقامه . إذا أتضح لك ذلك ، فاعلم :

أننا نرى في الوجود حولنا ، وفي أنفسنا ، ومن أسباب تيسير الحياة وتوفير المعاش ، ما لا يُعدّ ولا يُحصى ، وهذه كلها خيرات ونعم ، أنْعَمَها علينا مُنْعِمٌ كريم، فتوجب عقولنا علينا شُكْرَ مُنْعِمها ومُفيضها . ولكنّ الشكرَ لا يكون إلاّ بما يناسب حال المنعم . لئلا يقع هناك إجحاف وتقصير في شكره – وهو قبيحٌ مذموم – فنبحث – إذن – عنه بالتأمّل والتفكُر ، والنظر والاستدلال ، لنَعَرِفه بما أمكن ، بجماله وعظمته وجلاله ، فنؤدي شُكْرَهُ قَدْرَ طاقتنا والميسور لنا.

الدليل الثاني – لزوم دفع الضرر

من جملة ما يحكم به العقل الفطري ، لزوم دَفع كلّ إنسان جميعَ أنواع الضرر والألم والأذى عن نفسه ، ماديّةً كانت أم نفسية . ويَقبَح على الإنسان أنْ يَتْرُك نفسه فريسة العذاب وأسيرة الضيّاع ، وهو يجد لها مخلصاً ومهرباً ، ويملك قدرة وطاقة ينجو بها إلى هناء الراحة وَجنّة الطُمأنينة والسعادة .

والإنسان عندما يبلغ أوان إدراكه وتفتّح وَعيه ، يرى المجتمعات البشرية التي يعيش فيها – وفيها أهل الصلاح والتعقل والدراية – تتخبط بالآراء المتناقضة والمذاهب المختلفة ، وكلّ طائفة من الناس تدعو إلى مذهبها وترى أنّ فيه النجاة والسعادة ، وتُحذِّرُ من مخالفته وترى فيه الهلاك والشقاوة .

وفي خضم هذه الأجواء ، يقف الإنسان مرعوباً في نفسه ، مضطرباً في باطنه، وليس أمامه إلاّ أن يسلك طريقا يؤمن له النجاة – كما يدفعه إليه عقله – دفعاً لهذا الخوف والألم النفسانيين :

فإمّا أن يعتقد بجميع المذاهب . ولكنه مستحيل ، لأنها متناقضة في دعاويها فانّ كلاًّ منها يُبطل الآخر ويخطِّؤه . فلا بُدّ له – إذن – أن يختار أَحَدَها .

فهذا الذي يختاره ، إمّا أن يختاره عن هوىً وتقليد ومتابعة عمياء للغير ، فانه حينذاك لن ينجو مما كان فيه من حالات الخوف والاضطراب والعذاب النفسي .

وأما أنْ يختاره عن دليل مقنع ، وبرهان واضح وقاطع لكلّ شكّ وريْبَة ، فعند ذاك يندفع عنه خوفه ، ويزول ألمه ، ويأمن في أجواء العقائد المتضاربة ، وهو المتَعَيَّن .

ومن هنا يظْهر أنْ العقل كما يلْزِم الإنسان بالمعرفة ، يُلْزمه أيضا بان تكون عن دليلِ وبرهان يقيني ، لا عن تقليد ومتابعة عَشْوائيّة .

الدليل الثالث – المعرفة ضرورة فكرية

إن في هذا الكون ،وهذه الحياة التي يحياها الإنسان ، ظواهر طبيعية مختلفة :

ففي السماء نجوم وكواكب ونيازك ، وفي الجوّ سحابٌ ورَعْدٌ وبَرق ومَطر . وعلى الأرض جبال وأدغال وانهار وبحار ، وفيها الطيور والسباع والحيتان والبشر ، والجميع في حالة تَغَيُّر وتَبدّل ، ونُموٌ وفَناء .

ومن بين جميع هذه الموجودات يبرُز الإنسان كموجود متميز ، ذي قوة عاقلة مُفَكِّرة ، يعمل ويَكْدح ويناضل لأجل البقاء ، ويموت ويولد مثله .

وعندما يبدأ الإنسان بوَعْي ذاته ووجوده ، ويجد نفسه واقعا بين جميع هذه المتغيِّرات الكونيّة تختلج في باطن نفسه أسئلة تطالبه بإلحاح شديد بالجواب عنها، بحيث لا يمكنه أن يمر عليها بلا اكتراث ، وهي :

١ . من أين أتَيْتُ ؟

٢ . ولماذا أتَيْتُ ؟

٣ والى أين أذْهَبْ ؟

فهو يتساءل في السؤال الأول عن مبدأ الوجود . وجوابُه بإثبات الخالق ووَحْدانيّته .

ويتساءل في الثاني عن الغاية من خَلْقِه .وجوابُه بإثبات حِكْمة الخالق ، وبَعْث الرسل بالتكاليف والشرائع .

ويتساءَل في الثالث عن النهاية التي يؤوُل إليها بعد موته . وجوابه بإثباتِ المَعاد والعالَم الأُخروي .

وهذه الأسئلة تطرحها النفس البشرية من صميمها ، من دون اختصاص بطائفة من البشر ، وفي جميع الظروف البيئيّة والاجتماعية . وجوابُها يشكّل لُبُّ المعارف العقائدية .

* * * *

٢ . الأدلة النقليّة

وتنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الآيات الحاثّة على التفكّر

الآيات الواردة في الحثّ على التأمّل والتفكُّر ، تهدف إلى بيان الطرق والوسائل التي توقظ عقل الإنسان وفِطْرَته ، ويَتَنَبّه بها إلى الحقائق والمعارف التي يتساءل عنها ، ويَتَطَلّب جوابَها .

وهذه الآيات تدعو الإنسان إلى التَفَكُّر في ظواهر الخَلْق والكون المحيط به ، التي قسّمها القرآن إلى قسمين :

آيات آفاقيّة : وهي تَعُمّ كلّ ما يُحيط بالإنسان من مظاهر الوجود ، إنْ في الأرض أوْ في السماء .

وآيات أنْفَسية : وهي المتجلّية في خِلْقة الإنسان العجيبة ، على جميع الأصعدة: بدنه وجسمه، وروحه ومعنوياته .

قال الله تعالى : (**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ**)[1] .

والآيات الآمرة بالتفكر ، والحاثّة عليه ، كثيرة ، نذكر منها :

أ. قوله تعالى :(**قُلِ انظُرُواْ مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ...**)[2] .

ففي هذه الآية ، يأمر الله تعالى نبيَّه بأن يُنذِر الناس بقوله : انظروا ماذا في السموات والأرض من المخلوقات المختلفة المتنوعة البديعة ، وما يسودها من نَظْم وانضباط عجيبين ، والتي تشكّل كلّ واحدة منها ، فضلا عن مجموعها المنسجم المتناسق ، آيةٌ تدعو إلى الإيمان بالصانع ووحْدانيته وعِلْمه وقُدرته وحِكْمته .

ب . قوله تعالى : (**أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ ، مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى**)[3] .

وقوله : (**في أنفسهم**) إما ظرفٌ ، والمعنى هو : أَوَلَم يتفكّروا في حال الخلوة ، لأنَّ في تلك الحال يتمكن الإنسان مِنْ نَفْسِه .ويحضُرُه ذِهْنُه ويَستَجمع طاقاته الفكرية .

أو متعلَّق التفكّر ، فيكون المعنى : أَوَلَمْ يتفكروا في أمر أنفسهم كيف هي مخلوقة وما فيها من الدقة والإحكام في البُنْيان والانسجام بين أعضاء البدن وخلاياه وأنسجته ، التي لما تزل أسرارها تتجلّى مع تقدّم العلوم وتطورها .

وقوله : (**بالحق**) أي لغايةٍ وَهَدَفٍ ، لا باطلاً وَعَبَثاً .

فهذه الآية تَحُث على التفكّر ، وتؤكد على ضرورة التدبّر في خلق الله تعالى وصُنْعه ، وتقول إن هذا التفكر يوصل الإنسان إلى إدراك حِكْمَةَ الله تعالى وانتهاء الوجود إليه تعالى .

ج . قوله تعالى : (**قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**)[4] .

قال العلامة الطباطبائي (رحمه الله) : الآية أمرٌ للنبيّ (ﷺ) أن يُخاطِبهُم بما يُتِمّ به الحُجَّة عليهم ، فيُرشِدُهُم إلى السَّيْر في الأرض لينظروا إلى كيفيّة بدْءِ الخَلْقِ وإنشائهم على اختلاف طبائعهم ، وتفاوتِ ألوانهم وأشكالهم ، من غير مِثال سابقٍ ، وحَصْرٍ أو تحديد في عددهم ، ففيه دلالةٌ على عَدم التحديد في القُدْرة الإلهية . فهو ينشئ النَّشأة الآخرة ، كما أنشأَ النَّشْأَةَ الأُولى[5] .

---

[1] سورة فصلت : الآية ٥٣

[2] سورة يونس : الآية ١٠١ .

[3] سورة الروم : الآية ٨ .

[4] سورة العنكبوت : الآية ٢٠ .

[5] الميزان في تفسير القرآن ، ج ١٦ ، ص ١١٧ .

د . قوله تعالى : (أَفَلا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاء كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ)[1] .

فها إنَّك تُلاحظ في هذه الآيات الحثّ الأكيد على النظر والتأمل في العلامات والظواهر التي ذَكَرتُها ، لما فيها من الدلالة على رُبوبيّة الله تعالى وتَدبيره لهذا الكون ، المُقْتضي للزوم اتخاذه ربّاً ، وعبادته وحده .

ومن المعلوم إن مُجرَّد المشاهدة ليس هو المطلوب ، وإنما المطلوب مشاهدة تَفكُّر وتَدبُّر ، تَتَعقَّبُها معرفة كونيّة بِمُنْشِئ هذه الظواهر ومدبرها .

وهو ما يُسمّى عند الفلاسفة الإسلاميين بـ(الإستدلال الآيَويّ) وهو الاستدلال بالآية على ذيها ، وبالأثر على مُؤثِّره[2].

وغير ذلك من الآيات .

القسم الثاني: الآيات الحاثّة على كون المعرفة العقائدية عن دليل

جاء في الذكر الحكيم جملة من الآيات التي تَذُم وتُقَبِّح ما ذهب إليه الكفار من اعتناق العقائد الباطلة . ومُستندها في هذا الذمّ ، سلوكُهم ذلك الطريق بلا بَيِّنة ولا بُرهان ، بل متابعة عمياء لآبائهم ، أو استسلاماً لبعض الظنون والأوهام ، وتناقشُهم فيما ذهبوا إليه ، مطالبة إياهم بالدليل اليقني عليه .

وهذا بمجموعه يَكشِفُ عن انه تعالى لا يرى أيّة قيمةٍ أوْ عذرٍ للاعتقاد عن تقليد وتبعيّة وظنّ ، وإلا لكان الكفّار معذورين ، ولما استحقّوا ذمَّه تعالى. بل المسلك الوحيد الذي يرتضيه الله تعالى . ويُعذِّر سالكه ، هو استناد معتقداته – أيّاً ما كانت – إلى الدليل القطعي والبُرهان العلمي ، وما ذاك إلاّ لأنَّ هذا المسلك هو الموصل إلى الحق يقيناً ، وما سواه مسالك مُتَعرّجة تنحرف بالإنسان عن جادّة الصواب .

ومن الآيات الواردة في هذا المقام :

أ . قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ)[3].

---

[1] سورة الغاشية : الآيات ١٧ – ٢٠ .

[2] وسيوافيك مزيد بيان حوله في المباحث الآتية .

[3] سورة الاحقاف : الآية ٤

فالآية تناقش المشركين في عقيدتهم بوجود آلهةٍ غيرِ الله بأنه ما هو دليلكم على هذه العقيدة ؟.

- هل لتلك الآلهة آثارٌ في الأرض ، ومخلوقاتٌ تقوم بتدبير شؤونها ؟ .

- أم لتلك الآلهة ظواهر في السماء والأفلاك ، متميّزة عن سائر النُّظُم الكونية تختص بتدبيرها ؟ .

- أم هل جاء ذِكْر هذه الآلهة في كتابٍ سماوي سابق ، يدُلُ على أُلوهيتها ولزوم عبادتها ؟ .

- أم هل عندكم دليلٌ علمي آخر يوجب اليقين بألوهيتها ؟ .

إن من يعتقد بعقيدة ما ، لابُدَّ أن يكون له دليل عليها ، وإلاّ فهو منحرف ، وعُذْرُه غير مقبول ، وكلامه غير مسموع .

قال الخطيب البَغْدادي : (والإثارة والأثَرة راجعان في المعنى إلى شيء واحد، وهو ما أُثِر من كُتُب الأوّلين ، وكذلك سبيلُ من ادَّعى علماً أو حقّاً من حقوق الأملاك ، أن يقيم دون الإقرار بُرهاناً ، إما شهادة ذَوِيْ عَدْل ، أو كتاباً غير مموّه وإلاّ فلا سبيلَ إلى تصديقه)[1] .

ب . قوله تعالى : (**مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ * فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**)[2] .

وهذه الآية واردةٌ في الرّد على المشركين الذين أشركوا بالله تعالى خَلْقَه، وجعلوا له البنات سبحانه ، فجاءت بعد قوله تعالى : (**فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلائِكَةَ إِنَاثاً وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ**)[3] .

ثم بعد أن ذَكَر معتقداتهم الأثيمة والآفكة هذه ، طالبهم بالدليل عليها ، إذ لا يمكن – بحكم الفطرة والوجدان – قبولُ أيّة مَزْعَمة وعقيدة إلاّ بعد إقامة الدليل المحكم المبين الذي لا يقبل الريب ، عليها .

ومن هذا المُنْطَلَق ، يُوبِّخهم على هذا المسلك العشْوائي الذي انتهجوه بقوله : (**ما لَكُمْ كَيْفَ تَحكُمُون * أفَلا تَذَكَّرونَ**) أي أفلا تتّعِظون فتَنْتَهون عن مثل هذا القول .

ثم يُطالبهم بالبرهان عليه ، بصورة الاستفهام الإنكاري ، أعني مُتَضَمّناً إنكار أنْ يكون لهم أي برهان ، فيقول :

---

[1] تقييد العلم ، للخطيب البغدادي ، ص ٧٠ – ٧١ .

[2] سورة الصافات : الآيات ١٥٤ – ١٥٧ .

[3] سورة الصافات : الآيات ١٤٩ – ١٥٣ .

(**أم لَكُمْ سلْطانٌ مُبين**) أي حجَّة بيّنه على ما تقولون وتَدَّعون .

(**فأتوا بِكتابِكُمْ إنْ كُنْتُم صادِقِينَ**) أي فان كانت لكم حُجّة بيّنة ، فأتوا بكتبُكُمْ التي دوّنت فيها أدلّتكم وبراهينكم على ما تعتقدونه .

فالآيات – أذن – تُحاور من مُنْطَلَق وأساس فطري ، وهو لزوم استناد كل دعوى ومعتَقَد إلى برهانٍ بيّن ومُقْنع ، يدعمه ويصدّقه ، وإلا فلا قيمة لتلك العقيدة في سوق العقلاء ، بل ليست هي إلاّ أفكٌ وافتراء ليس وراءه إلاّ أهواء نفسانية ، وأغراض شخصية دنيوية .

ج . قوله تعالى : (**وما يَتّبِعُ أكثرُهُم إلاّ الظّنَّ وانَّ الظَّنَّ لا يُغْني منَ الحقِّ شيئاً ، أن الله عليمٌ بما يَفعلونَ**)[1] .

أي ما يتَّبع أكثر الناس فيما يعتقدونه إلاّ ظَنّاً مُستَنِداً إلى خيالات فاسدة وان الظن لا يُغني من الاعتقاد الحقِّ شيئاً .

وفي قوله تعالى : (**إنَّ الله عليمٌ بما يَفْعَلونَ**) وعيدٌ على إتباعهم الظّن وإعراضهم عن البرهان المفيد لليقين وطمأنينة النفس .

وغير ذلك من الآيات .

المسلم والمؤمن

إن المقدار الضروري واللازم لصَيرورة الإنسان مسلماً ، محقونَ الدّم ، طاهراً محترم المال والعِرض ، نَفْيه الشريك لله تعالى ، وإثباتُه النبُوة لمحمد بن عبد الله (ﷺ) . ويكفي في ذلك مجرّد الشهادة بهذين الأمرَين ، بأن يقول : (**أشهد أن لا إله إلا الله ، واشهد أن محمداً رسول الله**)[2] .

ولكن الأمر لا ينتهي هنا . فانّ هذه المرحلة اللفظية تخلُق من الإنسان مسلماً ظاهرياً فحسب تترتَّب عليه الأحكام الدُنيويَّة لدين الإسلام ، وأمّا ترتب الآثار الأخروية ، وهي الفوز بالجنة والسعادة الخالدة ، والنجاة من النار والشقاء ، فدونه أُفُقٌ أبعد ، ألا وهو الإذعان القلبي الصادق بما شهد به ، ومطابَقَة الجِنان لما جرى على اللسان ، فيكون الإنسان عندها مسلماً مؤمناً.

وقد ميّز القرآن الكريم بين المعتنق للشهادتين بلا يقين بل بمجرد لَقْلَقَة اللسان الناشئة عن عدم الإذعان والتصديق القلبي ، سواء أكان نابعاً عن تقليد وتبعية ، أم مصلحة ومنفعة زمانية ،

---

[1] سورة يونس ، الآية ٣٦ .

[2] ويشترط بعدها أن لا يظهر منه إنكار لضروريات الدين .

وبالجملة : كل ما كان مشتركاً في عدم توليد القناعة القلبية بصحة تلك المعارف . وبين المعتنق لها عن صدق ويقين ، فسمّى الطائفة الأُولى (**مسلمين**) والثانية (**مؤمنين**) .

قال تعالى : (**قالت الأعراب آمنّا ، قُلْ لم تُؤْمِنوا ولكن قولوا أسلَمنا ، ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكُم**)[١] .

فإنّه تعالى علّل وجه تسميتهم بالمسلمين فقط دون المؤمنين ، بأن الأيمان – أي الهدى الذي هو عبارة عما جاء في الشهادتين – لم يدخل بَعْدُ في قلوبهم .

وعدم الدخول في القلب كناية عن عدم التصديق والإذعان والاطمئنان الروحي به .

ومن المعلوم إنّ الإذعان بالشيء لا يحصل للإنسان إلاّ أنْ يكون لديه دليلٌ قاطع ، وبرهان مقنع عليه ، يُبْعَد عن فؤاده شوْب كلّ ريب ، ولُبْس كلّ شَكّ .

وحصول اليقين بكل شهادة من هاتين الشهادتين ، يتوقف على مقدمات ضرورية ، يمتنع حصوله بدونها إلاّ بمخادعة النفس .

فالشهادة الأولى تتوقف على إثبات خالقٍ وصانعٍ للكَوْن أوّلاً ، واتصافه بالصفات الكماليّة كالعلم والقدرة والحياة ، وتُنزُّهه عن صفات النَّقْص كالجسميّة والماهيّة والحلول ثانيا ، حتى يمكن بعدها التصديق بوحدته وأَحَديّته في الذات وتفرّده في الخَلْق والتدبير والحكومة المطلقة على الكون ، الذي يدخل جميعه في نفي الشريك له تعالى .

كما أنّ الشهادة الثانية تتوقف على إثبات حكمته تعالى ، وانه لا يفعل عبثاً ، ولا يرتكب قبيحاً ، ولا يظلم أحدا ، وانه كلّف الناس بتكاليف ضرورية لاستقرار المجتمع البشري ، وسعادة بني الإنسان ، ولذلك أرسل إليهم رسولاً ، ثَبَتَتْ نُبُوَّته بالدلائل القاطعة والمَعاجِز الباهرة .

وقد أشار تعالى في كتابه الكريم إلى جملة هذه المعارف بالإجمال بقوله :

(**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**)[٢] .

فالاعتقاد بوجود الخالق المدبّر ، والعوالم الغيبية ، وتدبير الملائكة لشؤون الكون بإذنه تعالى، والكتب والرسالات السماوية ، والتكاليف الشرعية ، والأنبياء المرسلون من جانبه تعالى ، ووحدتهم في دعوتهم والمعاد إليه تعالى ليُثيبَ من أطاع ويعاقب من عصى ، كل ذلك من مقوّمات الإيمان .

---

[١] سورة الحجرات : الآية ١٤ .

[٢] سورة البقرة : الآية ٢٨٥ .

وقوله : (آمنَ الرَّسول) . أي أيقَنَ وصدّق وأذْعن ، فهو مؤمن .

وعلى ذلك ، فكلٌ مُقرٌ بالألوهية لله جلَّ شأنه ، والرسالة لمحمد (ﷺ) وسائر المعارف الإعتقادية الضرورية ، فهو مؤمن ، يناله الثواب الموعود للمؤمنين في الكتاب العزيز[1] . وإلا فهو خارج عن رِبقَةِ المؤمنين غير مستحق الثواب الدائم والتعظيم ، بل غايةُ أمره أن يكون مسلما في الدنيا ، تجري عليه الأحكام الظاهرية للإسلام لا أكثر .

قال الفُضَيْل بنُ يَسار : سمعتُ أبا عبد الله الصادق (عليه السلام) يقول:

(إن الإيمان يُشارِك الإسلام ، ولا يُشارِكُهُ الإسلام ، إنّ الإيمان ما وَقَرَ[2] في القلوب والإسلام ما عليه التناكُح والمَواريث ، وحَقْنُ الدماء ...)[3] .

الاستنتـــاج

فالمطلوب إذن ، للحكم بإيمان المرء ونيله الثواب الأخروي ، أنْ يُصَدّق بالمعارف الأصولية، تصديقا لا يعتريه شكّ ، ويطمئن بها اطمئنانا لا يشوبه رَيْب. وهذا الاطمئنان يتعذّر حصوله – في الغالب – من غير طريق البرْهنة والاستدلال .

نعم ، ليس مطلوباً من المرء إتقان القواعد الفلسفية والغوص في البراهين العقلية الدقيقة ، إنّ مثل هذا غير مطلوب من عامة الناس أبداً ، بل تكفي أبسط الأدلة المُقْنعة التي يلتفت إليها كل إنسان مهما كان ساذجا وبسيطا ، وكثيرا ما سلك القرآن هذا الطريق في إثباته تلك المعارف الأصولية ، وستقف على شطر منه في الفصول الآتية ، إن شاء الله تعالى .

---

(1) من المفيد الإشارة إلى أن هذا الإيمان يُعد الأرضية التي تهيء الإنسان لنيل الثواب الموعود ، ليس إلا . وليس بمجرده كاف في ذلك ، إلا أن ينضم إليه العمل الصالح . وهذا ما تؤكده آيات الذكر الحكيم . والتفصيل موكول إلى محله .

(2) وقَر : أي ثبت وأستقر .

(3) أصول الكافي ، ج ٢ ، ص ٢٦ ، الحديث ٣ .

الفصل الثاني

إثبات الصانع

١ . برهان دلالة الأثر على المؤثر .

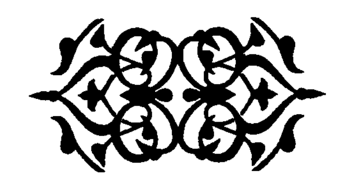
٢ . برهان النّظم .

٣ . برهان الإمكان




أدلة وجود الصانع

الطُرُق إلى إثبات وجود صانع لهذا الكون وما فيه من موجودات عديدة ومتنوعة , وهي تترجّح من أبسط الأدلة إلى أعقدها , ونحن نذكر فيما يلي اهمها .



دلالة الأثر على المؤثر

إنّ من القواعد العقليّة الثابتة التي لا يمكن إنكارها ، احتياج كلّ معلول إلى علّة وكلٌّ منّا يعايش جزئيات هذه القاعدة ومصاديقها في الخارج المحسوس المحيط بنا ، فنرى أن المنزل الذي يأوي كل عائلة منا ، لابد له من بناء ، والحرارة التي نستدفئ بها لابد لها من نار ، والضوء الذي نستنير به لابد له من كهرباء ....

ومن هذه الجُزئيّات الصناعية ، ننطلق إلى العالم الطبيعي والكون المشاهد ككل:

فهذه الجبال الشاهقة ، والسهول المنبسطة ، والأنهار الجارية والغابات الكثيفة المتشابكة ... لابدّ لها من صانع ، وتلك السماء الشاسعة وما فيها من شمس وقمر وكواكب ونجوم وو ... من الظواهر العظيمة ، لابُدَّ لها من موجدٍ أوْجدها .

وهكذا ، فالإنسان مُذْ وطأت أقدامه البسيطة ، تُحدثُه فطرتُه بأن هذا الكون أثَرٌ وكل اثرٍ لابدّ وأنَّ مؤثراً قد أثَّره ، وموجداً قد أوْجَدَه ، فهناك - إذن - علةٌ عظيمة القدرة ، وقوة هائلة الجبروت ، أوْجدت هذا الكون وكلّ هذه الظواهر الطبيعية . وانْ لم يكن يراها ويعاينها بناظِريْه أو يعايشها بحواسه .

وهذا الدليل من أبسط الأدلة ، وبه عبر بَدَويٌ بِعَفَويَّة حين سئل عن دليل وجود الله تعالى ، فقال :

(البَعَرَة تَدُلُ على البعير ، وأثَرُ الأقدام يَدُلُ على المَسير ، أفَسَماءٌ ذاتُ أبراجٍ ، وأرْضٌ ذاتُ فِجاجٍ ، لا تَدُلاّنِ على العليّ القدير ؟ !) .

* * * * *

برهان النظم

يبتني برهانُ النظم على مقدمات ، هي :

الأولى – إن عالم الطبيعة خاضعٌ لنظم دقيقة ، كشفت العلوم الحديثة عن الكثير منها ، فهذا الوجود الذي نشهد دورتهُ في كل يوم وليلة ، يخضع من اصغر ذراته إلى أعظم مجراته ، لقوانين في غاية الدّقة تَضبُط حركاته وتحوّلاته ، وترعى الروابط بين أجزائه ، وكذلك الكائنات التي تحيا فيه ، تعيش النظام الدقيق في خلاياها وأعضائها ، وتفاعلها مع محيطها ، بما يضمن بقاءها وتكاملها .

الثانية – اصل العلّيةً ، وهو من القاعد العقليّة البديهيّة ، فيستحيل عند العقل والوجدان قبول تحقق شيء بلا علة ، بل وجود الأثر دالٌ على وجود المُؤثِّر .

الثالثة – إنّ الخصوصيات الموجودة في الأثر تحكي وتكشف عن الخصوصيّات الموجودة في المؤثّر .

وعلى هذا فدلالة الأثر تتجلى في صورتين :

١ – وجود الأثر يدل على وجود المؤثّر ، وهو قانون العليّة .

٢ – خصوصيات الأثر تحكي عن خصوصيات المُؤثّر .

فالبناء المُتْقَن المحكم ، الرائع المظهر والترتيب ، يكشف عن أمرين :

أوّلهما : وجود مهندس خطّطه وبنّاء بناه .

وثانيهما : علم هذا المهندس وتَفَوقِّه في مجال تخصصُه ، ودقّة ذلك البناء ومهارته في عمله.

فإذا علمت هذه المقدمات ، يمكننا أن نقرر البرهان ، فنقول :

إنّ ها هنا كوناً ووجوداً عظيماً في البُنيان ، ورائعاً في الإتقان ، نابضاً بالحياة ذا نُظُم وسُنَن دقيقة ومعقدة لا تضطرب ولا تَتَخَلّف[1] . وهي بمقتضى القاعدة تحتاج إلى مؤثِّر وموجِد ، فمن أوْجَدَها ؟ .

لا يخرجُ الجواب عن أحد أمرين ، لا ثالث لهما :

---

[1] الحقائق والأرقام التي توصل إليها العلم الحديث في مختلف المجالات ، كثيرة ومتنوعة ومدهشة ، يمكن مراجعتها من مصادرها ، والعلم هنا له دور تحقيق صغرى برهان النظم .

الأول : أن تكون المادة هي أوجدت نفسها بِنَفْسِها ، ولم تَزَلْ تتفاعل وتتكاثر بفضل قوىً ماديةٍ ذاتيّة ، حتى وصلت إلى ما نشاهده من خلق ومخلوقات .

وهو باطل جداً ، لأنّك عرفت أن خصوصيات الأثر تدل على خصوصيات المؤثّر . والخصوصيات الموجودة في الكون ، تكشف عن أنّ صانعه على درجة هائلةٍ من العلم والقدرة والحكمة ، وهذه صفات موجود كامل الحياة والشعور ، وأين المادة العمياء الصمّاء ، التي لا روح فيها ، من ذلك ؟ .

الثاني : أن تكون العلّةُ الخالقةُ للكون موجوداً شاعراً ، على درجة عظمى من الكمال والبهاء، وهو المتعيّن .

صياغة برهان النظم بعبارة ثانية :

طبيعة النظام تستدعي المنظم

ولك أن تَصُبّ البرهان نفسه بعبارةٍ ثانية ، فتقول :

إن العقل عندما يطالع نظاماً دقيقاً ، ولنقُل مثلاً : جهاز كمبيوتر ، فيلاحظ توزيع مُكوّناته بكيفيات معيَّنة ، وبكميات مدروسة ، ثم تقسيمَ الشبكات الرابطة بينها بأحسن أسلوب يمكنها من أداء وظيفتها المطلوبة ، ليكون جهازا فعالا خلاقاً ، بعد أنْ كان مواد جامدة متفرقة مهملة ، عندما يرى العقل ذلك ، يحكم من فوره بأنّ ذلك لا يمكن أن يصدر إلا من فاعل عاقل ، ومهندس الكتروني ماهر في فنه ، تمكّن بسعةِ علمه ، ووافر ذكائه المتميّز أن يختار بعناية فائقة تلك المواد المعيّنة . بكميات وكيفيات خاصة ، ثم ينظّمها في تلك الدوائر والشبكات الموصلة بتنسيق دقيق خاص يؤهلها للتفاعل فيما بينها لتحقيق الهدف المطلوب منها . وأمّا أن يكون هذا الجهاز قد كون نفسه بنفسه. أو تكون صدفة من لا شيء ، وبلا يد عاملة مفكرة ، فهذا مما يحيلُه ويرفُضُه رفضاً باتاً .

وهذا الحكم الذي يُصدره عقل كل إنسان - كائناً من كان - لا يستند إلى شيء سوى النظر إلى ماهية النظام وطبيعته التي تأبى التحقُق بلا فاعل عاقل ومدبّر .

وهذا الذي يجري مع العقل في المصنوعات البشرية ، يتكرر بعينه إذا لاحظ الموجود الطبيعي العظيم ، اعني الكون وما فيه من كائنات ، فيرى كلّ أجزائه ، في أرضه وسماءه مُتَرَتّبة ، متناسقة ومُتفاعلة فيما بينها ، تحت ما لا يكاد يحصى من الشرائط والظروف والعلاقات

المضبوطة في نسبها ضبطاً عجيباً مدهشاً لفرط دقّته وأحكامه ، والمناسبة لحاجة كل موجود ، بحيث لا تختل في وظيفتها ولا تضطرب ، بما يضمن بقاء الكون واستمراره وتكامل مخلوقاته .

يرى العقل ذلك ، فيحكم بما حكم به في المصنوع البشري من استحالة وجوده إلا من فاعل عاقل ، شاعر ، مدبر ، عظيم القدرة ، وواسع العلم .

ورائد العقل الوحيد في حكمه هذا ، ليس سوى ماهية النظام وطبيعته التي تأبى عن التحقق بلا فاعل عاقل ومدبر ، سواء أكان نظاما من صنع البشر ، أم هذا النظام الكوني العظيم .

وبهذا البرهان خلصنا إلى نتيجة ، وهي أن للكون وموجوداته خالقاً عظيما ، قادرا عالما ، خلقه وأخرجه من العدم إلى الوجود .

برهان النظم في الكتاب

والى برهان النظم ، أشار تعالى في سورة البقرة بقوله :

(إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخِّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)[1]

فان في ما ذكرته الآية من الظواهر الكونية التي تخضع لأدق النُظُم وتتفاعل فيما بينها لتأتي بما ينفع الناس ويضمن بقاء الموجودات ، إن فيها لآيات ودلالات على وجود قوة قاهرة قادرة عالمة ، أوجدتها وتتولى تدبيرها لا يشك في ذلك ذو لبّ ، لانّ النّظام لابُدّ له من مُنَظّم .

* * * * *

---

[1] سورة البقرة : الآية ١٦٤ .

برهان الإمكان

مقدمة

ونبيّن فيها أربعة أمور :

الأمر الأول : إن كل معقول ومُتصورّ في الذهن ، إذا نسبنا إليه الوجود الخارجي ، فأما أن يصح إتصافُه به ، أو لا .

فان لم يصح إتصافه به لذاته – أي لعدم قبول حقيقته للوجود الخارجي – فهو: (مُمتَنِع الوجود لذاته) ، كاجتماع النقيضين وارتفاعهما ، ووجود المعلول بلا علة ودخول الكبير في الصغير .

وأن صحّ إتصافه به ، فأما أن يكون لاقتضاء ذاته لهذا الاتصاف ، أوْ لا .

والأول هو : (وأوجب الوجود لذاته) .

والثاني هو : (ممكن الوجود) .

فيتحصّل من ذلك أن المتحقِّق في عالم العين والخارج ، أما أن يكون واجب الوجود ، أو مُمكن الوجود .

الأمر الثاني : عُلِم من القسمة المتقدمة ، أنّ واجب الوجود هو ما كان وجوده نابعاً من صميم ذاته ، فلا تَنفَكّ ذاته عن الوجوذ ، بخلاف ممكن الوجود ، فإنّ وجوده ليس من اقتضاء ذاته ، بل مُفاضّ عليه ، فان أعطيه وُجِدْ ، وإلاّ بقي عدماً

فالاحتياج والافتقار إلى العلة سمةُ الإمكان ، والغِنى عن العلة سمة الوجوب .

الأمر الثالث : المُمكنُ كما هو محتاج إلى العلة في بداية ووجوده ، محتاجٌ إليها في ستمرارية وجوده ، لأنّ العلّة لو ارتفعت وانقطعت عنه بعد إن أوجدتهُ ، فإما أن يكون وجوده في الأنات اللاحقة نابعاً من ذاته ، فيلزم انقلاب الممكن واجبا وهو محال . أو لا ، فيحتاج إلى العلة المُبقية .

ومَثَلُ الوجود في الممكن ، مَثَلُ النور في المصباح في تَوقُّفه ابتداءً وبقاءً على جريان الكهرباء فيه باستمرار ، فان الوجود في الممكن متوقف ابتداءً وبقاءً على إفاضة الوجود عليه من علّته باستمرار .

الأمر الرابع : إنَّ كُلَّ متغيّر ومُتبدّل ، ممكن ، لأنَّ التَغيُّر عبارة عن طروء حالة وجودية لم تكن من قبل ، وكان هذا المتغير يفتقدها فأُفيضت عليه وأعطيت له وهذه سمة الإمكان ، إذ الواجب ، وجودهُ من ذاته ولا يفاض عليه .

البرهان

الأمر الذي نريد إثباته هو رجوع جميع المُمكنات إلى موجودٍ واجبٍ خَلَقها وأفاض الوجود عليها ، فنقول :

لا شك أن في العالم الخارجي المحيط بنا ، موجودات تتّصف كلّها بالإمكان ، لوقوعها في دائرة الحدوث والفناء ، والتغيُّر والتبدّل ، والانتقال من حالٍ إلى حال آخر كانت تفتقده ، وهذه كلُّها سمات الإمكان ، كما تقدَّم . فنتساءَل عَمَّن أحدَثَها وأخرجها من العدم وألبسها لباس الوجود.

لا يخرجُ الجواب عن أحد أربعة لا خامس لها :

١ – أنْ يكون كلُّ مُمكن أوجَدَ نفسَه بنفسه .

٢ – أو كلَّ ممكنٍ أوجدَه مُمكن آخر ، وهذا الآخر أوجدَهُ الأوّل .

٣ – أو كلُّ ممكن أوجدَه مُمكن آخر ، والمُمكن الآخر أوجدَه مُمكنٌ ثالث ، وهكذا ... من دون الانتهاء إلى نقطة .

٤ – أو الصورة السابقة مع الانتهاء إلى مَوْجودٍ واجب الوجود بذاته .

على الأوّل والثاني يلزم الدَّوْر ، وعلى الثالث يلزم التَّسلسُل . والدور التسلسل باطلان ، فتبطل الاحتمالات الثلاثة الأولى ، ويتعين الاحتمال الرابع ، وهو صدور العالم وجميع الكائنات عن موجود واجب الوجود ، أوجد كل شيء ولم يوجده شيء وهو " **الله** " جلَّ جلاله.

واليك فيما يلي بيان بطلان كلٍّ من الدور والتسلسل .

بيان الدور وبطلانه

الدور عبارة عن كون الشيء موجِداً لشيءٍ ثانٍ ، وفي الوقت نفسه يكون هذا الشيء الثاني موجِداً لذاك الشيء الأول . كما إذا كان مُوجدْ (أ) هو (ب) ، وموجدْ (ب) هو (أ) .

وهو باطلٌ ، لان مقتضى كون الأول علة للثاني ، تقدمه عليه وتأخر الثاني عنه . ومقتضى كون الثاني علة للأول ، تقدُّمه وتأخُّر الأول عنه[1] . فيكون الشيء الواحد ، في زمن واحد ، وبالنسبة إلى شيء واحد ، متقدماً عليه ومتأخراً عنه ، أو فقل : متقدِّماً عليه وغير متقدم عليه ، وليس هذا إلا اجتماع للضدّين في شيء واحد ، ومن جهة واحدة ، وهو مستحيل ضرورة وبداهة.

ومن هنا يُعلَم حالُ كون الشيء موجِداً لنفسه ، فإنّه دور أيضاً وباطل :

لأنه من حيث كونه موجِداً (بالكسر) ، متقدّم وموجود .

ومن حيث كونه موجَداً (بالفتح) ، متأخّرٌ ومعدوم .

فيلزم أن يكون الشيء الواحد متقدماً ومتأخراً ، بل موجوداً ومعدوماً وما هذا إلاّ اجتماع للمتناقضين ، وهو محال .

فتبيّن أنّ الدور ممتنع الوجود بالذات ، بمعنى استحالة تحقق أمر دوري في الخارج .

ويمكنك أن تُقَرّب هذه النتيجة بالمثال التالي :

لو أراد رجلان التعاون على حمل متاع ، غير أنّ كلاًّ منهما يشترط في إقدامه على حمله ، إقدام الآخر . فَحَمْلُ زيدٍ للمتاع مشروطٌ بحمل عمروٍ له ، وحَمْلُ عمروٍ له مشروط بحمل زيد لَه فلن يُحْمَل هذا المتاع إلى مكانه أبداً.

بيان التسلسل وبطلانه

التسلسل عبارة عن اجتماع سلسلةٍ من العِلَل والمعاليل المُتَرَتِّبة طوليّاً إلى غير نهاية . فـ(أ) يتوقف في وجوده على (ب) ، و(ب) على (ج) ، و(ج) على (د) وهكذا دواليك إلى غير نهاية . والتسلسل باطلٌ بداهةً . لانّ هذه الحلقات الممكنة من السلسلة ما لم تنته إلى نقطة واجبة الوجود ، ينبع وجودُها من صميم ذاتها ، يلزم أنْ لا يوجد شيء من هذه الممكنات أبدا ، وهو خلاف الذي نراه من وجود أنفسنا والكائنات الأخرى في الكون .

ويمكن تقريب التسلسل ونتيجة بالمثال التالي :

لو طلب مواطنٌ من موظَّفٍ في دائرة حكومية أن يمضي له معاملة ما ، فاشترط هذا الموظف لإمضاءها ، إقدام موظفٍ آخر - وليكن زيداً - على إمضائها أولا . فذهب هذا

---

[1] **العلة والمعلول** ، وان كانا متقاربين زماناً ، لكن العلة متقدمة لحاظاً ورتبة . وإلاّ لم تَمتَز عن المعلول ولم تكن علة له .

المواطن إلى زيد ليمضيها ، فشرط زيد إمضاءه بإمضاء شخص ثالث ، فذهب إلى الثالث فأبى إمضاءها إلاّ بعد إمضاء رابع ، وهكذا توالي الأمر : كلٌّ يشترط إمضاءه بإمضاء آخر ، بحيث لا ينتهي – فرضاً – إلى موظف جريء يُقدِمُ من تلقاء نفسه على إمضاء المعاملة ، متحمّلا كل المسؤولية – بدون ذلك – لن تمضي هذه المعاملة أبداً .

وهكذا في المقام نقول :

لو كان وجود ما نراه حولنا من الكائنات متوقّفاً على علة توجده ، وتلك العلّة متوقفة على علة فوقها توجدها ، وهكذا ... من غير انتهاء إلى علة لا تحتاج إلى علة أخرى في وجودها ، بل وجودها نابعٌ من صميم ذاتها ، فإنّه يلزم أن لا يوجد ولا يتحقق شيء من هذه الكائنات .

والنتيجة أن وجودنا والكون المحيطُ بنا وما فيه من كائنات ، دليلٌ على وجود علةٍ عُليا واجبةِ الوجود ، خلقته وصنعته . وأخرجته من العدم إلى ساحة الوجود والتحقق . وهذا ما أردنا إثباته .

والى هذه النتيجة يشير أمير المؤمنين (عليه السلام) في صفة الله جل جلاله بقوله : **" الدال على قدمه بحدوث خَلْقهِ ، وبحدوث خلقه على وجوده**[1] .

هذه البراهين الثلاثة ، كافية لتُثْبِت بشكل قاطع وجود خالق لهذا الكون :

فبرهان استنادِ الأثر إلى مؤثّر ، كاف – على إجماله – للبُسطاء .

وبُرهان النظم ، يُبْطِل خَلْق المادة للعالم ، ويُثْبِت أنّ خالق العالم قوة شاعرة ، خارقة القدرة والعلم .

وبرهان الإمكان ، يُبطل خِلق المادّة لنفسها ، كما يُبطل أزلية المادّة[2] وعدم استنادها إلى علة أخرجتها من العدم إلى ساحة الوجود ، ويثبت أنّ موجدِ الكون والكائنات جميعاً ، هو موجود غنيٌّ غِنىً مُطْلَقاً ، ينبع وجوده من ذاته ، ولم يوجده احد .

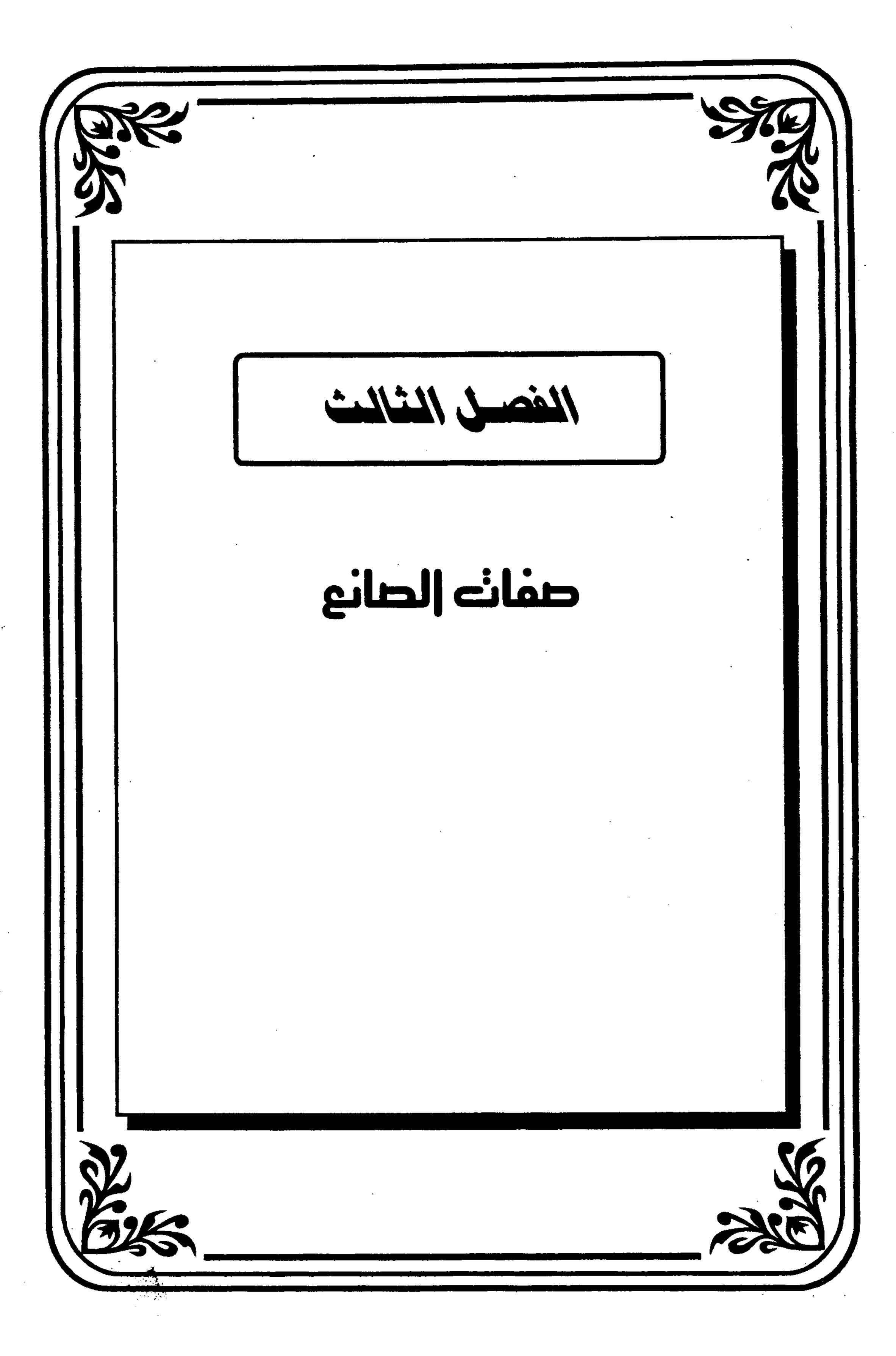
ويقع البحث بعد أثبات الصانع ، في صفات الكمال التي يتّصف بها ، وصفات الجلال التي يتنزّه عنها ، وهو ما نتناوله في الفصل التالي .

* * * * *

---

(1) نهج البلاغة ، الخطبة ١٨٥ .

(2) في بلاد الهند حالياً ، مذهب يدعى (جانية) نشأ في القرن السادس قبل الميلاد ، ويعتنقه الان اكثر من مليوني نسمة ، وهم يعتقدون بوجود الارواح ، وعالم ما وراء المادة ، الا ان اساس (الجانية) ان كل ما هو موجود في الكون ازلي ، حتى المادة . وقد ظهر لك سخافة وبطلان هذا الاعتقاد ، الذي يؤمن به الماديون الغربيون ايضا .



الفصل الثالث

صفات الصانع

صفات الصانع

مقدمـــة

قَسَّم المتكلمون صفات الله تبارك وتعالى إلى قسمين[1] :

١ – صفاتٍ ثبوتية .

٢ – صفات سلبيّة .

أما الأولى – وتسمى أيضاً بالصفات الجَماليّة وصفات الإكرام – فهي الصفات المُثبَتة لجمال في الموصوف : ذاته وفعله . كالعلم والقدرة والحياة والإدراك والحِكمة والرِّزق والصِّدق .

وهي تنقسم إلى قسمين :

أ – **صفاتٍ ثبوتية ذاتيّة** ، وهي الصّفات المُشيرة إلى كمال في ذات الموصوف ، كالعلم والقدرة.

ب – **صفاتٍ ثبوتية فعليّة** ، وهي الصفات المُشيرة إلى كمال في فعل الموصوف ، وتُنتَزَع من ملاحظة أفعاله تعالى ، كالتكلّم والحكمة .

وأما الثانية – وتسمّى أيضاً بالجَلاليّة – فهي الصفات التي يَجِلُّ الخالق ويتنزّه عن الاتصاف بها . وهي كل صفة تفيد نقصا في ذاته ، أو حاجة في فعله ، كالشريك ، والجسميّة ، والإتحاد فيقال : إنّ الله تعالى يتصف بأنه لا شريك له ، وليس بجسم ، ولا مُتحّداً مع غيره.

---

[1] وهناك قسم ثالث من الصفات ، كان يبحث سابقا من دون نظم منهجي في مباحث الصفات الالهيه ، ونحن ندرجـه تحـت عنوانِ مستقل بأسم (الصفات الخبرية) ، وهي الصفات التي أخبر الله تعالى عن أتصافه بها في كتابه الكريم ، وأثبتتهـا لـه السنة النبوية المطهرة . وتمتاز عن سائر الصفات ، ان هذه توهم في ظاهرها التشبيه والتجسيم . مع إنها في التحقيـق تفيـد غير ذلك وتندرج في صفات فعله تعالى . منه (اليد) ، (الساق) ، (العين) (الوجـه) ،(الجَنْـب) ، (الاصـبع) ، (العـرش) ، (الاستواء) ، (الفوقيه) ، (النزول) .

وقد وقع فيها نزاع شديد بين المذاهب الكلامية – ولما يزل – وزلّت فيه أقدام الكثيرين وسيوافيك بحثها في المباحث الموسعه، إن شاء الله تعالى .

وفي الذكر الحكيم إشارة إلى هذا التقسيم الثُنائي في قوله تعالى :

(تبارك اسمُ ربّك ذِي الجَلالِ والإكرام)[1] : أي ربّك المُتَّصِف بصفات الجلال ، وصفات الإكرام .

وعلى ما ذكرناه ، يَنقَسِم بحثُنا في صفات الصانع إلى أبواب ثلاثة :

الباب الأول : الصفات الثبوتيّة الذاتيّة .

الباب الثاني : الصفات الثبوتيّة الفعليّة .

الباب الثالث : الصفات السلبيّة .

واليك البحث في كلٍّ منها .

* * * * *

---

(1) سورة الرحمن : الآية ٧٨ .




الباب الأول

الصفات الثبوتيّة الذاتيّة

١ . العلم

٢ . القدرة

٣ . الحياة

٤ . السمع

٥ . البصر

٦ . الإدراك

٧ . الأزلية

٨ . الأبدية




الصفات الثبوتية الذاتية

(١)

العلـــم

يَتَّصِف خالق الكون بالعِلْم ، فهو موجود عالم ، ولم ينازع في ذلك أحد من الإلهيين المعتقدين بوجود الله خالقٍ للكون ، واليك دليل هذه الصفة .

دليل كون الخالق عالما : أحكام الخلق

الذي يدلُّنا على إتصاف الخالق بــ (العلم)[1] قاعدةٌ عقليّةٌ قطعيّة مفادها أن إتقان المصنوع وإحكامه يدلّ قطعاً على علم صانعه .

ألا ترى أنّا إذا رأينا جهازاً صناعياً معقّد التركيب ، انتقلنا فوراً إلى علم صانعه ، وسعة معرفته في مجال صناعة هذه الأجهزة . كما أنا لو طالعنا كتاباً عميقاً في التحقيق ، دقيقاً في الاستدلال ، أذعنا بعلمية مؤلفة ، وتَبَحُّره في ذلك العلم الذي تناوله بالبحث والتدقيق .

وهذا هو ما أشرنا إليه سابقاً قي برهان النظم من أنّ دلالة الأثر على المؤثّر تتجلى بنحوين : الدلالة على وجود المؤثّر ، والدلالة على خصوصيات المؤثّر بملاحظة الخصوصيات المتجلّية في الأثر .

---

(١) لعلمه تعالى – باعتبار الأمور المعلومة – مراتب ثلاث :

الأولى : علمه تعالى بذاته

الثانية : علمه تعالى بالأشياء قبل أن يوجدها

الثالثة : علمه تعالى بالأشياء بعد إيجادها .

والدليل الذي نذكره هنا يناسب المرتبة الثالثه ، وأما أدلة سائر المراتب ، فذكرها خارج عن غاية الكتاب ، ومحلها في المباحث الموسّعه .

كما ينقسم علمه تعالى – باعتبار آخر – إلى قسمين :

١ . علم ذاتي : أي علمه تعالى الذي هو عين ذاته ، والمبحوث عنه هنا من هذا القبيل

٢ . علم فعلي : وهو علمه تعالى المثبت في بعض المظاهر الوجودية ، كاللوح المحفوظ ، وأم الكتاب ، ولوح المحو والإثبات ، ونفوس بعض الملائكة والأنبياء . وموضع التعرض إليه في مباحث البداء والقضاء والقدر ، وسيأتيك – أيضا – في المباحث الموسعة إن شاء الله .

والمصنوع كلما ازداد دقة وأحكاما وضبطا وانتظاما ، وجمالاً وروعة ، ازداد دلالة على كمالِ علمِ صانعه .

والآن نقول :

إنّ هذا الكون وما فيه من مصنوعات ، جامعٌ لجميع صفات الإتقان والنُظم والجمال ، إلى حد مدهش للعقول ومحير للألباب . ويكفينا أن نتأمل بدن الإنسان الذي هو اقرب الأشياء إلينا ، بما انتظم فيه من الأجهزة والخلايا ، والشرايين والأعصاب ، والأَنسجة والغُدد ، والدم والهرمونات ، وو.... أو نشاهد الطاووس في بهائه وروعته ، أو الطبيعة الخلابة في سحرها وجمالها ، أو الفضاء الكونيّ الفسيح المترامي في سعته ، والخاضع لأعقد النظم والروابط ، أو غير ذلك من الموجودات التي لا تستوعب أنظمتها – فضلاً عن دقائق مُفرداتِها – الصُحُف ، ولا تحيط به الأسفار ، ولو كانت الأشجار أقلاماً ، والبحار مداداً[1] ، وكل منها على درجة مذهلة من الدقة والنّظم والبهاء.

كلُ ذلك يَدُلّنا – بشكل قاطع – على أنّ صانع الكون يتّصف بالعلم بأوسع درجاته ، والى حد الكمال المُطلّق الذي لا يمكن تصوره .

هذا الدليل في الكتاب والسنة .

وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا الدليل في قوله :

* **(ألا يَعلَمُ مَنْ خلَقَ ....)**[2]

و (ألا) أداة للتنبيه . فالذكر الحكيم يُلْفت الناس إلى تلك الحقيقة والقاعدة العقلية المُسلَّمة التي اشرنا إليها ، وهي دلالة الخلق المُتْقَن على علم الخالق .

* وفي إشارة إلى التلازم بين الخلْق والعلم ، يقول :

(ولَقَد خَلَقْنا الإنسانَ ، ونَعلَم ما تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُه)[3] .

* وقال الإمام علي بن موسى الرضا – في معرض تمجيده للخالق تعالى:–

(ووَضَعَ كُلَّ شَيءٍ مَوضِعَهُ بِعِلْمِه)[4] .

---

[1] قال تعالى في محكم آياته : (ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفذت كلمـات الله) (لقمان ٢٧) و (كلمات الله) : موجوداته . وسيظهر لك ذلك عند البحث في صفة (الكلام)

[2] سورة المُلك : الآية ١٤ .

[3] سورة ق : الآية ١٦ .

[4] بحار الأنوار ، ج ٤ ، ص ٦٥ .

فأشار إلى استحالة صدور الإتقان والإحكام ، الذَين عبر عنهما بـ (**وَضَعَ كُلَّ شَيءٍ مَوضِعَهُ**) من غير العالم .

فظهر – إذن – أنَّ الخَلْقَ والصُنْع مرادِفان للعلم بالمخلوق والمصنوع ، والله تعالى خالق كلِّ شيء ، فهو عالمٌ بكلِّ شيء .

* * * * *

إشكال وجوابه

الاشكال

لو كان ما ذكرتموه من دلالة الخلق وإتقان المصنوع على علم الخالق والصانع صادقاً ، فلْتوصف بعض العجْماوات بالعلم ، لأنّها تصنع أشياء محكمة ومتناهية في الدقّة ، كالنحل يصنع أوعية العسل السُّداسيةِ الشكل من الشمع بدقة عجيبة ، والنمل الذي يبني بيوته المنظمة ، بهندسة راقية ، في أعماق الأرض ، أو الطيور التي تبني أعشاشها المحكمة من العيدان الواهية .

ولْتوصف بالعلم كذلك ، الآلات الالكترونية المُبَرمجة التي تقوم بتصنيع السيارات والساعات والعقول الالكترونية . مع أن شيئاً من ذلك لا يوصف بالعلم .

الجواب

إنَّ القاعدة العقليّة التي ذكرناها ، تَنْطَبِق على الصانع المستقل والمختار في صنعه ، والخالق المستقل في إيجاده ، فيوصَفان – إذا كانا كذلك – بالعلم ، دون الصانع والموجد الفاقدين للاستقلال والاختيار والإرادة في الفعل والإيجاد ، فإنهما لا يوصفان به .

والنماذج المذكورة في الإشكال ، كلُّها من قبيل الثاني ، إذ هي مُجْبرة ومضطرّة ، أما للغريزة التي تسيّرُها ، أو البرامج المُخَزّنة في ذاكرات الآلات . فلا توسم حينئذ بالعلم ، بل الموسوم به هو من خلقها وصنعها – عن اختيار وإرادة – لتؤدّي ذلك الدور المرسوم لها .

* * * * * *

القرآن الكريم وسعة علمه تعالى

صرّح القرآن الكريم في آيات عديدة بسعة علمه تعالى وإحاطته بكلِّ ما في الوجود من صغيرة وكبيرة ، وحركة وفعل ونفس ، وما يختلجُ في الأذهان ، وتضمرُه القلوب ، لا يخفى عليه سبحانه شيء من ذلك ، ونَذْكر منها الآيات التالية :

* قوله تعالى : (وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ)[1] .

* وقوله تعالى : (قُلْ إِنْ تُخْفُوا ما في صُدورِكُمْ أو تُبدُوه يَعلمْهُ الله ويَعلَم ما في السَّموات والأرض)[2] .

* وقوله تعالى : (الله يعلم ما تَحمِل كُل أُنثى وما تَغيض الأرحام وما تَزْدادُ وكلُّ شيءٍ عِنْدَه بِمِقْدار)[3] .

* وقوله تعالى : (عَالِمِ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ)[4] .



---

[1] سورة الأنعام : الآية ٥٩ .

[2] سورة آل عمران : الآية ١٣ .

[3] سورة الرعد : الآية ١٣ .

[4] سورة سبأ : الآية ٣ .

الصفات الثبوتية الذاتية

(٢)

القــــدرة

تعريف القدرة

القدرة هي المكِنَة على الفعل أو الترك ، مع الاختيار والإرادة في ذلك ، فهي من صفات الفاعل المريد المختار .

فكل من كان مستطيعاً ومتمكِّناً من فعل شيء وإيجاد أثر ، أو عدم فعله وإيجاده بإرادة منه واختيار ، فهو قادر ، وإلاّ فهو موجب ومضطر .

ومن هذا التعريف يُعلَمْ أن الفرق بين القادر والموجب ، من وجوه :

الوجه الأول : إن القادر له إمكانية الفعل والترك معاً في آن واحد ، بالنسبة إلى شيء واحد. الموجَب بخلافه ، فأما أن يفعل ذلك الشيء أو يتركه .

الوجه الثاني : إنّ فعل القادر مسبوق بالعلم بما يُقْدِم عليه ، والإرادة له بخلاف الموجَب .

الوجه الثالث : أن فعل القادر يجوز تأخُره عنه وجوداً ، وفعلُ الموجَب لا يَنفكُّ عنه ، كالشمسِ في إشراقها والنار في إحراقها[1] .

أدلة كونه تعالى قادراً

الدليل الأول – الفطرة

خلق الله تَعالى الإنسان من بدن وروح ، وأودَع في روحه قوى ونَزَعات ، ومعارف عليا ، وتوجيهات ترشده إلى ما يضره وما ينفعه في الحياة ، والى ما يتم به نواقصه ويرفع به حوائجه.

---

(١) وها هنا وجه رابع ، لا يناسب ذِكْرَهُ مستوى الكتاب ، فنلمح إليه في الهامش وهو :

إن القادر مستطيع على الفعل والترك قبل أن يفعل ويترك ، والموجب بخلافه ، فلا يكون الفاعل قـادراً مختـاراً إلا بوجـود استطاعة فيه على الفعل قبل أن يوجد الفعل ، وفي غير تلك الصورة ، يكون مجبرا مقهورا .

ومنه تعلم أن ما ذهبت إليه الأشاعرة من مقارنة الاستطاعة للفعل ، وعدم تقدمها عليه ، لازمة أن يكـون الإنسـان مجبـراً مقهوراً ، وهو مناف لحكمته تعالى ، وهذا أمر بديهي لا ينفع معه أي توجه .

وجميعُ هذه الأمور المودعة في روح الإنسان تُسَمّى بــ (فِطْرَةِ الله) ، أي خِلْقَةِ الله ، فإنها نوعٌ من أعظم أنواع خَلْق الله تعالى .

وهذه الفطرة مشتركة بين جميع أفراد الإنسان ، ثابتة في كل مكان وزمان ، لا يطرأ عليها تحوّل ولا تغيير[1] . فهي أمر قهريٌّ في وجود الإنسان ، لا يملك فيه تصرفاً ، ولا يقع تحت تأثير عاطفة أو رغبة أو عادة ، بل هي قائمة على ما هي عليه أبداً ما دام الإنسان أنساناً .

ومن هنا ، يكون كلُّ ميل ونداء فطري دالاًّ على حقيقة وجودية واقعية ثابتة وصادقة ، وغير قابلة للنقاش فيها .

والإنسان إذا توغل في الشهوات ، وانغمس في الملذّات ، وأكثر الإحتكاك بعالم المادة ، يفقد اعتدال قواه النفسية ، وتندثر فطرته الإلهية تحت غبار الطبيعة ، ويَعدِل عما تدعوه إليه ، ويعمى بَصرُه ويُصمُّ سَمْعُه عما تُرْشِده إليه .

غير أنّ هناك لحظات حرجة يَنْصَعِق فيها الإنسان بعنف يوقظُ ضميرهُ ويحرك وجدانه ، فيلتفت إلى المعارف الأولية التي أودعتها يدُ الخِلْقَة في أعماق روحه .

ومن تلك اللحظات ، حالات الخوف والذُّعر الحاصلة من التقلبات الطبيعية ، فتَجِد كلَّ إنسان يتعرض لها ، على درجة بالغة من الأمل والانقطاع والتعلق بقدرة غيبية عظيمة مسيطرة على الكون ، هي القادرة على الإنقاذ والإنجاء إلى ساحل الأمان ، وهذه الحالة تحدث مع كلّ إنسان ، حيثما كان ، ومهما كان يحمل من عقيدة مُسبقَة ، بل حتى ولو كان ملحداً ومنكراً لوجود خالقٍ للكون .

فالفطرة الإلهية الثابتة في أعماق نفس كلِّ إنسان ، تَدُل على قُدرَة الخالق جلّ وعلا .

هذا الدليل في الكتاب والسنة

وقد أشار الله تبارك وتعالى إلى هذه النزعة الفطرية في عدة موارد من كتابه العزيز ، منها – قوله سبحانه : ((وَإِذَا مَسَّ الإنسانَ الضُرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قائماً أو قَاعِداً))[2] .

---

[1] نشير هنا إلى نكته استطراداً ، وهي أن وجود هذه الحقيقة والنزعة الواحدة الثابتة المشتركة دال بحد ذاته على وجود الخالق تعالى ، فتنبه وبإمكانك ان تسمي دليلنا هذا بـــ (دليل الفطرة) على وجود الصانع .

[2] سورة يونس الآية ١٢

ومنها – قوله سبحانه : ((... **حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ** ...))[1].

كما أشير إليها في أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) نذكر منها هذا الحديث المشهور :

قال الإمام الصادق (عليه السلام) لِنُوتيٍّ[2] يعمل في البحر :

(يا عبدَ الله ، هل ركبت سفينة قطّ ؟) .

قال : (بلى) .

قال عليه السلام : **(فهل كُسِرَتْ بك حيث لا سفينة تُنجيك ولا سباحة تغنيك ؟)**

قال : (بلى) . قال عليه السلام :**(فَهَل تَعَلَّق قلبك أنّ شيئاً من الأشياء قادر على أن يُخَلِّصَكَ من ورطَتِك ؟)**.

قال : (بلى) .

قال عليه السلام : **(فذلك الشيءُ هو (الله) ، (القادر) على الإنجاء حيث لا مُنْجِيَ ، وعلى الإغاثة حيث لا مُغِيث)**[3] .

الدليل الثاني – النظام الكوني

قد عرفت فيما مضى ، أنّ المعلول يكشف عن وجود علّةٍ أوجدته ، وان خصوصيات المعلول تكشف عن خصوصيات علّته .

ونحن نرى أن الكون المحيط بنا ، المعلول لله سبحانه ، على درجة هائلة من العظمة ، والاتساع والضخامة التي لا توصف ، وفيه موجودات لطيفة مجردة ، ومخلوقات متناهية في الدقة والصّغر ، وهي مع ذلك على غاية النظم والانضباط ، فيكشف ذلك عن كون خالقه قادراً بأجَلِّ قُدرة . وإذا لاحظتَ أنّ خالِقَه هو المدبر له – كما سيأتيك – يظهر لك عظيم قدرته وجبروته .

---

(1) سورة يونس : الآية ٢٢ .

(2) أي بحار .

(3) معاني الأخبار ، للصدوق ، باب معنى (الله) عزّوجل ، الحديث ٢ ، ص ٤ .

هذا الدليل في الكتاب والسنة

* قال الله تعالى : **(اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الأَمْرُ بَيْنَهُنَّ ، لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً)**[1] .

فهذا الخلق العظيم ، وتدبيره ، دالان على أن الله تعالى قادرٌ وَسِعَتْ قدرته كل شيء ، وعالمٌ أحاط علمه بكلِّ شيء .

* وقال أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب (عليه السلام) : **(وأقام من شواهدِ البيِّناتِ على لطيفِ صنْعَتِه وعظيم قُدرَتِه ما انقادت له العقولُ معترفةً به ومُسَلِّمَةٌ له)**[2].

فهذا الخلق العظيم ، بيِّنات أقامها الله تعالى لتشهد على عظيم قدرته .

* وقال الإمام الصادق (عليه السلام) :**(كيف احتجب عنكَ من أراك قدرتَهُ في نَفْسِكَ)**[3]

* * * * *

سعة قدرته تعالى

لا ينبغي أن يُشَكَّ – بعد ما قدَّمناه – في أنه تعالى تام في قدرته ، لا يعجزه شيء . وكيف يكون من خلق هذه الأنظمة العظيمة ، والأرواح اللَّطيفة ، والأبدان المعقدة ، عاجزاً عن شيء من الأشياء ؟[4] .

ولكن زيادة في البيان ، نقول :

إن المانع – المتصوَّر – من تعلُّق قدرته تعالى على شيء من الأشياء ، لا يتجاوز منشؤه واحداً من الأمور التالية :

١ – أنْ لا يكون هذا الشيء ممكنا بالذات ، بل يكون ممتنعاً بالذات ، مثل اجتماع النقيضين ، وكون الظرف اصغر من المظروف .

٢ – أن تكون هناك قوةٌ مضاهيةٌ ، مانعةٌ من نفوذ قدرته .

---

[1] سورة الطلاق : الآية ١٢ .

[2] نهج البلاغة ، الخطبة ١٦٦ بتقسيم ابن أبي الحديد .

[3] التوحيد ، للصدوق ، ص ٩١ .

[4] قال تعالى في كتابه الحكيم : (وما كان الله ليعجزه من شيء في السموات ولا في الأرض ، انه كان عليما قديرا) (سورة فاطر : الآية ٤٤) .

٣ – أن تكون ذاتهُ غيْرَ متساوية بالنسبة إلى الأشياء ، وذلك بأن تكون بالنسبة إلىَ بعضها أقوى واعلم مما هي بالنسبة إلى الأُخرى .

والأول صحيح ، ولكنه لا يرجع إلى قصورٍ في قدرة الفاعل بل إلى قصور في المتعلّق ، تماما كما إذا قلنا إنَّ الخيّاط الماهر لا يمكنه رغم مهارته وتفوقه في صنعته ، أن يخيط من الحجارة قَميصاً . ولكن هذا لا يعد قصوراً في قدرة الخياط بل هو بعْدّ تامّ فيها ، لان النقص والقصور إنما جاء من قبل المتعلق ، فإن ذات الحجارة غير قابلة لتعلّق عملية الخياطة بها.

والثاني منتفٍ ، لما يأتي في أدلة وَحدانية الخالق من عدم وجود قوة مضاهية له تمنع من نفوذ قدرته وتعلّقها بالأشياء ، بل كل ما في الوجود مخلوق له .

والثالث ممنوعٌ ، لأنه تعالى واجب الوجود ، فكل شيء فيه ذاتي له :
ذاته وجميع صفاته وأفعاله ، فإذا كان كذلك ، لا يكون مفتقراً أو مُحتاجَاً إلى شيء ويكون منزّهاً عن كل حَدّ يَحُدُّ من قدرته ، وكلِّ قيدٍ يُقَيّدُ فعله ، وحينئذ لا يتصور أن يكون لشيء من الأشياء تأثير على ذاته ليكون اضعف عليه من غيره .

سؤالان وجوابان

السؤال الأول

هل اللهَ تعالى قادرٌ على أنْ يجعل العالم في بَيْضَةٍ ، مع بقاء كل منهما على حَجْمه ؟ .

الجواب

إن البيضة – بحجمها – لا تتحمل وضع العالم – بحجمه – فيها ، إذ يستحيل بالذات أن يكون الظرفْ أصغر من المظروف ، حتى يُسْأل هل الله قادرٌ على ذلك أو لا ؟ .

فالقُصور ليس في قدرة الله بل في الموْرد حيث انه ممتنع التحقق بالذات.

السؤال الثاني

هل الله تعالى قادرٌ على تعذيب المؤمن في النار ؟

الجواب

مما تقدّم من الأدلة يُعلَم أن الله تعالى قادر على كل شيء مُمكن بالذّات .

وعلى ذلك ، فالله تعالى مع قدرته على تعذيب المؤمن ، لا يفعله لأنه مخالف لحكمته .

* * * * *

الحيـــــاة

تعريف الحياة

مفهوم الحياة من المفاهيم الواضحة لدى الأذهان .ويمكن تحديده بـــ (**إتصاف الموجود بالفعل والإدراك**) .

وهذا المعنى منتزع من ملاحظة جميع مراتب الحياة الموجودة في الكائنات الحية ، حتى الحياة النباتية والحيوانية .

فان النبات حي ، بمعنى أنّ له نمواً ، وحساً . وقد التفت الإنسان منذ القدم إلى حالة الحس والشعور في النباتات ، عندما لاحظ انفعالها تجاه ما يحيطها من المؤثرات البيئية المختلفة . كتخزين بعضها الماء أيام الشتاء ، لتستفيد منه أيام الحر والجفاف . وكتوجه بعضها إلى مصادر النور والحرارة لتستفيد من أشعتها في تحليل غذائها . وكتكيُّف بعضها مع المناخ الحاكم في البيئة التي تتواجد فيها ، حيث يرى – مثلا – أن البصل الذي يَنْبُت في المناطق الباردة غليظ الطبقات . والذي ينمو في المناطق الحارة رقيقها، وغير ذلك .

وقد كشف العلم الحديث عن جوانب أخرى خفية لحالة الحس والشعور في النباتات ، كالانفعال للصوت والموسيقى . فالنموّ مرتبة من الفعل ، والحس والشعور والانفعال مراتب من الإدراك .

وتتجلّى الحياة في الحيوانات بصورة أرقى وأكمل . فالفعل والإدراكَ فيها متطوران عما هما في النبات .

والحياة في الإنسان أكمل منها في الحيوان ، حيث يتجلى الفعل والإدراك في صور أوسع وأكمل . فالفعل ليس مجرد نمو وحركة ، انه نمو مترقٍ في الروح والجسد ، وعمل وجهاد في الحياة ، والإدراك ليس مجرَّد حسٍّ وانفعال وغريزة ، انه خيال وذوق ، وحنان وعاطفة ، فكر وتحليل ، وتعقّل .

وهكذا كلما ارتقينا . فالحياة في الموجودات المُجَرَدّة عن شوائب المادة كالملائكة ، ارفع وأكمل ، ومجردة عن نواقص الحياة الموجودة في الكائنات المادية ، فالفعل فيها أعظم ، والإدراك فيها أرقى .

والحياة في واجب الوجود تعالى من هذه المقولة : الفعل والإدراك لكنها – لمكان واجبية وجوده – منزّهة عن كلّ نقص . فتكون حياته تعالى عبارة عن إتصافه بالقدرة والعلم الكاملين المنزهين عن أية أداة أو انفعال أو انطباع صورة . ويعبّر عنها بـ (الفعّاليّة والدرّاكيّة) وهما صيغتا مبالغة من الفعل والإدراك ، للإشارة إلى أعظم وأكمل مراتبهما .

الدليل على حياته سبحانه

نستدل على حياة الخالق تعالى من جهات :

١ – إن الحياة كمالٌ في الموجود . فلا بد أن يتصف به واجب الوجود المستجمعة ذاته لكل الكمالات طرّا ، ويستحيل أن يشذ عنها أكمال ، وإلاّ طرأ عليها النقص من تلك الجهة ، فلا يعود واجباً .

٢ – إن الخالق تعالى خلق الكائنات وأعطاها الحياة ، ومعطي الكمال لا يكون فاقداً له .

٣ – لقد أثبتنا فيما تقدم أن الخالق تعالى عالمٌ وقادر . وقد عرفت أنّ الحياة في الموجود عبارة عن إتصافه بالعلم والقدرة – على اختلاف مراتبهما فيكون الخالق حياً .

حياته تعالى في الكتاب والسنة

قال تعالى في كتابه الحكيم : (**اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**)[1] .

وقال تعالى : (**وتَوكَّل على الحَيّ الذي لا يموت**)[2] .

وقال الإمام الباقر (عليه السلام) : (**إنّ الله تبارك وتعالى كان ولا شيء غيره ، نوراً لا ظلام فيه ، وصادقاً لا كذب فيه ، وحيّاً لا موتَ فيه وكذلك هو اليوم ، وكذلك لا يزال أبداً**)[3] .

* * * * *

---

[1] سورة البقرة : الآية ٢٥٥ .

[2] سورة الفرقان : الاية ٥٨ .

[3] التوحيد ، للصدوق ، ص ١٤١ .

السمع والبصر

لا يرتاب مسلم في أنَّ الله تعالى سميعٌ بصير ، بعد تواتر وصفه بهما في الكتاب والسُّنّة ، ولكن الكلام في ماهيّة سمعه وبَصَره تعالى .

من المعلوم أن سمع الإنسان وبصره لا يَتيَسّران إلاّ بواسطة أدوات ماديّة ، وانفعالات عَصَبيَّة خاصة ، وهذا المعنى يستحيل تصوُّره في الباري تعالى ، لِتَنَزُّهه عن المادة والماديات ، لأنّه واجب الوجود . فلا بد إذَن أنْ نتحرى معنىً معقولاً للسمع والبصر يصحّ نسبته إليه تعالى ، فنقول :

إنّ السمع في حقيقته هو العلم بالمسموع بكيفيّة خاصة هي ما نعهده من انتقال الأمواج الصوتية عبر الهواء إلى الأذن المؤلفة من الصّوان والصّماخ والمطرقة والأعصاب المنتهية إلى الدماغ الذي يقوم بترجمة الإشارات الناتجة عن ارتجاجات المطرقة متأثرة بالأمواج الهوائية التي تسببها الأصوات .

والبصر كذلك ، هو العلم بالمُبصِرات بكيفيّة خاصة ، هي مرور الأشعة المنبعثة أو المنعكسة من الأشياء ، عبر العين ، وانكسارها لدى مرورها في طبقاتها المختلفة ، لتصطدم أخيراً بالشبكيّة المؤلّفة من ملايين الخلايا العصبية ، فتهتز بحسب أمواج تلك الإشعاعات الواصلة إليها، فتنبعث منها إشارات خاصة تنقلها الأعصاب إلى الدماغ ، الذي يقوم بسرعة خارقة بترجمتها إلى الصور التي نُدركها .

وليست هذه الكيفيّات الخاصة سوى وسائط لحصول السَّمْع والبَصَر .

ولذا لو فرضنا أنّ هناك إنساناً ، يمكنهُ أن يُدركَ الأصوات أو يرى الأشياء من دون أنْ تكون له أذنٌ أو عين ، لوصفناه بأنه يسمع ويبصر . وهذا يدل على عدم دخالة تلك الكيفيّات الماديّة ، في تحقق مفهوم السمع والبصر .

وعلى ذلك ، فبأمكاننا أن نفرِض سمعاً وأبصاراً منزهين عن الأدوات والكيفيّات المادية ، هو العلم بالمسموع والعلم بالمُبْصَر . وهذا المعنى غير ممتنع على الله تعالى ، بل هو المتعين فيه ، لواجبيّة وجوده الملازمة لتنزهه عن النقائص .

فمعنى كونه تعالى سميعاً أنّه عالمٌ بالمسموعات بلا واسطة ، ومعنى كونه تعالى بصيراً أنه عالم بالمبصرات بلا واسطة .

وعلى هذا ، يكون السمع والبَصَر فيه تعالى من شُعَبِ علمه ، ويكون علمه تعالى بالمسموعات كافياً في وصفه بأنه سميع ، وعلمه بالمُبْصرات كافياً في وصفه بأنّه بصير .



الصفات الثبوتية الذاتية
(٦)

الإدراك

وَصَفَ الله تعالى نفسه في كتابه الحكيم بصفة الإدراك ، إذ يقول (**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**)[1] .

فما هو معنى الإدراك الذي يصح أن نَصفه تعالى به ؟ .

الإدراك فينا صفةٌ زائدة على العلم ، فأن هناك فرقا بين علمنا بحرارة النار ، وبرودة الثلج ، وعذوبة الصوت الحسن ، وبين إدراكنا لها ، فإنّ إدراكنا لها يستتبع انفعالات نفسية ، وتأثرات جسديّة ، بخلاف مجرّد العلم بها فانه خالٍ عن تلك الأحاسيس الزائدة .

والإدراك بهذا المعنى مستحيلٌ في حقه سبحانه ، لاستلزامه الأدوات الجسميّة والتغيّرات النفسيّة ، وكلّها من سمات النقص والفقر ، والله تعالى واجب الوجود ، فهو منزّه عنها .

فلا مناص أمامنا – في وصفه تعالى بالإدراك – إلاّ أن نحذف هذه النواقص والزوائد ، كما فعلنا في صفة (الحياة) وحينئذٍ ، يكون إدراكه تعالى بمعنى (**علمه بالمُدْرَكات**) .

وعلى هذا ، فما دل على كونه تعالى عالماً على الإطلاق ، يَدُلّ على كونه تعالى مُدْرِكا ، كما أنّ القرآن الكريم أثبت له هذه الصفة في الآية المتقدمة .

* * * * *

---

[1] سورة الأنعام : الآية ١٢ .

الأزليـــة والأبديـــة

(الأزَلِيّ) هو ما لا بداية له ، و (الأبَدِيّ) هو ما لا نهاية له . ويطلق على الأزَلِيّ في الاصطلاح الكلامي (القديم) لاستغراقه في القِدَم . وعلى الأبَدِيّ (الباقي) والسَّرْمَدِيّة هي الجامعة لكلا الوَصْفَين ، فالسرمدي هو : (**القديم الأزَلِيّ ، الباقي الأبَدِيّ**) .

والخالق تعالى متصف بالأزلية والأبدية ، لأنه واجب الوجود ، فلا يكون مسبوقاً بالعدم ، فهو أزلي ، ولا ملْحوقاً به ، فهو أبدي . وإنْ شئت قلت : لو كان الوجود معطىً له تعالى ، لكانت له بداية ، وأيضاً إذا كان معطىً له ، يكون مسلوباً عنه ، فتكون له نهاية ، مع انّه تعالى واجب الوجود بمعنى أنّ ذاته – بما هي – تقتضي الوجود ، من دون أنْ يكون مُفاضاً عليها ، وحينئذ لا تكون له بداية ، كما لا تكون له نهاية ، فيكون أزليّاً أبدياً .

وأما وصفه تعالى بالقِدَم والبقاء ، فالمراد منه عدم المسبوقية والملحوقية بالعدم من دون لحاظ الظروف الزمانية الماضية والآتية ، لأنه تعالى مُنزّه عنها ، إذ كيف يكون من خلق الزمان وأجراه في الوجود ، مقيَّداً به ؟ .

هذهِ الصفات الثمان هي ابرز الصفات الثبوتية الذاتية التي دَرَج المتكلمون على ذكرها ، وهي لا تنحصر فيها ، بل الله تعالى متّصفٌ بكل كمالٍ ذاتي .

وفيما يلي نشرع بالبحث في القسم الثانية من الصفات الثبوتية ، وهو الصفات الثبوتية الفعلية ونستعرض فيه أهمها ، وهي ثلاث :

١ – الإرادة . ٢ – الكلام . ٣ – الحِكْمة .

ويترتب على صفة الحكمة مباحث عديدة مهمة ، نستعرض أربعا منها ، وهي:

أ – الحُسْنُ والقُبْحُ العقْلِيّان .

ب – العَدْل .

ج – تَعلّل أفعاله تعالى بالغايات .

د – إختيار الإنسان .

* * * * *



الباب الثاني

الصفات الثبوتيّة الفعلية

١ . الإرادة

٢ . الكلام

٣ . الحكمة





الإرادة

الإرادة من صفاته سبحانه ، والمزيد من أسمائه ، وقبل البحث في حقيقة الإرادة الإلهية ، نقدّم بحثاً ضَرورياً في حقيقة الإرادة على نحو الإطلاق .

حقيقة الإرادة

الإرادة كيفية نفسانية وجدانية ، كسائر الوجدانيات مثل اللذة والألم ، وقد وقع الخلاف في بيان حقيقتها ، فذهب العلماء في ذلك مذاهب شتى .

١ - الإرادة هي اعتقاد النفع ، والكراهة هي اعتقاد الضرر .

فالإرادة على هذا القول ليست شيئا سوى العلم بالمنفعة الموجودة في الفعل المراد . كما إن الكراهة هي نفس العلم بالمَفْسَدَة والمَضَرَّة الموجودة فيه .

ولكنه تعريف ناقص ، فإنا نُدرك وجداناً أنّ علمنا بالمنفعة الموجودة في أمر ما شيء وإرادتنا له شيء آخر ، وكذلك علمنا بالمفسدة الموجودة في أمرٍ ما شيء ، وكراهتنا له شيء آخر . بل الإرادة والكراهة شيئان وراء العلم بالمنفعة والعلم بالمفسدة ، فكيف نُفَسِّرُها بهما ؟ .

ويَدُلُّنا على ذلك أنّا قد نعلم بالمنفعة الموجودة في فعل ما ، ومع ذلك لا نريده ، لغاية ما .

٢ - الإرادة هي الشوق النفساني الحاصل بعد اعتقاد النفع .

وهذا التفسير ناقصٌ أيضاً ، فإن الإرادة أمرٌ آخر وراء الشوق النفساني .

ألا ترى إن الإنسان المُتَّقي قد يعلم بالنَّفع الموجود في فعل ما ، ثم يشتاق إلى فعله ، ومع ذلك كله لا يريده ، لأنه حرام .

٣ - الإرادة هي العزم والتصميم الجازم على الفعل .

وهذا هو اقرب المعاني في تفسير الإرادة ، وذلك لان الفاعلَ يمرّ بحالات متعددة قبلَ أنْ يُقدِم على أي فعل ، آخرها إرادته له ، بمعنى عزمه القاطع وإجماع رأيه على إيجاده .

بيان ذلك :

إنّ الفاعل يُفَكِّر ابتداءً بالفعل ، ويَتَصَوَّر منافِعَهُ ومضارَّه ، فربما يقع في حيرة وتردُّد إذا تنافست المرغبات والدوافع الذاتية والموانع الخارجية . ولكن قد تَرْجُحُ لديه كفَّة منافعه ومرغباته

فيحصل في نفسه شوق أوّليٌ لإيقاعه . ثم قد يتعاظم هذا الشوق ويتأكَّد فإذا تم ذلك ، يصمم ويَعزِم على الفعل ، وعندها يقال انه أراد إيقاع ذلك الفعل ، فيوقعه .

حقيقة الإرادة الإلهية

قد وقفت على التفاسير التي ذُكِرَت للإرادة ، ومن الواضح استحالة تفسير إرادته سبحانه بشيء منها ، لأنها جميعها لا تخلو من تفكير وانفعال وتأثر وتردد واشتياق وجزم ، وهي كلها مستلزمة لوجود النقص والحدوث والتجدّد والتأثّر في الذات الإلهية الواجبة ، وهو محال .

ومن هنا انبروا إلى تصحيح الإرادة في الذات الإلهية وتفسيرها تفسيرا يكون منزها عن وصمة النقصان ، وخاليا عن شوب الانفعالات النفسانية ، فظهر في هذا المجال مسلكان مشهوران ، أحدهما يقول إنها من صفات الذات ، والثاني يقول هي من صفات الفعل ، واليك بيانهما :

١ـ أرادته سبحانه ، علمه بالنظام الأصلح

ذهب أكثر مُتكلمي العدليَّة إلى أنّ إرادته سبحانه هي علمه بالنظام الأصلح الأَتَمّ فقالوا:

إن شأن الإرادة في المُريد هو تخصيص فعله بنحوٍ دون آخر ، فيريده بالنحو الأول دون الآخر .

ونحن نرى أنّ الله سبحانه أوجد العالم في وقت معين دون ما قبله وما بعده ، مع تساوي الأوقات بالنسبة إلى الفاعل والقابل ... وأوجده على شكل دون شكل ، مع تنوُّع الأشكال الممكنة للأجسام . وهكذا جميع الحوادث التي تطرأ في الكون .

فاختصاص وجودها بوقتها ، وشكلها ، وسائر خصوصياتها ، بما هي عليه ، يفتقر إلى مخصص ، لاستحالة التخصيص من غير مُخصِّص .

وذلك المخصص ، ليس هو القدرة ، لان شأن القدرة هو الإيجاد فحسب ، من دون تخصيص بوقت أوْ وصف ، فإنّ جميع الأشياء متساوية بالنسبة إلى قدرته

وليس هو العلم المطلق بالأشياء ، لافتقاده صلاحية التخصيص أيضاً كما هو سائر الصفات الذاتية كالحياة والسمع والبصر ، لذلك أيضاً .

فلم يبق إلاّ أنْ يكون المخصِّص هو علمٌ خاص ، وهو علمه سبحانه باشتمال الفعل على المصلحة ، لان نتيجة هذا العلم هو تخصيص الفاعل قدرته بأحد الطرفين أو الأطراف المحتملة.

ومن ثَمَّ ذهبوا إلى أنّ إرادته تعالى هي علمه بالنظام الأصلح الأَتمّ .

يلاحظ عليه :

إنا ذكرنا فيما تَقَدّم أن العلم شيء والإرادة شيء آخر ، فهما حقيقتان مختلفتان فتكونان في الذات الإلهية واقعيتين مختلفتين أيضاً .

وإلى ذلك يشير الإمام الصادق (عليه السلام) عندما سأله بُكَيْر بن أعيَن : **(علمُه ومشيئتُه مختلفتان أو متفقتان) ؟ .**

فقال (عليه السلام) : **(العلم ليس هو المشيئة ، ألا ترى انك تقول : سأفعل كذا إنْ شاء الله، ولا تقول سأفعل كذا إن عَلِمَ الله)**[1] .

فإذن تفسير الإرادة بالعلم – مُطلَقاً كان أم خاصّاً – وإرجاعها إليه ، هو في الحقيقة إنكارٌ للإرادة الإلهية .

٢ – إرادته سبحانه – فعله وإيجاده

يميل أصحاب هذه النظرية إلى إنَّ الإرادة بعد أنْ كانت – بجميع معانيها – مستلزمة للنقص والحدوث – والله تعالى مُنَزّه عنها – امتنع تفسيرها بها . كما انه بعد مغايرة حقيقتها وواقعيتها ، لحقيقة العلم وواقعيته ، كما عرفت ، امتنع جعلها من صفات الذات . فلم يبق إلاّ تفسير الإرادة بأثرها ، وهو فِعلُه تعالى وإيجاده ، وبتعبير آخر : أعمال سلطتهُ وقدرته عزّ وجل .

فالإرادة إذن ، صفة من صفات فعله تعالى . ويؤيد هذا القول عدة روايات وردت عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) :

منها : ما رواه صفوان بن يحيى ، قال : قلت لأبي الحسن الإمام الكاظم (عليه السلام) : **(أَخْبِرني عن الإرادة من الله ومن الخَلْق) .**

فقال عليه السلام : **" الإرادة من الخلق الضمير ، وما يبدو لهم بعد ذلك من الفعل . وأما من الله تعالى ، فإرادتُه إحداثُه لا غير ، لأنه لا يروّي ولا يَهُمّ**[2] **، ولا يَتَفَكّر ، وهذه الصفات منفيّة عنه ، وهي صفات الخلق .**

فإرادة الله الفعل ، لا غير ذلك ، يقول له كن فيكون ، بلا لفظ ، ولا نُطْقٍ بلسان ، ولا هِمّة ولا تَفَكّر ، ولا كَيْفَ لذلك ، كما انه لا كيف له "[3] .

---

[1] الكافي ، لثقة الإسلام الكليني ، ج ١ ، كتاب التوحيد ، باب الإرادة ، الحديث الثاني ، ص ١٠٩ .

[2] الهم في الشيء : إحالة الفكر فيه لفعله وإيقاعه .

[3] المصدر السابق ، الحديث الثالث .

ومنها : ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله الإمام الصادق (عليه السلام) ، انه قال (**المشيئَة مُحْدَثَة**)[١] .

فظهر إذن إنَّ الإرادة صفةٌ من صفات فعله تعالى ، بمعنى الفعل والإيجاد والإحداث[٢]

الصفات الثبوتية الفعلية

(٢)

الكــــلام

يتصف الخالق تعالى بكونه متكلّماً ، بلا خلاف في ذلك بين أهل المِلّة ، لوروده في الكتاب الحكيم في عدة آيات ، منها قوله سبحانه :

(**وكَلَّمَ الله موسى تَكْليماً**)[٣]ولا طريق لإثبات هذا الوصف لله تعالى من غير السمع ، لعدم اهتداء العقل إلى اتصاف واجب الوجود بها لو لم يُخْبِر هو نفسه عن اتصافه بها .

حقيقة الكلام

الكلام هو مجموعة الأصوات المُفْهِمَة لمعنى تامّ ، وهو يحصل – بحسب ما توصلت إليه الأبحاث العلمية – نتيجة ارتجاجات في أوتار الحنجرة وعضلاتها ، تحصل بسبب النبضات والإشارات الخاصة التي يرسلها الدماغ عبر الأعصاب ، ثم تسبب تلك الارتجاجات ذبذبات واهتزازات مناسبة لها في الهواء تنتقل إلى الأسماع .

فالكلام لا يتحقق إلاّ مع وجود آلات وأدوات حسيّة ماديّة . هذا هو الكلام الذي نعرفه .

---

[١] المصدر السابق ، الحديث السابع

[٢] ومع هذا لا يمكن انكار وجود ارادة في مقام الذات بسيطة ببساطتها ، لان الارادة للفاعل صفة كمال ذاتية في مقابل ان يكون فاقدها في مقام الذات ، وهو نقص . وحينئذ اذا اردنا ان نفسرها في الذات الالهيه . فلتفسر بانها الاختيار ، وذلك لان الفاعل الفاقد للارادة يكون مسلوب الاختيار ،والمتصف بها يكون مختارا. فالاختيار سمة الارادة وفصلها ومقوم حقيقتها .

فالارادة في مقام الذات ، هي الاختيار الذاتي ، وقولنا : ان الله مريد : معناه انه مختار بالذات . ولعل هذا انسب ما يمكن ان يقال في تفسيرها ان جعلت من صفات الذات .

واما الروايات المذكور بعضها في المتن ، فهي لا تنفي وجود ارادة في مقام الذات ، وانما تستعبده لضعف بعض العقول عن ادراكه ، لما في ارادة الانسان من سمات النقص فاجراوها على الذات الالهية يوهم أتصافها بتلك النواقص .

[٣] سورة النساء : الآية ١٦٤ .

حقيقة كلامه تعالى

لا ينبغي أن يُشَكَّ في عدم صحة إطلاق الكلام بالمعنى الذي تقدّم ، على الله تعالى ، لأنه واجب الوجود ، مُنَزَّه عن الأدوات والآلات المادية ، ولذلك لابد أن نتحرّى معنى مناسبا لذاته المُقَدَّسة . ولا يخرج عن مجالات إطلاق (الكلام) واستعماله ، ولو استعمالاً مجازياً ، فنقول :

إن المُتَتَبِّع في كلام فصحاء العرب وبلغائهم ، بل آيات الذكر الحكيم ، يرى أن (الكلام) أستُعْمل وأريد منه فعل الفاعل وأثره ، لمناسبة بين هذا المعنى والكلام المصطلح .

وهذه المناسبة هي الاتحاد في النتيجة ، إذ كما أنّ الكلام يكشف عما في ضمير المتكلم من المعاني ، وعما في ذاته من علم ومعرفة وخلق وغير ذلك ، فكذلك الفعل ، فأنه كاشف عما في الفاعل من الخصوصيات والطاقات كالعلم والقدرة والذَّوق والحكمة ... والفرق بينهما هو أن دلالة الألفاظ على السرائر اعتباريّة ، في حين أن دلالة الأفْعال والآثار على خصوصيات الفاعل والمُؤَثِّر تكوينية .

ومن نماذج هذا الاستعمال ، وَصفُهُ تعالى عيسى بن مريم (عليه السلام) بأنه كلمَةَ الله . قال تعالى : (**إنّما المسيحُ عيسى بن مريم رسولُ الله وكَلِمَته ألقاها إلى مَرْيَم وروحٌ منه...**)[1] . فالمسيح كلمة الله ، لأنه فعلٌ لله ، كاشفٌ عن قدرته سبحانه على خلق الإنسان في رحم أمه من دون أب .

ومن ذلك أيضاً وَصفَهُ سبحانه ما في الكون – الذي هو فعله تعالى الجامع لكل مظاهر الإتقان والعظمة – وصفه إياه بكلماته ، فقال : (**قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً**)[2].

وقد فسَّر الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) كلامه تعالى بأنه فعله ، في قوله : (**يقول لما أراد كونَهُ كُنْ فيكون ، لا بِصَوتٍ يَقْرَعُ ولا بِنِداءٍ يُسْمَع وإنما كلامُه سبحانَهُ فعلٌ منه أَنْشَأَهُ وَمَثَّلَهُ ...**)[3] .

فكلامه سبحانه ، فعله وإيجاده . وإذا قلنا إنّ الله متكلّم ، فمعناه انه موجدٌ للأشياء الكاشفة عن قدرته وعلمه وحكمته تعالى . وإذا قلنا إن الله تعالى يكلّم أنبياءه ، فمعناه انه يوجد الكلام والأصوات المفهومة – بكيفيّة مُعيَّنة – فيسمعها الأنبياء ويدركونها .

---

[1] سورة النساء : الآية ٧١ .

[2] سورة الكهف : الآية ١٠٢ .

[3] نهج البلاغة ، الخطبة ١٨٦ .

وهذه الكيفية تكون بثلاثة أنحاء :

١ - الوحي ، وهو الإلقاء الخفي في نفوس الأنبياء .

٢ - من وراء حجاب ، بأن يوجد الكلام في الموجودات فيُسْمَعُ الصوتُ ولا يرى المتكلم ، كما حصل لموسى (عليه السلام) .

٣ - إرسال مَلَكٍ ، وهو جبرئيل (عليه السلام) فيكلّم النبي عن الله تعالى .

والى هذه الطرق الثلاث يشير الذكر الحكيم بقوله :

(وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ قَدِير)[1] .

هذا ما ترشدنا إليه أدله العقل والنقل ، غير أنّ لمتكلمي المعتزلة والأشاعرة رأيان آخران نشير إليهما فيما يلي .

أ . نظرية المعتزلة - إيجاد الحروف والأصوات

قال المعتزلة وجمع من متكلمي الإمامية : إن كلامه تعالى بمعنى إيجاده الكلام أي الحروف والأصوات ، في الأشياء ، واستدلوا عليه :

أولاً : بأنّ الكلام هو الحروف والأصوات ، وهذا المعنى يستحيل قيامه به تعالى لاستلزامه الأدوات المادية ، على ما عرفت ، فيكون كلامه تعالى هو الحروف والأصوات القائمة بغيره بإيجاد منه سبحانه .

وثانياً : بقوله تعالى : **(فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وأن ألق عصاك ...)**[2] فإنه تعالى كلّم موسى بإيجاد الحروف والأصوات في الشجرة ، فسمع موسى الخطاب الإلهي منها .

وهذا المعنى الذي ذكروه صحيح ، لكنه مصداق من مصاديق كلامه تعالى فقد عرفت انه فعله وإيجاده ، وهو أعم من إيجاد الحروف والأصوات أو إيجاده الكائنات الأخرى .

---

[1] سورة الشورى : الآية ٥١ .

[2] سورة القصص : الآيتان ٣٠ و٣١ .

ب – نظرية الأشاعرة : الكلام النفسي

قال الأشاعرة : إنّ الكلامَ إما أن يكون حسّياً أو نفسياً ، ويمتنع اتصاف الباري تعالى بالأول لاستلزامه الآلات ، فيتصف بالثاني .

توضيح ذلك : قالوا إن كل إنسان يعلم من نفسه انه عندما يريد أن يتكلم بكلام ما – خصوصا إذا كان مهما وحساسا – فإنه يُرتِّب في نفسه وضميره أولاً معاني ما يريد أن يتلفظ به ويختارها بدقة وعناية ، ثم يلقيها بلسانه بالألفاظ الدالة عليها فهذه الألفاظ هي الكلام اللفظي الحسي ، وتلك المعاني الذهنية هي الكلام النفسي ، وكلاهما كلام ، غير أن الأول ممتنع على الله تعالى ، لأنه يحتاج إلى لسان ولَهَوات وأدوات مادية أخرى مستحيلة في حقه تعالى ، فَيُثْبَتُ له الثاني .

يلاحظ عليه : أولاً – انه لم يُعْهد إطلاق لفظ الكلام على المعاني الذهنية القائمة بالنفس والتي يعبر عنها بالألفاظ .

وثانياً – إن هذا المعنى الذي ذكروه للكلام النفسي ، ليس شيئاً غير تصوّر المعاني والتصديق بها ، فيؤول الكلام إلى العلم ، مع أنّه غيره .

* * * * *

حدوث الكلام أو قدمه ؟!

إن القرآن كلام الله تعالى ، وقد وقع النزاع في كونه حادثاً ومخلوقاً لله أو قديماً.

قال الحنابلة والأشاعرة بأنه قديم ، وكفّروا من قال بأنه حادث مخلوق ، ونقتطف من مقالاتهم قول أبي الحسن الأشعري : (ونقول إن القرآن كلام الله ، غير مخلوق ، وأن من قال بخلق القرآن فهو كافر)[1].

وقالت الإمامية والمعتزلة بحدوثه ، وهو الحق لوجوده :

الوجه الأول : إنّا نسأل ما هو القديم ، هل هو ألفاظه أو معانيه ؟ .

لا ريب في بطلان الأول ، لأن الألفاظ مصطلحات موضوعة للمعاني ، فهي أشياءٌ وموجوداتٌ ، فتكون مخلوقةً له سبحانه ولو في ظرفٍ مُتناهٍ في القدم ، وأما ألفاظه التي يتلفظ بها كلُّ واحد منا عند تلاوته القرآن ، فلا ريب في إنها حادثه مخلوقةٌ لنا ، وان لم تكن هي بعينها القرآن الذي نزل ، لكنها مثاله ، ولا ينكر خَلْقَها ذو عقل سليم .

---

(1) الإبانة ، ص ٢١ .

وأما الثاني ، فالمعاني إما معان ترجع إلى الباري تعالى وصفاته ، كعلمه وقدرته ، فهي قديمة بلا ريب ، لأنها عين ذاته تعالى ، ولا نزاع في ذلك .

وإما راجعه إلى الحوادث الكلية ، كخلق السموات والأرض ، أو الجزئية كالوقائع التي ينقلها القرآن الكريم في قصصه ، والجميع حادث .

هذا ، ولكن الظاهر من كلمات أصحاب القول بقدم القرآن ، إنهم يريدون قدم الألفاظ التي نزل بها جبرئيل (عليه السلام) على النبي الأكرم (ﷺ) ، فقد كان أحمد بن حنبل يقول : (إنّ تلفظنا بالقرآن غير مخلوق ، وان من قال بذلك كافر ، لأنه قد زعم أن جبرئيل تكلم بمخلوق ، وجاء إلى النبي بمخلوق)[1]وقد عرفت بطلانه وسخافته .

الوجه الثاني : لو كان القرآن قديماً ، بمعنى كونه غير مسبوق بالعدم ، للزم كونه واجب الوجود ، وسنثبت في مباحث التوحيد استحالة وجود أكثر من واجب واحد . والقول بتعدّده ، شرك ، فيكون حال الأشاعرة والحنابلة حال النصارى في قولهم بقدم الأقانيم الثلاثة : الأب والابن وروح القدس .

الوجه الثالث : لو كان كلام الله تعالى قديما ، للزم الكذب عليه ، لأنه يكون على زعمهم قد أخبر بإرسال نوح في الأزل في وقله : (**إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه ..**)[2] ، والحال انه لا زمن سابقٌ على الأزل حتى يكون قد أرسله فيه ومثل ذلك الكثير من الآيات المخبرة عن وقوع حوادث في أزمنة متقدمة بصيغة الماضي.

الوجه الرابع : انه يلزم منه العبث في قوله تعالى : (**وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة**)[3] إذ لا مكلف في الأزل ، والعبث قبيح ، فيمتنع عليه تعالى ، كما سيأتي.

الوجه الخامس : إن الذكر الحكيم يصف نفسه بأنه محدث في قوله : (**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ**)[4] . "والذكر" هو القرآن الكريم ، لقوله تعالى : (**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**)[5] واحتمال كونه الرسول الكريم استنادا إلى قوله

---

(1) سر أعلام النبلاء ، للذهبي ، ج ١١ ، ص ٢٩٠ .

(2) سورة نوح : الآية الأولى .

(3) سورة البقرة : الآية ٤٣ .

(4) سورة الأنبياء : الآية ٢ .

(5) سورة الحِجْر : الآية ٩ .

تعالى : (.. قد أنزلَ الله إليكم ذِكراً * رسولاً ...)[1] ، منتفٍ ، لأنّ الرسول يُستَمَعَ إليه ، ولا يُستَمَع.

هذا ، وقد خلّفت مسألة قدم القرآن أو حدوثه انعكاسات سلبية على المجتمع الإسلامي ، نتيجة تَعَنُّت المتناظرين فيها وعدم تطلبهم للحقيقة ، إضافة إلى عوامل سياسية لبعض الفرقاء ، فحدثت فتنة دامية عُرِفَت بـــ (محنة خلق القرآن) وقد تقدمت الإشارة إليها في المقدمة الخامسة للكتاب فراجع .

* * * * *

الصفات الثبوتية الفعلية

(٣)

الحكمـــــة

للحكمة – في اللغة – معنيان :

الأول : الإتقان في الفعل . والحكيم هو المُتقَنُ فعله .

الثاني : التنزّه عن فعل ما لا ينبغي فِعلُه ، في العقل وعند العقلاء .

والمَعنَيان كلاهما ثابتان لله تعالى ، فهو حكيم في فعله بمعنى أنّ فِعلَه مُتقَن ومُنزّه عن اللغو والعبث وكلّ قبيح[2] واليك فيما يلي دليل ذلك .

* * * * *

الله حكيم : متقن في فعله

يكفينا لإثبات هذه الصفة لله تعالى ، أن نجول بأبصارنا في هذا الكون الفسيح ، سمائه وأرضه ، وما فيهما من موجودات وكائنات وفي نفس الإنسان وكل عُضوٍ وجُزْء منه ، إذ تتجلى لنا في جميع ذلك كل مظاهر الإتقان والإبداع والانتظام ، وقد كشفت العلوم الحديثة عن الكثير من مظاهر الإتقان في الكون ، والموجودات ما هو مسطور في الكتب العلمية .

---

[1] سورة الطلاق : الآيتان ١٠ و ١١.

[2] الظاهر رجوع المعنى الثاني إلى الأول ، لان فعل الأفعال المختلة الفاقدة للإتقان والنظم يعد نوعا من العبث القبيح ، خلصة مع قدرة الفاعل على إتيان الأفعال المتقنة المنضبطة . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نستدل بالنظم الكوني الشاهد على حكمة صانعه ، تبارك وتعالى .

الله حكيم : منزه عن فعل ما لا ينبغي

إثبات صفة الحكمة لله تعالى – بهذا المعنى – بنحو الجزم ، من أهم المسائل الكلامية والعقائدية ، لما يترتب على إنكارها أو الإجمال في ثبوتها له ، من النتائج الخطيرة ، كما سيظهر لك .

فإثبات الحكمة – بهذا المعنى – لله تعالى ، يُثبت تنزُّهه عن كلِّ قبيحٍ وبالتالي يُثْبِت عدله سبحانه في التكوين والتشريع والجزاء ، وبها يَتَنَزَّه فعله تعالى عن العَبَث ، فيكون للخلق غاية ، فيثبت لزوم التكليف وإرسال الأنبياء ، وبها تنحل مسألة الشرور والكوارث في الكون ، ومسألة الهداية والضلالة . وبها يثبت كون الإنسان مختاراً في أفعال نفسه غير مجبور فيها ، وبها نثق بوعده تعالى ووعيده الذين وردا في كتابه الحكيم ، إلى غير ذلك من النتائج الهامة .

ونحن نثبت هذه الصفة لله تعالى سبحانه ، يدلنا على ذلك حكم عقل كلِّ إنسان بأنَّ عدم أتصاف خالق الكون بها ، يستلزم توالي فاسدة كالظلم والعبث والكذب وغيرها من القبائح التي لا تليق بإنسان عاقل ، فكيف بشأنه تعالى .

زيادة في البيان

لدى كل إنسان ، أحكام مسلَّمة لا يرتاب فيها أبداً ولا يشك . وهذه الأحكام تسمى بالبديهيات والضروريات ، وهي على قسمين :

قسم منها متعلق بأفكار الإنسان وآرائه العلمية ، مثل الحكم بأن الثلاثة أكثر من الإثنين ، وان الظرف اكبر من المظروف ، وأنَّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان وغير ذلك ، وهذه تسمى بـــ (أحكام العقل النظري) ولا ارتباط لها بشيء من أفعاله وبما يجب عليه أن يعمله أو لا يعمله . وقسم منها يتعلق بأفعال الإنسان وتصرفاته التي يقوم بها في سلوكه الأخلاقي ، وحياته العائلية ، والاجتماعية . مثل الحكم بأنَّ على الأبّ أن يُطعم أولاده إذا جاعوا ، ويداويهم إذا مرضوا ، وان على الأبناء أن يقابلوا آباءهم بالاحترام والطاعة . ومثل الحكم بان على الحاكم أن يحفظ النظام في البلد الذي يحكمه ، ولا يجوز له أن يظلم أحداً من الناس ، بل يجب عليه أن يحكم بين الرعية بالعدل والإنصاف ، وغير ذلك وهذه تسمى بـــ (أحكام العقل العَمَلي) .

وهذه الأحكام – كما عرفت – تُسلِّمها جميع العقول ولا يناقش فيها إنسان عاقل أبداً .

والعقل إذ يقول : يجب على الحاكم أن يكون عادلاً ، فلأنه يقيس واقعية العدل – بما هو هو – إلى الفطرة الإنسانية العليا الثابتة في أعماق كل إنسان ، فيراه ملائما لها ، فيحكم بحسنه في ذاته ، ولزوم اتصاف العاقل به كائناً مَنْ كان .

ويلاحظ الظلم كذلك ، فيحكم بقبحه في ذاته ، ولزوم تنزُّه العاقل عنه كائنا من كان .

ومن هنا ، يحكم العقل الإنساني الفطري باستحالة أن يكون الله تعالى ظالماً أو عابثاً أو كاذباً لأنها أُمور قبيحة بالذات ، وإذا ثبت تنزهه تعالى عن هذه القبائح ، ثبت كونه حكيماً ، بالمعنى الذي نبحثه .

هذا منطق العقلاء ، والمذهب الذي عليه الإمامية والمعتزلة . ولكن الأشاعرة لم يرتضوا ذلك ، وأنكروا أن تكون للعقل صلاحية إصدار هكذا أحكام من دون رجوع إلى الشرع المُقَدَّس ، قائلين بأننا لا يمكننا أن نجزم بأنّ الأفعال – بما هي هي – حسنة وقبيحة إلاّ إذا بيّن لنا الشارع حُسنَها أو قُبحَها .

وقد عُرِفَتْ هذه المسألة بمسألة (الحسن والقبح العقليين) ، وفيما يلي نستعرضها ثم نطرح بعدها عدة مسائل مهمة في الحكمة الإلهية .

* * * * *

مسائل في الحكمة

(١)

التحسين والتقبيح العقليان

محل النزاع في هذه المسألة هو أنه هل للعقل البشري أن يحكم باستقلاله – بحُسْنِ الأفعال وقبحها ، أو أنّ الأمر في ذلك إلى الشارع المقدّس ، فما حَسَّنَهُ فهو الحَسَن وما قَبَّحه فهو القبيح ؟

عرفت أنَّ الحق هو الأول ، استناداً إلى ما أُودع الله تعالى في عقل الإنسان من قُدرة على إدراك اليقينيات النظرية والعملية .

وذهب الأشاعرة إلى الثاني ، وهو باطل ومردود من وجوه عديدة نذكر بعضاً منها :

الوجه الأول – ما دلّ من نفس الذكر الحكيم على أن الله تعالى أودع في ذات الإنسان ما يمكّنه من معرفة الخير والشر . قال تعالى : (**وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ**)[1] أي عرّفناه طريق الخير وطريق الشرّ تعريفاً تكوينياً وُجدانياً ، بأنْ أودعنا تلك المعارف في صميم (ذاته) . وليس المراد التعريف عن طريق الأنبياء والشرائع لقوله تعالى قبل هذه الآية : (**أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ** *

---

[1] سورة البلد : الآية ١٠ .

ولساناً وشفتين)[1] ثم قال : (**وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ**) فالسياقُ سياقُ بيان النِّعم التكوينيّة التي أفاضها الخالق تعالى على وجود الإنسان .

الوجه الثاني – علمُنا الضروري بحُسْنِ بعض الأفعال كالعدل والإحسان والأمانة وإنقاذ الهلكى وأمثال ذلك ، وقبح بعض آخر كالظلم والإساءة والخيانة ونحو ذلك ، يحكم عقلنا بها مجرَّداً عن جميع عوامل الهوى والعاطفة والمصلحة وما شاكل .

وقد ضُرِبَ على هذا مثلٌ هو انه لو خُيِّرَ العاقل الذي لم يسمع بالشرائع ولا علِمَ شيئاً من الأحكام ونشأ خالي الذهن من العقائد كلّها – لو خُيِّرَ – بين أنْ يَصدّقَ فيُعطى ديناراً ، أو يكْذِبَ فيُعطى دينارا ، ولا ضرر عليه فيهما ، فانه يُرَجّحُ الصدق دائما .

وهذا يدل بنحو قاطع على أنّ هذه الأحكام مركوزة في جِبِلّة الإنسان .

الوجه الثالث – لو كان مَدْرَكُ الحسن والقبح هو الشرع لا غير ، للزم أن لا يتحققا بدونه ، مع انّه الحاصل خلافه ، فهؤلاء هم المنكرون للشرائع ، كالملاحدة المنكرين لأصل وجود خالق لهذا الكون ، والبراهمة المنكرين للنبوات وإرسال الرسل ، يعتقدون حسن بعض الأفعال وقبح البعض الآخر . فلو كان مما يُعلَم بالشرع – كما يدّعي الأشاعرة – لما حكم به هؤلاء .

الوجه الرابع – لو انتفى الحُسْن والقُبْح العقليان ، لانتفى الحُسْن والقبح الشرعيان أيضاً ، واللازم باطل اتفاقا ، فهكذا الملزوم .

بيان الملازمة :

إن تصديق الشارع في جميع ما أتى به ، يتوقف على وجود قواعد عقلية أساسية تُمكِّن من ذلك ، وبإنكارها يبطُل جميع ما جاءت به الشريعة من أحكام وإرشادات أخلاقية وآداب وغير ذلك من التحسينات والتقبيحات .

ومن تلك القواعد العقلية التي ينبغي التسليم بها لصيانة أنفسنا عن محذور إنكار ما جاء به الشرع ، الاعتقاد بامتناع الكذب على صاحب الشرع واستحالة وقوعه منه . ولولا تقرير هذا الأصل في عقل كلّ إنسان ، لما تمكن احد من إثبات صدق وصحة جميع ما أتى به النبي ، وجميع ما ورد في الكتاب .

والآن نقول : لو انتفى الحُسْن والقُبْح العقليان ، ولم يمنع العقل من احتمال الكذب على لسان الشرع ، فعند ذاك إذا قال الشرع : الظلم قبيح ، والعدل حسن ، بل لو قال : أنا لا أكذب ، ولا

---

[1] سورة البلد : الآيتان ٨ و ٩ .

أخون ، الخ ... لما أمكننا تصديقه في شيء من ذلك أبداً ، وبالنتيجة ينتفي الحُسْن والقُبْح الشرعيان.

وهذا هو المراد من قولنا : لو انتفى الحسن والقبح العقليان انتفى الحسن والقبح الشرعيان .

وهذا الذي ذكرناه من الأدلة كافٍ في إبطال مقولة الأشاعرة النافين للحُسْن والقُبْح العقليين ، ويؤكد مقالتنا باستقلال العقل في إدراكه لحُسْن الأفعال وقُبْحها ، ومن هذا المنطلق نُثبت الحمكة لله تعالى بمعنى تنزه فعله عن كل ما لا ينبغي في منطق العقل ونظر العقلاء ، وعلى هذا الأساس المتين نبني جميع اعتقاداتنا في أفعاله تعالى .

* * * * *

مسائل في الحكمة

(٢)

العـــدل

العدلُ معناه وضعُ كلِّ شيءٍ في موضعه ، وعدمُ التجاوز عن حدّه ، ويقابله الظُلْم والجَوْر .

والله تعالى عادل ، لما عرفت من أنَّ العقل البشري إذا تُرك وإدراكه البديهي ، يحكم بقُبْح الظلم ، ولزوم تنزّه كلّ موجودٍ عاقلٍ عنه ، واستحقاق فاعله للذّم ، وحُسن العدل ، ولزوم أتصاف كل عاقلٍ له ، واستحقاقِ فاعله للمدح ، فإذن يجب – في منطق العقل – أتصاف الخالق تعالى بالعدل .

فإن قلت : كيف يكون للعقل البشري الممكن أنْ يحكم على الواجب بحكمٍ ، ويُلزمَ الله تعالى بالإتصاف بصفة ما ، والله تعالى قادرٌ على ما يشاء ، ويفعل ما يريد ؟ .

قلت : في الواقع ، إن العقل بحكمه هذا ، إنما يقوم بالكشف عن واقعية موجودة في ذاته تعالى ، ويتصف بها واجب الوجود الصانع لهذا الكون . وليس هذا الحكم إلاّ كسائر الأحكام التي يصدرها العقل – ببديهته – على الأشياء التكونيّة ، كقول العقل : (إن الأربعة زوجٌ) فليس هو في حكمه هذا يعطي الزوجيّة للأربعة ، أو يلزم الأربعة بان تكون زوجا لا فردا ، وإنّما يكشف عن أمر موجود واقع في الخارج .

وهكذا الأمر هنا ، فان العقل يكشف عن أتصاف فعله تعالى بالعدل بالنظر إلى حسن العدل الذاتيّ ، وتنزّهه عن الظلم بالنظر إلى القبح الذاتي للظلم .

فلا منافاة إذن بين قول العقل : يجب أن يكون الله تعالى عادلاً ، وبين سعةِ قدرته ومشيئته تعالى لما يريد .

فظهر إنّ الله تعالى – بحكم العقل القطعي البديهي – يتّصف بالعدل ويتنزه عن الظلم ، فهو عادلٌ لا يَجُور ولا يَظْلِم .

العدل في الكتاب والسنة

تضافرت الآيات الكريمات في الكتاب العزيز مركّزة على قيامه سبحانه بالقِسْط وعدله في تشريعه ، وفي جزائه ، نذكر منها :

* قوله سبحانه : (**شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ**)[1]

* وقوله سبحانه : (**وَلا نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ**)[2] . والجزء الأول من هذه الآية ناظر إلى عدله سبحانه في العباد في تشريع الأحكام والجزء الثاني ناظرٌ إلى عدله يوم الجزاء في حسابه وجزائه بالثواب أو العقاب .

وفي آيةٍ أخرى جعل الهدف من بعثة الأنبياء وإنزال الشرائع السماوية ، قيام المجتمعات الإنسانية بالقسط . أفلا يكون هو تعالى أولى بالإتصاف بهذه السمة الكماليّة ؟ .

* قال تعالى : (**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**)[3] .

وفي السُنَّة كثر التصريح بعدله سبحانه ، والتأكيد عليه ، نكتفي منها – بكلمة جامعة لأمير المؤمنين (عليه السلام) ، في مفتتح خطبة له ، وهي قوله : (**أَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ عَدَلَ**)[4] .

وفي استعماله (عليه السلام) صيغة المصدر – الدالّة على المبالغة في قوله: (عَدْل) تصريح باستحالة إنفكاك فعله تعالى عن العدل .

وفي قوله (عليه السلام) : (عَدَلَ) تأكيد لذلك ، وإشارة إلى أنّ – كلَّ أفعاله تعالى التي نشاهدها في الوجود ، ونعايشها في حياتنا اليومية ، عادلة لا جَوْر ولا ظلم فيها .

فَبَعْدَ شهادةَ عليٍّ (عليه السلام) أين كلام الأشعري وأيُّ وَزْنٍ له ؟ ! .

---

[1] سورة آل عمران : الآية ١٨ .

[2] سورة المؤمنون : الآية ٦٢ .

[3] سورة الحديد : الآية ٢٥ .

[4] نهج البلاغة ، الخطبه ٢١٤ .

أفعاله تعالى معللة بالغايات

إنّ ممّا يستقل العقل البديهي بإدراكه ، والحكم به ، لزوم كونِ كلّ أفعاله تعالى معلَّلةً بالغايات والأغراض ، لأنه لولا ذلك يكون في أفعاله عابثا ، والعَبَثُ نَقْصٌ يَحكُمُ العقلُ بقُبحه ولزوم تنزُّه كل عاقل عنه ، فكيف بالخالق تعالى ، الكامل بالكمال المطلَق .

إلا إن الأشاعرة نَفَوْا أن يكون لفعله تعالى غرض ، واستدلوا على ذلك بأنه لو كان لفعله تعالى غرضٌ لكان ناقصاً مستكملاً بذلك الغرض ، مع انه تعالى كامل لا يحتاج إلى شيء .

والحق أنَّ لِفَعْلِهِ تعالى غاية ، وما ذكروه واهٍ للغاية ، وباطلٌ عقلاً ونقلاً:

أما عقلاً : فللبديهة القاضية بانّ لكل عاقل مدركٍ غايةً في فعله يتبعها ويبتغيها والفعل الخالي عن أي غرض وغاية ، لا يصدر إلاّ من الفاعل الفاقد للشعور والإدراك ، كفعل المجنون والنائم . فكيف ننسب إلى فعل الباري تعالى الخلو عن الأهداف والغايات ؟! وهو الموجود الكامل بالكمال المُطْلَق ، وخالقُ العقل والعقلاء

فمقتضى كماله تعالى وتنزُّهه عن النقص ، الذي تمسّك به الأشاعرة أنفسهم في نفي الغرض عن أفعاله تعالى ، هو نسبة الغرض إليها لا العكس.

وان شئت قُلْتَ : إنّا ننظر إلى الفعل بحدّ ذاته ، فنرى أنْ كل فعل خال عن الغرض ، هو فعل عَبَثيٌّ ، وفاعله عابث ، وهو بحكم العقل مذموم ، فهل يصح أن نعبد إلهاً تَذُمُّهُ عقولُنا ونستقبحُ أفعاله ؟ كلا ، لا وهذا مقتضى القول باستقلال العقل في تحسينه وتقبيحه ، الذي ينفيه الأشاعرة كما تقدم .

وأما ما ذكروه من انه لو كان لفعله تعالى غرض لكان ناقصاً مستكملاً بذلك الغرض ، فهو ممنوع ، لانّ الغاية والغرض من فعله تعالى ، استقرار النظام الكوني ، واستكمال الموجودات ، فهو عائد إلى غيره ، لا إليه حتى يكون ناقصاً مستكملاً به .

وأما نقلا :

فكأنَّ الأشاعرة لم يقرؤوا القرآن ولم يسمعوا قول الله تعالى :

(أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ)[1]

فهو في هذه الآية يقول : لقد أسأتم الظن بالله تعالى إذ جعلتموه سفيهاً ، فحسبتم انه خلق الكون والموجودات عبثياً ، بل الله تعالى حكيم ، والحكيم – بِحُكْمِ عقولِكُم – لا يفعل فعلا عبثيا ، بل تكون أفعاله كلها ذوات أغراض وغايات .

وقوله تعالى : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ)[2]

وقوله تعالى : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ)[3] ، فلا يَظنُّ مثل هذه الظنون بالله إلاّ كافرٌ .

وقوله تعالى : (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ)[4] .

وفي وسعك أن تلاحظ أنَّ ما ذكرناه من الآيات على قسمين : قسم ينفي العبث عن خَلْقِهِ تعالى الإنسان والسّموات والأرض وما بينهما . وقسمٍ – وهو الآية الأخيرة – يرتقي ليُبَيِّن الهدف والغاية التي خلق لها الجنُ والإنس ، ألا وهي أن يفوزوا بأعلى درجات الهناء والسعادة المتمثلة بنيل مقام العبودية لله سبحانه ، بالطاعة والمجاهدة .

فذاك العقل ، وهذا كتاب الله ، ينطقان بتنزيهه سبحانه عن العَبَث ، ويحكمان بأن لأفعاله تعالى – كلّها – أغراضاً وغايات .

* * * * *

مسائل في الحكمة

(٤)

إختيار الإنسان

إنّ الإنسان مختارٌ في جميع أفعاله ، وهو المذهب الحقّ الذي تؤيده الأدلّة العقليّة والنقليّة ، وليس المراد من اختياره ، استقلاله التام عن القدرة والمشيئة الإلهية ، بل هو مختار في عين وقوع فعله في دائرة المشيئة والقدرة الإلهيّة ، كما سيأتي بيانه ، وهذا هو المعروف بمذهب

---

(١) سورة المؤمنون : الآية ١٥ .

(٢) سورة الدخان : الآية ٣٨ .

(٣) سورة ص : الآية ٢٧ .

(٤) سورة الذاريات : الآية ٥٦ .

الأمر بين الأمرين ، واليه ذهبت الإمامية وامتازت به عن المعتزلة والأشاعرة ، اللتين اختارت كل منهما طريقة خاصة في تفسير علاقة أفعال الإنسان بالقدرة والمشيئة الإلهية .

وفيما يلي نستعرض هذه المذاهب الثلاثة :

١ . مذهب المعتزلة : التفويض

قال المعتزلة بأنّ الإنسان مختار في أفعاله ، ومستقلٌ في اختياره استقلالاً تاماً عن القدرة والمشيئة الإلهية . فهم بذلك أشركوا بالله تعالى خالقاً على مستوى فعل الإنسان . وحجّتهم في مقالتهم هذه :

أ .إنّ تعلّق الإرادة والقدرة الإلهية بفعل العبد ، مخالفٌ للحكمة والعدل الإلهي ، لما فيه من الجبر على الإنسان ، المنفي عن الله تعالى لأنه ظلم .

ب .إنّ اجتماع إرادتين وقدرتين على شيءٍ واحد ، وهو فعل الإنسان هنا ، ممتنع .

ولا يخفى بطلان مقالتيهما بالكلية :

أما الأولى – فلعدم المنافاة بين حكمته سبحانه ووقوع كلِّ شيء في الكون – ومن جملته فعلُ الإنسان – في إطار القدرة والمشيئة الإلهية ، بل هو عين تنزيهه سبحانه ، ونَفْيُ هذا التعلق ، انتقاصٌ من قدرته تعالى وفاعليته ، وقد أثبتنا فيما تقدم انه تام فيها ، ولا يخرج صغير ولا كبير عن محيطها .

وأما الثانية – فان امتناع اجتماع إرادتين وقدرتين على فعل واحد ، صحيحٌ إذا كانت كلّ من الإرادتين والقدرتين علةً تامةً لتحقق ذلك الشيء .

وهذا منفيٌّ قطعاً في إرادة الإنسان بالنسبة إلى إرادة الله تعالى ، فإنها تابعة لها مفتقرة إليها بحكم إمكانها .

ومتى كانت إرادة الممكن وقدرته ، تعارض إرادة الواجب وقدرته ، حتى يستحيل اجتماعهما على شيء واحد ؟ ! .

٢ . مذهب الأشاعرة : الجبر

وذهب الأشاعرة إلى طرف النقيض من المعتزلة ، وقالوا أن الإنسان مجبورٌ في فعله ، مسلوبُ الإرادة والإختيار فيه ، بل الإرادة في كل فعل يريده الإنسان ، إرادة الله ، وكلُّ فعلٍ يفعله الإنسان ، فعلُ الله .

واستدلوا على ذلك بأدلة ، أهمها : إن الله تعالى واسع في مشيئته مُطلَقٌ فيها ، لا يجري في الكون إلاّ ما يشاؤه هو ويريده ، كما يقول تعالى في كتابه الكريم : **(إنّ الله يَفْعَلُ ما يَشاء)**[1] ويقول **(وما تَشاؤون إلاّ أنْ يشاءَ الله ربُّ العالمين)**[2]

كما انه تعالى واسع في قدرته ، لا خالق ولا موجِد ولا قادر ولا مؤثّر في الكون سواه ، وفي هذا يقول الأشعري :

((إنه لا خالق إلاّ الله ، وان أعمال العبد مخلوقةٌ لله مُقَدَّرَة ، كما قال : **(والله خلقكم وما تعملون)**[3]وان العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئاً وهم يُخلقون ، كما قال سبحانه : **(هل مِنْ خالقٍ غيرُ الله)**[4] .[5]

ومع هذا كله ، كيف يكون للعبد أن يفعل ما يشاؤه ، وإنْ هُوَ إلا آلةٌ تحركها القدرة والمشيئة الإلهية ، وتوجد بها ما تشاء من الأفعال ، صالحها وطالحها .

ثم قالوا : نعم ، الفعل وان كان فعل الله ، إلاّ إن للإنسان الكسب .

واختلفوا في بيان معنى الكسب ، فمن قائلٍ بأنّ الكسب صفة الفعل من كونه طاعة أو معصية. إلى قائل بان الكسب معناه تصميم العبد عزمه على فعل شيء ، فيخلق الله تعالى الفعل عقبيه ، إلى غير ذلك .

وكل ما ذكروه في الكسب أشبه بالألغاز التي لا يُفهم منها شيء ، ولذلك صرّح جماعة من جهابذة الأشاعرة بأنّ (الفعل فعل الله تعالى وللإنسان الكسب ، وإنْ كُنّا لا يمكننا التعبير عنه) !!! . وهو بغنىً عن التعليق . وإنما اضطروا إلى إضافة الكسب ، حتى لا يَصِفوا فعله تعالى بعواقب ما تتصف به بعض أفعال الإنسان من قبائح الصفات .

والجواب الذي يدفع كلّ ما ذكروه ، ما سنوضحه في النظرية التالية ، من عدم منافاة اختيار الإنسان في فعله ، لإطلاق المشيئة والقدرة الإلهية .

---

[1] سورة الحج : الآية ١٨ .

[2] سورة التكوير : الآية ٩ .

[3] سورة الصافات : الآية ٩٦ .

[4] سورة فاطر : الآية ٣ .

[5] الإبانة ، ص ٢٠ .

٢ . مذهب الإمامية : الأمر بين الأمرين

قد عرفت فيما تقدم ذهاب الإمامية إلى أنّ الإنسان مختار في فعله ، اختياراً لا يُخرجه عن حيطة الإرادة والقدرة الإلهية .

ونحن نستدل على هذا المذهب بالأدلة العقلية ثم النقلية ، ونُقَسّم الأدلة العقلية إلى قسمين :

الأول : ما يدلّ على أنّ الإنسان مختار في فعله على نحو الإجمال .

الثاني : ما يدل على عدم استقلاله في هذا الاختيار عن المشيئة والقدرة الإلهية

ثم نمثّل بمثال ، قبل أن نتعرض للأدلة التي نوردها من آيات الذكر الحكيم والأحاديث الشريفة .

الأول : الإنسان مختار في فعله

يدلّنا على ذلك :

إنّا نجد تفرقةً بين صدور الفعل منّا تابعاً للقصد والداعي – كالنزول من السطح إلى الأرض على الدرج – وبين صدور الفعل لا كذلك ، كالسقوط منه ، إما مع القاهر أو مع الغفلة . فإنّا نقدر على الترك في الأول دون الثاني . ولو كانت أفعالنا غير واقعية باختيارنا ، لكانت كلها على وتيرة واحدة من غير فرق ، ولكن الفرق حاصل ، فتكون باختيارنا ، وهو المطلوب.

ب . لو لم يكن الإنسان مُوجِداً لأفعاله ، لامتنع تكليفه ، وإلا يلزم التكليف بما لا يطاق ، وإنما قلنا ذلك ، لأنه غير قادر حينئذ على ما كُلّف به ، فلو كُلّف لكان تكليفاً بما لا يطاق ، وهو باطل ، لأنه ظلم ، والظلم منافٍ للحكمة . والعجب من الأشاعرة التزامهم بجواز التكليف بما لا يطاق .

ج . انه لو لم يكن الإنسان موجِداً لأفعاله ، لكان الله تعالى اظلم الظالمين ، لأنه تعالى – على الفرض – هو الذي يوجد في العبد قبائح الأفعال ، بلا اختيار من العبد ، ثم يعاقبه عليها .

ولعمري ، إنّ القائل بالجبر ما عرف الله حق المعرفة ، وإلاّ لنزّهه عن هذه السفاسف ، تعالى ربّنا عن ذلك علواً كَبيراً .

الثاني : اختيار الإنسان في ظل المشيئة والقدرة الإلهية

قد عرفت في البيان المتقدم أنّ الإنسان مختار في كل ما يقوم به من الأفعال عن وشعور ، ونُبَيِّن الآن إن الإنسان في اختياره هذا غير مستقل عن قدرة الله ومشيئته ، بل كل فعل يوقعه الإنسان إنما يوقعه بمشيئة الله وقدرته ، وذلك :

إنّ كل ما في الكون ذوات كان أو أَفعالاً ، ممكن . والله تعالى واجب الوجود ، والممكن التي لا يمكن أن يتحقق ويوجَد إلاَّ بإفاضة الوجود عليه من الواجب ، وعلى هذا ، لا يمكن أن توجد أفعال الإنسان وتتحقق في الخارج ، إلا بإيجاد الواجب تعالى لها . هذا من جهة .

ومن جهة ثانية ، إن المانع من تعلّق قدرة الله تعالى على الممكنات عموما – ومن جملتها أفعال الإنسان – لا يخرج عن أمور ثلاثة كما عرفت في مبحث القدرة:

أولها : أن لا تكون ذاته متساوية بالنسبة إلى الأشياء ، بأن تكون على شيء اقدر منها على شيء آخر . لكنك عرفت انه باطل لكونه تعالى واجب الوجود.

وثانيها : أن تكون هذه الأفعال – أي أفعال الإنسان – ممتنعة الوجود ، وهذا باطل أيضاً ، لما عرفت من إنها ممكنات ، مفتقرة في وجودها إلى علة ، فأن أوجَدَتْها وجدت ، وإلا بقيت عدما .

وثالثها : أن تتعلق بأفعال الإنسان قدرة وإرادة مضاهيةٌ ومنازعةٌ لقدرته تعالى وإرادته . ولكن هذا لا يتصور إلا من واجب وجود آخر ، وسيأتي في مبحث التوحيد انه لا شريك له تعالى ذاتا ولا فعلا .

فإذا وجد المتقضي (**لتعلق** قدرته تعالى وإرادته بأفعال العباد) كما أفادته الجهة الأولى ، وارتفع المانع كما أفادته الجهة الثانية ، ثبت تعلق قدرته تعالى وإرادته بأفعال الإنسان . فأفعال الإنسان لا توجد إلا بعد إرادته سبحانه وإيجاده لها. هذا كله من جانب .

ومن جانب آخر : ثبت بالأدلة العقلية المتقدمة ، إنّ الإنسان مختار في ما يصدر منه من أفعال ، وانه يوجد أفعاله باختياره التام ، فينتج من جميع ذلك أنّ فعل الإنسان في عين كونه مرادا ومخلوقا له ، مراد ومخلوق لله تعالى . فهو فعل الإنسان ومنسوب إليه حقيقة ، لأنه فعله باختياره ، وفعل الله تعالى – أيضاً – ومنسوبٌ إليه حقيقةً ، لأنه شيء ممكن ، وكل ممكن لا يتحقق إلاّ بإفاضة الوجود عليه من الواجب تعالى ، وهذا هو الأمر بين الأمرين .

تمثيل لتقريب النسبتين الحقيقيتين

لنفرض إنساناً يحمل بيده سيفاً ، ولا يتمكن هذا الإنسان من التحرك إلاّ بأن يوصل إنسان آخر إليه التيار الكهربائي بحيث لو قطع ذلك الإنسان الآخر التيار حال فعل **الإنسان** الأول الحامل للسيف لتوقف هذا الأخير عن الحركة من فوره . فلو تحققت جميع هذه الشرائط ، وأوصل التيار ، فأقدم هذا الإنسان بإرادته الكاملة على قتل شخص بالسيف الذي في يده ، وكان

الإنسان الذي أوصل التيار متمكناً – في جميع مراحل فعل الإنسان الحامل للسيف – من قطع التيار الكهربائي ، ولكنه لم يفعل لرغبة أو مصلحة ما ، فحينذاك تتحقق نسبتان حقيقيّتان للقتل : نسبة إلى الإنسان الحامل السيف ، فيقال انه قد قتل ذلك الشخص ، لأنه أقدم عليه باختياره ، ونسبة إلى الموصل للتيار ، فيقال انه قد قتل ذلك الشخص ، باعتبار أنّ فِعلَ حامل السيف لم يخرج عن أقدار الموصل للتيار وإرادته .

ويمكنك أن تطبق هذا المثال لتستخرج صورة التفويض والجبر .

فلو أن الشخص الموصل للتيار ، لم يكن له بعد أن أوصل التيار وأعطى القدرة ، أن يقطعه فأقدم الإنسان الحامل للسيف على القتل باختياره ، كان هذا مثالاً للتفويض ، والقتل إنما يُنسب إلى الحامل للسيف فحسب .

ولو أنّ الشخص الحامل للسيف لم يكن له أي اختيار ، وإنما كان يندفع بإلقاء السيف على ذلك الشخص بمجرد أن يوصل ذاك الإنسان التيار ، كان هذا مثالا للجبر ، والقتل إنما يُنسب إلى الموصل للتيار ، فحسب .

(الأمر بين الأمرين) في الكتاب والسنة

إنّ الآيات القرآنية تنفي الجبر والتفويض وتدل على مذهب الأمر بين الأمرين كلٌ من أمعن وتدبر فيها . توضيح ذلك :

إن الآيات القرآنية الراجعة إلى المقام على مجموعات ثلاث :

١ – آيات تصرح بأن كل ما يحدث في الكون ويصدر من العباد ، يقع بإذنه تعالى ومشيئته . وهي عديدة ، منها : قوله تعالى : (**وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**)[١].

وقوله تعالى : (**وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ ...**)[٢] .

وغيرهما . وهذه الآيات تُبطل التفويض .

٢ – آيات تفيد أنّ الإنسان مختار في أفعاله ، وهي عديدة ، منها :

قوله تعالى : (**وَنَفْسٍ وما سوّاها * فألهَمَهَا فُجورَها وتَقواها * قَد أفلَحَ مَنْ زكّاها * وَقَد خابَ مَن دَسّاها**)[٣] .

---

[١] سورة التكوير : الآية ٢٩ .

[٢] سورة يونس : الآية ١٠٠ .

[٣] سورة الشمس : الآيات ٧ – ١٠ .

وقوله تعالى :(**مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ، وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**)[1]

فلو لم يكن الإنسان مختاراً في أفعاله ، صالحةً كانت أم طالحةً ، وفي انتخاب طريقه في الحياة ، إيماناً كان أو كُفراً ، لما صحّت نسبتها إليه .

وهذه الآيات تُبطل الجبر .

٣ - آيات تُصرِّح بأن لكلّ فعلٍ يصدر من العبد نسبتين ، إحداهما إليه ، والأخرى إلى الله تعالى من دون تزاحم وتضاد ، ومنها :

قوله تعالى :(**فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلاءً حَسَناً إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**)[2] .

فترى انه سبحانه نسب الرَّمي إلى النَّبي ، وفي الوقت نفسه سلبه عنه ونسبه إلى ذاته ، وقد عرفت فيما تقدم عند بيان اختيار الإنسان في ظل الإرادة والقدرة الإلهية ، كيفية الجمع بين النسبتين .

هذا في كتاب الله تعالى .

وأما السنّة الشريفة ، فقد تضافرت الروايات عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في بيان مذهب الأمر بين الأمرين ، نكتفي منها بروايتين :

* روى الصدوق عن الإمام أبي الحسن الرضا (عليه السلام) ، قال : سألته فقلت له : (**الله فوّض الأمر إلى العباد**) ؟ .

* قال عليه السلام : (**الله أعزّ من ذلك**) .

قلت : (فأجبَرَهُم على المعاصي) ؟ .

قال : (**الله أعدَلُ وأحكَمُ من ذلك**) . ثم قال : (قال الله عزّ وجل : " **يا ابن آدم ، أنا أولى بحسناتك منك ، وأنت أولى بسيئاتك منّي ، عملت المعاصي بقوتي التي جعلتها فيك**)[3] .

* وروى أيضا عن الرضا (عليه السلام) ، قال : ذُكر عنده الجبرُ والتفويض فقال :

(**ألا أعطيكم في هذا أصلاً لا تختلفون فيه ، ولا تُخاصمون عليه أحداً إلاّ كسرتموه**) ؟ .

قلنا : (إن رأيت ذلك) .

---

(١) سورة فصلت : الآية ٤٦ .

(٢) سورة الأنفال : الآية ١٧ .

(٣) التوحيد ، للصدوق ، ص ٣٦٢ ، الحديث ١٠ ، ط مؤسسة النشر الإسلامي

فقال : (إن الله عزّ وجلّ لَمْ يُطَعْ بإكراه ، ولم يُعْصَ بِغَلَبَة ، ولم يُهْمِلِ العبادَ في مُلْكِه ، هو المالكُ لما ملّكهم ، والقادر على ما أقْدَرَهُم عليه . فان ائتمر العبادُ بطاعته ، لم يكُنِ الله عنها صاداً ولا منها مانعاً ، وإنِ ائتمروا بمعصيته ، فشاءَ أن يَحُولَ بَيْنهم وبين ذلك فَعَل ، وإن لَم يَحُلْ وفعلوه فليس هو الذي أدْخَلَهُم فيه) .

ثم قال (عليه السلام) : (من نَضبِط حدود هذا الكلام ، فقد خصم من خالفه)[١].

هذا ، وقد اشتهر عن الإمام الصادق (عليه السلام) قوله : (لا جبر ولا تفويض ، ولكن أمرٌ بين الأمرين)[٢].

فتحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ الله تعالى حكيم في أفعال عباده ، لم يجبرهم على طاعةٍ ولا معصيةٍ ، كما لم يخرجوا عن سلطانه بطاعتهم أو معصيتهم إياه ، بل كل ما يفعلونه هو بإذنٍ منه وإقدار ، لِيعلَمَ المطيع منهم من العاصي ، فيثيب المطيع على ما أطاع باختياره ، ويعاقب العاصي على ما عصى وتجرأ به على الله تعالى باختياره .

* * * * *

[١] المصدر السابق ، ص ٣٦١ ، الحديث ٧ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٣٦١ ، الحديث ٨ .




الباب الثالث

الصفات السلبيّة

١ . لا شريك له :

* التوحيد في الذات :

- أحد : لا جزء له .

- واحد : لا ثاني له .

* التوحيد في الخالقيّة .

* التوحيد في الربوبيّة .

٢ . ليس بجسم .

٣ . ليس في جهة ، ولا مرئيًا ولا متّحدا بغيره .




الصفات السلبـيّة

قد عَرَفْتَ فيما تقدَّم أنّ الصفات السلبيَّة - وتُسمّى بالصّفات الجلالية أيضاً - هي الصفات التي يتنزَّه الباري تعالى عن الإتصاف بهـا ، فتُسْلَبُ عنه . ونحن نذكر فيما يلي أهمَّها :



- الصفات السلبيّة
(١)

لا شريك له

التوحيد من أهم الصفات التي يتصف بها الباري تعالى ، وهو يعني تنزّهه سبحانه عن الشريك .

ويدل على أهمية هذه الصفة أنّ انقسام البشر إلى الأديان العديدة ناشيءٌ في الأغلب من الاختلاف فيها .

ويتجلى التوحيد على صَعِيدَيْ ذاته تعالى : فلا شريك له في ذاته ، وأفعاله: فلا شريك له في فعله . ويُسمّى الأول بـ (التوحيد الذاتي) والثاني بـ (التوحيد الأفعالي)[1] .

والأول يتجلّى بنحوين :

* **التوحيد الذاتي الأَحدي** ، ونعني به نَفْيَ التَّركُّب ، فهو بسيطٌ لا جُزءَ له .
* **التوحيد الذاتي الواحدي** ، ونعني به نَفي المثيلِ ، فلا ثاني له .

والتوحيد الأفعالي يتجلّى بأنحاء مختلفة ، أهمُّها :

* **التوحيد في الخالقية** ، فلا خالِقَ إلاّ الله .
* **التوحيد في الربوبية** ، فلا ربٌّ ولا مدبِّرَ سوى الله .
* **التوحيد في العبودية** ، فلا مَعْبودَ سوى الله .

واليك فيما يلي إثبات توحيده سبحانه في كل مجالٍ من هذه المجالات .

١ : التوحيد في الذات : أحد

هذا هو القسم الأول من قِسْمَيْ التوحيد الذاتي ، والله تعالى أحَدٌ بسيطٌ غير مُركَّب .

والمُركَّب هو ما له جُزْءٌ ، ويقابله البسيط وهو مالا جُزْءَ له .

ويَدُلُّ على انه تعالى بسيط ، انه تعالى – بحسب ما انتهت إليه القسمة العقلية – واجب الوجود ، فلو كان مركبا من أجزاء ، لكان مفتقرا إلى أجزائه ، والمفتقر مُمكنٌ .

---

[1] وهناك قسمٌ ثالث وهو التوحيد في الصفات ، ولكنه خارجٌ عن مستوى الكتاب .

توضيح ذلك :

إن التركيب إما تركيب ذهني ، كَتَركُّب الماهيات من الأجناس والفصول ، أو تركيب خارجي كتَركُّبِ الأجسام من الأعضاء والأجهزة المختلفة ، وتركُّبِ المواد من الجزئيات ، والجزيئات من الذرّات .

والمُركَّب ، بكلا المعنيين ، محتاجٌ إلى أجزائه ، أما احتياج وجود ، كاحتياج الماء إلى عُنْصُرية : الأوكسجين والهيدروجين ، وبدون أحدهما ينعدم ويفنى ، وكماهية الإنسان ، تحتاج إلى كلا جزئيها العقليين : الحيوان والناطق ، لتتحصّل في الذهن .

أو احتياج تكامل ، كاحتياج البدن إلى اليد ، وبدونها يكون البدن ناقصاً في فاعليّته .

فلو كان الباري – جلّت عظمته – مركّباً ، لكان مفتقراً إلى أجزائه ، إماّ في تحقق وجوده وبقائه ، أو في كماله وتماميّته في فاعليته . والافتقار مساو للإمكان ، فيلزم كونه ممكناً ، مع أنّ الخالق واجب الوجود .

وبإمكانك أنْ تقول : إنّ فرض كون الصانع واجبَ الوجود ، بحسب ما انتهت إليه القسمة العقلية ، يُستَلزَمُ كونَهُ بسيطاً لا جُزْءَ لَه .

وإلى هذه الصفة يشير سبحانه في سورة الإخلاص بقوله : **(قُلْ هُوَ اللهُ أحَد)**[1].

* * * *

٢ – التوحيد في الذات : واحد لا ثاني له

هذا هو القسم الثاني في أقسام التوحيد الذاتي . والله تعالى واحدٌ في ذاته لا ثاني له ، ويدل على ذلك انّه لو كان في الوجود واجباً وجودِ ، للزم إمكانُهما ، وهو خِلافُ الفَرْض .

بيان ذلك :

إنّ واجبيْ الوجود المُفْتَرَضَيْن ، يشتركان في وجوب الوجود حسب الفرض . وبحكم كونهما اثنين ، لابد من مائز وراء هذا الأمر المُشْتَرك يُميِّزُهما عن بعضهما ، وبدونِه لا تتحقق الإثْنَيْنيّة[2] . فيلزم عندئذ تَركُّبُ كلٍّ منهما من شيئين :

أ . ما به الإشتراك : وهو واجبيّة الوجود .

---

[1] سورة الإخلاص : الآية الأولى .

[2] يقول الحكيم السبزواري :

وما له تكثّر قد حصلا   **ففيه ما سواهُ قد تخلّلا**

ففرض الإثنينيّة ، لازمة التركب .

ب . ما به الإمتياز

وإذا كان كلٌّ منهما مركّباً ، لم يكن أيٌّ منهما واجب الوجود ، لأنَّ المركّب كما عرفت محتاج إلى أجزائه ، والاحتياج صفة الإمكان ، فان واجب الوجود غنيٌّ غنىً محضاً عن كل شيءٍ . فإذن يلزم من فَرْض واجبَيْ وجودٍ ، إمكانُهما ، وهو خلاف الفرض .

وإلى الواحديّة في الذات يُشير الذكر الحكيم بقوله : (**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أحَد**)[1]

٣ – التوحيد في الخالقية : لا خالق سواه

التوحيد في الخالقية معناه انه لا خالق في الوجود إلاّ الله ، وبعبارة أدق : كلّ ما سوى الله إنما يَخلُقُ ويَفعَلُ فِعلَهُ بالاستناد إلى الله تعالى وبإقداره ، لا بالاستقلال وإنما المستقل في الخلق هو الله سبحانه لا غير .

والدليل على ذلك أنّ كلّاً ما سوى الله تعالى ممكن الوجود ، كما تقدّم إثباته في التوحيد الذاتي وممكن الوجود محتاجٌ إلى الواجب في وجوده وآثار وجودهِ التي هي : خَلْقُهُ وفِعلُهُ وتصرفاته جميعها . فلو كان هناك خالقٌ مستقلٌ آخر سوى الله ، للزم أن يكون هناك واجبٌ وجودٍ آخر ، وهذا خلافُ الواحديّة في الذات .

وعلى هذا ، فكل ما ورد في الكتاب والسُنّة من أن بعض الأشياء التكوينية تقوم بأفعال في الكون وتوجد أشياء أخرى ، كالشمس تُنير كوكبنا ، والمطر يخرج النبات من الأرض . أو ما يرجع إلى الإنسان في صنعه وإيجاده للأشياء ، كل ذلك معناه إن إيجادها وفعلها هو إيجادٌ وفعلٌ تَبَعيٌّ وظلِّيٌّ ، وفي طول إيجاده تعالى ، وليس إيجادُها وفعلُها في عرضِ إيجاده تعالى وبالاستقلال عنه . **وفي الذكر الحكيم آياتٌ كثيرةٌ تشير إلى التوحيد في الخالقية .**

مثل قوله : (**اللهُ خالِقُ كُلِّ شَيءٍ**)[2].

٤ . التوحيد في الربوبيّة : لا ربّ سواه

الرّبوبيّة بمعنى الإدارة والتدبير يُقال : ربُّ الدار ، وربُّ القطيع ، وربُّ البستان : أي راعيها ، ومدير أمورها ، ومُدَبِّر شؤونها وحاجاتها بما يكفل بقاءها ويضمن نموّها وإنتاجها وتكاملها ، كلٌّ بحسبها .

---

[1] سورة الإخلاص : الآية ٤ .

[2] سورة الزمر : الآية ٦٢ .

والله واحدٌ في الرُبوبيّة ، بمعنى انه لا شريك له في تدبير الكون وتنظيم أموره وشؤونه ، ورعاية الموجودات جميعها .

وهذه المسألة هي نقطة الإنكار الأساسيّة لمشركي الجاهليّة ، فإنهم ، وان كانوا يعتقدون بوحدة الإله الصانع لهذا الكون ، ولكنهم- لِعَجْزِ عقولهم عن إدراك وتصوّر إمكانية إتصال ذلك الخالق الذي لا يُرى ، بهذا الكون الماديّ – إختَلَقوا مجموعة كثيرة من الأرباب هي بزعمهم المدبّرة لهذا الكون ، مفوضة في ذلك من قبَل الإله الأكبر الخالق للكون ، الذي انقطعت يده عن تدبيره .

ولم يكن اختلاق هذه الأرباب من وحي أفكارهم وإبداعها ، بل هي فكرة مُستَوْرَدة من بلاد الروم وفارس ، كما يظهر ذلك من المنقولات التاريخية[١].

وبغَضّ النظر عن الأدلة النقلية والآيات الكثيرة في القرآن الكريم ، الدالة على وحدة المدبّر لهذا الكون ، هناك أدلة عقلية وافرة على ذلك ، نكتفي منها بثلاثة أدلة :

الدليل الأول : الاستحالة العقليّة

إن فرض وجود أكثر من إله يدير مجموع الكون ، فرضُ مَحالٍ في جميع وجوهه المُتَصَوَّرة

بيان ذلك :

لو كان هناك إلهان – مثلاً – مدبران لمجموع الكون ، فلنفرض عند ذاك أنّ إرادة أحدهما تعلقت بتحريك جسمٍ ما ، فلا يخلو إما أن يمكن للآخر تسكينه ، أولاً . فإن أمكن ، فلا يخلو :

إما أنْ يقع مرادهما معاً .

أو لا يقع مرادُ أيٍّ منهما .

أو يقع مراد أحدهما فقط .

والأول محال ، لاستلزامه اجتماع المتناقضين .

والثاني محال أيضاً ، لاستلزامه ارتفاعهما وخلو الجسم عن الحركة والسكون .

والثالث فيه فسادان :

أ . الترجيح بلا مرجّح .

ب . عجز الآخر .

والترجيح بلا مرجّح ، محال .

---

[١] لاحظ مثلا : السيرة الحلبية ، ج ٣ ، ص ٢٩ .

وعجز الإله باطل ، إذ يخرج بذلك عن صلاحية التدبير ، ويكون حاله كغيره من الموجودات فلا يكون إلهاً .

وان لم يمكن للآخر تسكينه ، يلزم عجزه ، وقد عرفت أنّ عجز الإله باطل .

فظهر من ذلك استحالة وجود أكثر من مدبِّر واحد لمجموع الكون .

الدليل الثاني : ثبات النظام الكوني

إن اتساق النظام الكوني وثباته ، دليل وحدة الرب المدبّر له .

وبعبارة أخرى : لو كان مع الله (وهو واجب الوجود الصانع لهذا الكون) شريك في تدبير الكون ، للزم فساد نظام الوجود ، والحال أنّه متّسق وثابت ، فيُنْتِج عدم الشريك له .

بيان ذلك :

لو كان تدبير الكون وتنظيم أموره ورعاية موجوداته ، راجعاً إلى أكثر من إله فحينئذٍ كلُّ إله سيفعل ما يريده ويراه مناسباً في تدبير هذا الكون الواحد . فيلزم فساد النظام ،لتنازع الآلهة المدّبرة له وتمانعها – لا محالة – في إدارته ، وهو خلافُ المشاهَدَ بالحِسّ من انتظام الكون بما فيه على أحسن وأتمّ نَظْم .

والى هذا الدليل أشار الذكر الحكيم بقوله : **(لو كانَ فيهما آلِهَةٌ إلاّ الله لَفَسَدَتا)**[1] .

الدليل الثالث : وحدة النظام الكونيّ

ويدل على وحدة الرب المدّبر لهذا الوجود ، خضوعه في جميع أجزائه لنظام واحد منسجم ومتعاطف ، وقد كشف العلم الحديث عن كثير من الحقائق في ترابط الإنسان بدناً وروحاً بمحيطه وترابط الأرض والماء والهواء والأفلاكِ في علاقات متبادلة تحفظ توازن الوجود وبقاءه ، واستمرار مقوّمات الحياة لجميع الموجودات .

فلو كان ثَمَّةَ إلهٌ آخر يدير قسماً من الكون ، لشاهَدْنا نظامَه ، وأحسسنا بوجود نوعين من الأنظمة يدار بهما الكون ، لكل منهما خصائصه ومميزاته التي ينفرد بها ، وذلك كلّه منتف . فيدل على انه لا مدبّر سوى اله واحد .

والى هذا الدليل يشير قوله تعالى : **(مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ)**[2]

---

[1] سورة الأنبياء : الآية ٢٢ .

[2] سورة المؤمنون : الآية ٩١ .

واليه يشير الإمام علي (عليه السلام) في وصيّته القيّمة إلى ولده الحسن (عليه السلام) حيث يقول : " **واعلم يا بُنَيَّ أنّه لو كان لِربِّك شريكٌ لأَتَتْكَ رُسُلُهُ ، ولَرَأَيْتَ آثارَ مُلْكِهِ وسُلْطانِهِ ولَعَرَفْتَ أفعالَه وصِفاتِهِ** " [1].

القرآن والمدّبرات

سؤال :

يعترف القرآن الكريم بوجود أصنافٍ من الملائكة تقومُ بتدبيرِ شؤون هذا الكون وذلك في عدةِ آياتٍ ، منها :

قوله تعالى (**وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً * فَالْحَامِلاتِ وِقْراً * فَالْجَارِيَاتِ يُسْراً * فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْراً**)[2] .

وقوله تعالى : (**وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفاً * فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفاً * وَالنَّاشِرَاتِ نَشْراً * فَالْفَارِقَاتِ فَرْقاً * فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْراً**)[3].

وقوله تعالى : (**وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً * وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطاً * وَالسَّابِحَاتِ سَبْحاً * فَالسَّابِقَاتِ سَبْقاً * فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً**)[4] .

أفلا يتنافى هذا مع التوحيدِ في الربوبية ، وأنّه لا مُدبّر سواهُ تعالى ؟ .

الجواب

لا منافاة في ذلك ، لانّ تدبير الملائكة هو في طول تدبيره سبحانه ، أي أنّ تدبيرها – في كل آنٍ ولحظة – بأمره سبحانه وإذنه ومشيئته ، كما يقول تعالى :

(**يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ**) [5] .

ويقول تعالى:(**بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ**)[6].

فتدبير الكون بيده تعالى ، والملائكة ليست سوى مجرّد وسائط في إجراء وتنفيذ أوامره وما يشاؤه سبحانه في تدبير هذا الكون وما فيه .

---

[1] وصية الإمام أمير المؤمنين لولده الإمام الحسن ، ص ٢١ ، ط دار الأضواء .

[2] سورة الذاريات : الآيات ١ – ٤ .

[3] سورة المرسلات : الآيات ١ – ٥ .

[4] سورة النازعات : الآيات ١ – ٥ .

[5] سورة النحل : الآية ٥٠

[6] سورة الأنبياء : الآيتان ٢٦ و ٢٧ .

٥ – التوحيد في العبادة

التوحيد في العبادة ، من أبرز السمات التي تُميّز المُوحّد عن المشرك ، فكلُّ من يَعْبُدُ غير الله أو يعبُدْ شيئاً آخر فهو مشرك . ولذلك ركّز الإسلام عليه وجعله شعاراً للمسلمين يرددونه كل يوم مرات عديدة في صلواتهم وهو قولهم : (**إيّاك نَعْبُدُ وإيّاك نَستَعينُ**)[١] .

كما صرّح القرآن الكريم بأن الأنبياء كانوا يبعثون عبر التاريخ إلى شعوب العالم جميعاً وهم يدعونهم إلى عبادة الله وحده وترك عباده مَنْ سواه ، كما يقول : (**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ**)[٢] .

فإذا كان التوحيد في العبادة بهذه المثابة من الأهمية ، فمن الضروري جدا معرفة حقيقة العبادة وحدودها التي تُصَحّحُ إطلاق المُوَحّدِ والمُشْرك ، وليعلم من ذلك وجه انحصارها بالله سبحانه وتعالى .

ما هي حقيقة العبادة ؟

العبادةُ هي الخضوع الناشيءُ عن اعتقاد خاصٌ ، هو اعتقادُ الخاضعِ أنَّ المخضوع لَهُ هو خالقُه وربُّه ، أي هو المالك لشؤون العابد كلّها في دينه ودنياه وآخرته .

توضيح ذلك :

إذا أحسَّ الإنسان بمملوكيّته الكاملة في جميع شؤونه المعيشية والأُخروية التي هو صائر إليها أحس بمملوكيتة هذه لموجودٍ آخر هو خالقُه ورازقَهُ جميع نعمه ، يفعل جميع ذلك بقدرته المطلقة واستقلاله التام ، وإحاطته الشاملة بالوجود وما فيه ، وكل ما سواه مفتقرٌ إليه ، محتاج في وجوده وبقاءه إلى فَيْض جودهِ ، إذا اعتقد الإنسان بذلك أيما اعتقاد ، فانه سيلجأ إلى تجسيد إحساسه هذا بألفاظ وأعمال خاصة ، تحمل جميع مظاهر الخضوع والخشوع والانقياد والتسليم ، محاولاً بذلك أن يوفي ربه ما يراه له من حق ومنة عليه في جميع شؤون وجوده ، فهذا هو الذي يسمى عباده

ونستنتج من هذا البيان نتيجتين :

النتيجة الأولى : لا معبود سوى الله

على ذاك البيان المتقدم ، يكون استحقاق العبادة من شؤون الخالقية والرُبوبيّة ، فمن كان واجب الوجود ، غنياً غنىً مطلقاً عن كلّ شيء ، وكان خالقاً للوجود بأسره وربّاً مديراً لشؤونه ،

---

[١] سورة الفاتحة : الآية ٥

[٢] سورة النحل : الآية ٣٦ وقد وردت آيات كثيرة تحكي عن هذه الدعوة إلى عبادة الله وذمّ عبادة سواه ، يمكنك أن تلاحظ منها : الأعراف ، ٥٩ و ٦٥ و ٧٣ و ٨٥ . هود : –٥٠ و ٦١ و ٨٤ . الأنبياء : ٢٥ المؤمنون : ٢٣ و ٢٢ وطه : ١٤ .

فهو مستحقٌ للعبادة . وإذ لا واجبَ ولا خالقَ ولا ربٌّ سوى الله – كما تقدّم أثبات جميع ذلك – فلا معبود سواه .

النتيجة الثانية : مجرد التعظيم والتبرك والتوسل ليس عبادة

كما يظهر مما تقدم انه ليس كلّ خضوع عبادة ، بل لا بدّ لِصِدْقِ العبادة أن يقترن ذلك الخضوع اللفظي أو العملي بعقيدة قلبية لدى الخاضع ، هي خالقية ومالكية وربوبية من يُخْضَعُ له وغناه واستقلاله التام في خلقه ، وربوبيته للعالم ، وبدون ذلك يكون ذلك اللفظ أو العمل تعظيما واحتراما وتقديرا للمخضوع له لا أزيد .

وفي القرآن الكريم نجد عدة مصاديق لما ذكرنا :

منها : سجود الملائكة لآدم (عليه السلام) كما يقول تعالى : **(وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا)**[1] . فهذا السجود خضوع عملي تام أمام موجود سوى الله تعالى ، ومع ذلك لم يكن شركا بالله ، لأنه لم يكن ناشئا من الاعتقاد بخالقيه آدم لهم وربوبيته ، فلمْ يصدُق عليه انّه عبادة لآدم . ولو كان مجرّد الخضوع والصورة الظاهرية له ، كافيا في صدق العبادة ، لكان الله تعالى آمراً بأن يُشْرَكَ به ، ولكان الملائكةُ مشركين ، والعياذُ بالله من جميع ذلك .

ومنها : سجود أخوة يوسف له كما يقول تعالى : **(ورفع أبويه على العَرْش وخرّوا لَهُ سُجَّدا)**[2].

وعلى هذا الأساس يأمر سبحانه كل إنسان بالخضوع التام لوالديه ، والتذلل امامهما ، إذْ يقول **(واخْفِضَ لَهُما جَناحَ الذُّلِّ من الرَّحْمَةِ)**[3].

فلو كان مجرد الخضوع التامّ عبادةً ، لكان سبحانه يأمُرُنا بالشرك ، والعياذ بالله .

وفي أمور الناس العُرْفية كثير من هذه المظاهر ، التي لا يَرَوْن ولا يتوهمون فيها شيئا من العبادة ، كتقبيل يد العالم احتراماً ، وتقبيل المصحف تبرّكاً ، وتقبيل ضرائح الأنبياء وأوصيائهم تبجيلاً وتعظيماً لمقامهم الذي أنزلهم الله تعالى فيه ، كما يقول جل شأنه : **(إن الله اصطفى آدَمَ ونوحاً وآل إبراهيم وآل عِمْرانَ على العالمين)**[4].

---

[1] سورة البقرة : الآية ٣٤ .

[2] سورة يوسف : الآية ١٠٠ .

[3] سورة الإسراء : الآية ٢٤ .

[4] سورة آل عمران : الآية ٣٣ .

ويقول : (وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ * إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ * وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ * وَاذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِنَ الأَخْيَارِ)[1].

وقد فرض القرآن الكريم محبة بعض الأولياء إذ يقول : (**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عليه أجْراً إلا المَوَدَّةَ في القُرْبى**)[2] .

فكل هذه المظاهر إنما هي من مظاهر الاحترام والتبجيل التي ترضاها فطرة الإنسان ، وحبَّذها الشارع ودعى إليها ، فليست هي عبادة لا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً .

ومن هنا يظهر بطلان مزاعم فرقة الوهابيّة المُبْتَدَعة ، التي ادّعت أنَّ التبرُّك بضرائح الأولياء والتوسل بهم إلى الله ، وطلب شفاعتهم ، وأمثال ذلك ، هو شركٌ بالله وعبادة لغيره ، وفاعل ذلك مشرك . فقد عرفت مما تقدَّمَ أن العبادة لا تَصْدُق بأي وجه على هذه الأفعال ، لاشتراط صدقها باقترانها باعتقاد الخاضع بخالقية ومالكية وربوبية المخضوع له لجميع ما في الكون بالاستقلال التام ، مع إن هذه الأفعال تقع بقصد الاحترام أو باعتقاد أن هؤلاء الأولياء لهم مقام ممنوح بإذن الله ، فهم يغيثون بقدرة الله وإرادته ، ويشفعون بإذنه سبحانه .

هذا ، إضافة إلى النماذج القرآنية المتقدمة التي تدل على أمره سبحانه بسجود الملائكة لآدم ، وتشير إلى سجود أخوة يوسف له ، والسجود أعظم من الأفعال المتقدمة ومن أجل مظاهر الخضوع ، مع انه لم يكن عبادة له .

فالكلمة الحاسمة في هذه الموضوعات من وِجْهَة التوحيد والشِّرك هي محاسبة عقيدة القائم بهذه الأفعال ، فأن كانت ناشئة عن اعتقاده بخالقية وربوبية هذه الأشياء واستقلالها في فعلها استقلالاً تامّاً ، كانت شِركاً ، وإلاّ فلا .

* * * * *

---

[1] سورة ص : الآيات ٤٥ – ٤٨ .

[2] سورة الشورى : الآية ٢٣ .

ليس بجسم

الجسمُ ما له طولٌ وعَرْضٌ ويشغل حيّزاً من الفراغ ، ويقع في المكان والزّمان فإذا كان في مكانٍ ما ، لم يكن في الأمكنة الأخرى ، وإذا كان في زمان ما لم يكن في الأزمنة الأخرى .

ويقابله العَرَضَ ، وهو الحالُ في الجسم ولا وجود له بدونه .

والله تعالى ليس بجسم ولا عَرَض ، بالدليل العقلي والنقلي .

أما الدليل العقلي ، فهو كونه تعالى واجب الوجود ، وسِمَةُ واجب الوجود الغني المطلق وعدم الاحتياج إلى شيء في ذاته وصفاته وأفعاله ، هذا من جانب .

ومن جانب آخر ، قد عرفت أن الجسم لا يتشخّص ، ولا يتحقق له وجود إلاّ بمكان يستقر فيه ، وزمان يقع فيه ، وأبعاد تَحُدُّه طولاً وعرضاً وعُمقاً . كما أنَّ العرض لا يتشخص إلاّ بالمحل . والمكان والزّمان غير الجسم ، كما أنّ المحل غير العَرَض . فيكون – إذن – الجسم والعَرَض مفتقرين في وجودهما وتشخُّصهما إلى غيرهما ، والمفتقر إلى غيره ممكن .

فلو كان الباري تعالى جسماً أو عَرَضاً ، لكان ممكناً ، مع انه واجب الوجود .

وأما الدليل النقلي ، فيكفي فيه قوله تعالى : **(ليس كَمِثْلِه شَيْء)**[1] ولو كان تعالى جسما لكان كمثله شيءٌ بل أشياء ، كما لا يخفى .

إضافة إلى الآيات الكثيرة الدّالة على سعة وجوده تعالى وأنه في كل مكان ومع كل شيء ، يحيط بكل شيء ولا يخلو منه شيء **(وهُوَ مَعَكُمْ أيْنَما كُنْتُم)**[2] **(أينما تولوا فثم وجه الله)**[3] وكيف يجتمع ذلك مع الجسيمة ؟ تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً .

وقال أمير المؤمنين علي (عليه السلام) : " **وما وَحَّده من كيَّفَه ، ولا حقيقَتَه أصاب من مَثَّله ، ولا إياه عَنَى من شبَّهه ، ولا حَمِدَهُ مَنْ أشار إليه وتَوَهَّمَه** " [4]

---

[1] سورة الشورى : الآية ١١ .

[2] سورة الحديد : الآية ٤ .

[3] أي ذاته . سورة البقرة : الآية ١١٥ .

[4] نهج البلاغة ، الخطبة ١٨٦ .

آراء منحرفـــة

مما يدعو للأسف أن يظهر من أهل الحديث ما يلزم منه القول بجسميّة الباري تعالى – التي صرّح بها بعض المنتسبين للإسلام كالكرّاميّة – حيث اثبتوا له تعالى ما جاء في ظواهر الكتاب والسنّة من اليد والساق والعين والوجه والجنب والكرسي والجلوس والنزول ... على ظهورها الحرفي ومعناها الإفرادي المتبادَر منها .

وعند انشقاق أبي الحسن الأشعري عن المعتزلة وتأسيسه مذهبه الجديد الذي حاول فيه الجمع بين طريقتي المعتزلة وأهل الحديث ، حاول التملص عن هذه الوصمة التي وصم أهل الحديث بها مذهبهم ، بابتكار البلكفة وهي إضافة عبارة : (بلا كيف) إلى تلك الصفّات المفيدة للتجسيم ، مع إبقائها على معناها التَّصوري الإنفرادي ، فقال : (إن له تعالى يداً ، بلا كيف) ، "وساقاً بلا كيف" ، وهكذا . ولكنه خرَّب أكثر ما أصلح ، إذ انه بهذا المذهب المُبْتَدع أدخل الصفات الإلهية في حيّز الغموض والإبهام[1] .

والذي جرّهم إلى هذا الانحراف في الفكر ، وأوقعهم في شبهات الضلال هذه ، التعامي عن صريح آيات كتاب الله العزيز – وقد تقدمت الإشارة إلى شطرٍ منها – ومُحكَم برهان العقل السليم الذي تعبّد الله تعالى وخلقه به في المعرفة الكونية وأصول الدين ، وأمرهم باستخدامه بالتفكُّر والتدبُّر والتعقُّل والتذكُّر وغير ذلك من العبارات التي طفح بها كتاب الله الحكيم .

الصفات السلبية

(٣)

ليس في جهة ، ولا مرئيّا ، ولا متحدا بغيره

انتفاء الجسمانيات

الجسمانيات هي لوازم ومستتبعات كون الشيء جسماً ومادةً ، مثل :

المحلّ ، والأبعاد ، والجهة ، والاتحاد[2] ، والرؤية ، وغير ذلك .

ووضوح تنزُّهه تعالى عنها ، غنيٌّ عن البيان ، بعدما أثبتنا تنزُّهَه عن الجسمية ولكن وجود بعض الآراء المخالفة فيها ، يدفعنا للإشارة إليها وتحليلها ، ونخصُّ بالذكر منها في المقام :

---

(1) البحث في هذا المقام وتحليل مناهجه وبيان الصحيح منها ، واسع ، يأتيك في مرحله أعلى ، وموضعه في مباحث الصفات الخبرية .

(2) بناء على إمكانه .

١ . الجهة .

٢ . الرؤية .

٣ . الاتحاد .

١. ليس الله تعالى في جهة

الجهة هي مَقْصَد المتحرك ومُتَعلّق الإشارة الحسيّة ، ويعبر عنها بــ (هناك) ، و (هنالك) ، و(فوق) ، و(تحت) ، و(خلف) ، و(أمام) ، وغير ذلك .

وقد قال أهل الحديث والحنابلة بالجهة ، حيث أثبتوا كونه تعالى فوق ، في السماء ، وينزل منها في أوقات معينّة إلى الأرض ، ونحو ذلك مما ورد في ظواهر بعض الأحاديث المنسوبة إلى النبي الأكرم (ﷺ) .

وما ذهبوا إليه باطل ، ولا يمكن الركون إلى شيء من ظواهر ما جاء في تلك الأحاديث . وذلك انّه لما دلّت الدلائل العقلية على امتناع الجسميّة ولواحقها عليه تعالى ، وجب تأويل[1] الدلائل النقلية الدالّة على خلاف ذلك . لان الأمر لا يخلو من احد أربعة :

١. العمل بالعقل والنقل (المخالف له) معاً .

٢. طرحهما معاً .

٣. طرح العقل والأخذ بالنقل .

٤.الأخذ بما يُرشد إليه العقل وتأويل النقل . إن كان قابلاً له ، وإلاّ طرحه .

والطرق الثلاثة الأولى مستحيلة . أما الأول ، فلاستلزامه اجتماع النقيضين ، وأمّا الثاني ، فلاستلزامه ارتفاعهما ، وأما الثالث ، فلأن لازم اطّراح العقل ، اطّراح النقل أيضاً ، لان العقل أصله ، ولولاه لما ثبتت حجية شيء من النقول الشرعية .

فلم يبق إلاّ سلوك الطريق الرابع ، وهو المطلوب .

* * * * *

٢. الله تعالى لا يرى

ومما ينتفي عنه تعالى ، بانتفاء الجسمية ، الرؤية البصرية ، ويتضح ذلك بعد فَهْم حقيقة الرؤية .

---

[1] ليس المراد من التأويل هنا معناه الأخص وهو التصرف في الظواهر ، بل المراد المعنى الأعم ، والمقصود : النظر في المفاد الجملي للآيات والروايات ، المعبر عنه بــ (الظهور التصديقي) ، وهو المسلك الصحيح في باب الصفات الخبرية ، ويأتيك بيانه في مرحلة أعلى .

الرؤية البصرية هي حالة ذهنية تحصل للرائي بعد انطباع صورة المرئيّ المستقر في جهة مقابلة له ، على شبكيّة العين ، وانتقالها عبر الأعصاب إلى الدماغ .

ومن المعلوم أن الرؤية بهذه الحقيقة ، لا يمكن أن تتحقق إلاّ بأن يكون المرئي جسماً كثيفاً ، غير مُفْرط في البُعْد بل قائماً في موضع يقع في مدى الإبصار ، مستقراً في جهة مقابِلَة للرّائي ، تنبعث من جسمه – إن كان منيراً بالذات – أو تنعكس عنه – إن لم يكن كذلك – إلى العين .

فإذا كانت هذه حقيقة الرؤية ولوازمها ، يتّضح استحاله رؤيته تعالى – على الإطلاق – لتنزّهه تعالى عن الجسميّة .

وذهبت المُجَسِّمَة إلى جواز رؤيته تعالى في الدنيا فضلاً عن الآخرة كما ذهب عامّة أهل الحديث والأشاعرة إلى جواز رؤيته تعالى يوم القيامة ، وانّه ينكشف للمؤمنين انكشاف القمر ليلة بدر ، تبعاً لبعض الأحاديث ، واستظهاراً من بعض الآيات .

وقد عرفت فيما تقدّم أن حكم العقل القطعي مُقَدَّم على الظواهر النقليّة ، فلا نصيب لشيء من هذه الأقوال من الصحة .

والعجب من أهل الحديث والأشاعرة أنّهم – مع قولهم بالرؤية البصرية – يعدون أنفسهم من أهل التنزيه ، ويَبْرؤون من المُشَبِّهة والمُجَسِّمَة – في حين أن هذه الرؤية التي يثبتونها لا تنفك قهرا عن كون المرئيّ جسماً كثيفاً ذا أبعاد ، قائماً في جهة ومكان .

* * * *

٣. الله تعالى غير متحد بغيره

ذهبت بعض الطوائف إلى انه تعالى مُتَّحِدٌ بغيره :

فقد قال النصارى : انه تعالى اتحد بالمسيح ، بمعنى إنّ لاهوتية الباري وناسوتية عيسى اجتمعا في شيء واحد .

جاء في كتابهم المقدس : (لنا اله واحد الأب الذي منه جميع الأشياء ونحن له ورب واحد يسوع المسيح الذي به جميع الأشياء ونحن به) (١) .

وقالت النصيريّة : انه اتّحد بعليّ (عليه السلام) .

وغير ذلك من الآراء . وهي كلُّها باطلة ، من جهتين :

---

(١) رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنثوس ، الأصحاح الثامن .

الجهة الأولى : إن هذا الاتحاد – على فرض إمكانه – من صفات الأجسام . ويمكن تقريبه باتحاد ذرّة أوكسجين مع ذرتي هيدروجين لتشكل معا جزيء ماءٍ ، والله تعالى منزّه عن الجسمية ، فلا يتصف به .

الجهة الثانية : إن المعنى المُتَصَوَّر من حقيقة الاتحاد ، هو صيرورة شيئين موجودين متغايرين ، شيئا واحدا ، مع بقاء كل منهما .

وهذه الحقيقة مستحيلة بالذات . وذلك لان المتحدين – بعد اتّحادهما – إن بقيا موجودَيْن بخصائصهما وميّزاتهما ، فلا اتحاد ، لأنهما حينذاك اثنان لا واحد.

وان عدما معاً ، أو زالت خصائصهما ، فلا اتحاد أيضاً ، بل تَكَوُّنُ موجودٍ ثالث .

وإن عدم أحدهما وبقي الآخر ، فلا اتحاد أيضا ، لانّ المعدوم لا يتّحد بالموجود .

هذا ، وان كان القائلون بالاتحاد يريدون معنى آخر مغايرا لما تَقَدَّم ، فلا بدّ لهم من تصويره حتى نناقشه ونذعن به إن وافق العقل ، أو نَرُدَّه أن خالفه ، ولا يمكن بحالِ التعبّد بمفاهيم مُبْهَمَة أو مستحيلة .

* * * * *

بهذا ينتهي بحثنا في الصفات الإلهية ، بقسميها : الثبوتية والسلبية ، ونشرع فيما يلي بالبحث في ابرز تجليات الأفعال الإلهية ، وهي ثلاثة :

النبوة.

الإمامة.

المعاد.

* * * * *



الفصل الرابع

النبـــوّة



المقام الأول

النبوّة العامة

يقع البحث في هذا المقام في أمور خمسة , وهي :

الأمر الأول – تعريفُ النبي .

الأمر الثاني : دليلُ لزوم بعثة الأنبياء .

الأمر الثالث : أدلة منكري لزوم البعثة , والجواب عنها .

الأمر الرابع : طريقُ معرفةِ صِدْق مدّعي النبوة , وهو المعجزة .

الأمر الخامس : صفاتُ النبيّ .

وفيما يلي نتناول كلاًّ منها بالبحث .



تمهيـــــد

البحث في النُّبوة يقع في مقامين :

المقام الأول : البحث عن مُطْلق النبوة من دون تخصيص بنبي دون نبي .

المقام الثاني : البحث عن نبوة نبيّ بخصوصه , وهو نبيّ الإسلام محمد بن الله بن عبد المطلب بن هاشم (ﷺ) .

والأول بحثٌ في (النبوة العامة)

والثاني في (النبوة الخاصة)



تعريف النبي

النبيُّ شخصٌ من البشر ومن الناس أنفسهم ، يجتبيه الله تعالى على سائر بني نوعه ، ويختصُّه بعنايته وهدايته : فيوحي إليه ، أو يُحدثه من وراء حجاب ، أو يرسل إليه ملكا يكلّمه . وهذه هي الطرق الثلاثة التي يحصل بها اتصال النبي بالله تعالى ، ويتلقّى النبيّ عَبْرَها المعارف الحقّة التي فيها السعادة وفي خلافها الشقاوة والضلالة . واليها يشير الذكر الحكيم بقوله :

(وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ)[(١)] .

ثم يأمرهُ سبحانه بهداية سائر الناس – أو الإنس والجنّ جميعاً – وإبلاغهم ما أوحي إليه وجاءه من الغيب ، لِتَتِمَّ حُجَّةُ الله على الناس ، وتنفتح أمامهم سبل الفلاح والنجاح في الدنيا والآخرة .

ومن هنا جاء لفظُ النبيّ ، فانه من الأنباء بمعنى الأخبار ، والنبيّ مُخْبِرٌ عن الله تعالى بما فيه صلاح الدنيا والآخرة .[(٢)]

وقد استبان من هذا التعريف أنّ النبوة كفيلةٌ بإزاحة علتين للناس :

١. علتهم في معاشهم وحياتهم الدنيا .

٢. علتهم في معادهم وحياتهم الأخرى .

وهذا ما سنوضحه في دليل لزوم البعثة .

ومن هنا عرف بعض المتكلمين النبوة بأنها : " سفارةٌ بين الله وذوي العقول من عباده ، لإزاحة علّتهِم في أمر معادِهِم ومعاشِهِم " .

---

(١) سورة الشورى : الآية ٥١ .

(٢) قيل بان لفظ النبي إن قريء بدون الهمزة في آخره ، فانه يكون اسما من النبوة وهو الارتفاع لأنه مفضل على الناس يرفع منزلته . وان قرىء بالهمزة (نبيء) فيكون اسما من النبأ وهو الخبر . ولكن الذي استقر به هو ان يكون مأخوذا – في كلا الحالين – من النّبأ والإنباء ، وتكون قراءته من دون الهمزة ، تخفيفا . ووجه الاستقراب انا نستخدم اللفظ من دون الهمزة ولا يصح أن يراد إلا الإخبار ، مثل قولنا " نبي الأمة " أي مخبرها عن الله تعالى ، ونحو ذلك من الإضافات ، والله العالم بالصواب .

دليلُ لزوم بعثة الأنبياء

ولم يخالف في ذلك سوى البراهمة والأشاعرة .

أما البراهمة ، فإنهم أنكروا حُسْنَ البِعثة فضلا عن ضرورتها ، لأدلة واهية يأتي ذكر أهمها والردّ عليه في الأمر الثاني .

وأما الأشاعرة ، فإنهم – تبعا لإنكارهم الحُسْنَ والقُبْحَ العقليين – أنكروا لزوم البعثة على الله وجوزوا أن يترك الخَلْق بلا رُسل وبلا تكليف ، ولكنهم مع ذلك لم يستطيعوا إنكار حُسْنِ البعثة!.

دليل لزوم البعثة

دليلنا على لزوم بعثة الأنبياء على الله تعالى ، هو حكمته تعالى وتنزهه عن العبث واللغو في فعله .

وذلك انه لو لم يرسل الله تعالى الأنبياء إلى الناس حاملين لهم نظم الحياة الاجتماعية الصحيحة ، ومُبيِّنين لهم سبل العبادات المُقَرِّبة إليه تعالى ، لاضمحلّ المجتمع الإنساني ، ولَضلَّ البشرُ في متاهات الشرك والفساد ، وهذا مبطل لغرضه تعالى من الخِلْقة ، ومستلزمٌ لِلَّغْوِ والعبث في فعله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

توضيح الدليل في جهتين :

الجهة الأولى – استقرار الحياة رهن القانون الكامل

إن المُطالِع لحياة البشر ، ماضيهم وحاضرهم ، يُذْعِنُ ويُقِرُّ بأنّ الإنسان ذو نزعة فطريةٍ نحو الاجتماع والتمدُّن ونبذَ الوَحْدَةِ والإنفراد .

ونحن إذا رجعنا القهقرى إلى أعماق التاريخ ، نرى أنّ الإنسان البدائي الذي كان يقطن كهوف الجبال وأعماق الأدغال ، لم ينفك عن البحث عن أناس مثله ليتألف معهم ويُشكّلوا مجتمعات صغيرة تزيل عنهم وحشة الانفراد ، وتكفل لهم البقاء .

ومن المعلوم المشاهد انّه عندما يتشكل الناس في بيئات جماعية ، يحتاج كلُّ فرد منهم ، لأجل انتظام أمور معاشه ، إلى التملّك وتخصيص بعض المستلزمات بنفسه ، وحراستها وإدامة بقائها ، من جهة . والى التعاون والتعاضد مع بني نوعه – لأنه غير قادر على تأمين كل ما يحتاج إليه بسعي نفسه – من جهة أخرى . وهذا يستلزم – استلزاماً طبيعيّاً – حصول التنافر

والتعاند ، بحيث لو لم يجعل لهذا التنازع لجامٌ وضابطٌ وقانونٌ ، لانعدمت الحياة الاجتماعية من رأس ، ولانقلب هناء الحياة إلى تعاسة وشقاء.

ومن هنا كان لابد لأجل استقرار حياة البشر وسعادتهم وترقبهم ، من وجود قانون دقيق ومُحكَم يقوم بتحديد وظائف كل فرد وحقوقه ، ويُشرّع الحدود والقيود التي يجب تحرك الجميع من خلالها .

ولكن وضع هكذا قانون ، له شروط عديدة منها -وهو أهمها - أن يكون المقنّن عارفاً كمال المعرفة بطبائع البشر وميولاتهم ورغباتهم وما يكبح جماحها ويعدّلها ويضبطها . وعارفاً بعادات أبناء المجتمع والروابط الحقيقية التي تكفل لهم السعادة الدنيوية . وعالماً بما ينفعهم وما يضرُّهم في جميع الشؤون والموضوعات التي يواجهونها في حياتهم اليومية .

ومضافاً إلى ذلك ، لابُدَّ أنْ يكون المُقنِّن متجرداً عن ملاحظة كسب أي نفع شخصيٌّ يستفيده من تقنينه ، وإلا فلن يُنْصِتَ له احد ، ولن ينقاد لقانونه مجتمع .

هذا ، مع أنّ القانون يحتاج في تنفيذه وإبصاره النور بعد جعله ، إلى ضمانات إجرائية تكفل تطبيقه بجميع حذافيره ، لتتحقق بعدها الغاية المنشودة من تقنينه . ومن المعلوم أَنَّ قَصْر الضمانات الإجرائية علي الضوابط المادية الظاهرية ، كملاحقة الشرطة والعقوبات البدنية والمالية ، غير ناجحٍ بمفرده إلاّ إذا انضمت إليه المراقبة الباطنية الوجدانية المستمرة . وكان إلى جانبه عقيدة بوجود عالم آخر يحشر إليه الناس بعد الموت ، يلقى الإنسان هناك عقوبة كل مخالفة ارتكبها لمواد هذا القانون .

ونحن مهما بحثنا وفتشنا ، وحسبنا وافترضنا ، لن نجد هذه الشروط مجتمعة عند أحد سوى خالق البشر ومفيض الوجود ، ومن بيده الجنة والنار ، والثواب والعقاب ، العالم بالسرائر وما تُخفيه الضمائر ، وتميل إليه الطبائع (**ألا يَعْلَم منْ خلق وهو اللَّطيفُ الخبيرُ**) .[1]

فاتضح إلى هنا أنّ وصول الإنسان إلى السعادة في حياته لا يتم إلاّ في ظل قانون متكامل ، سار في جميع جزئيات وجوانب حياة البشر . ومثل هذا القانون لا يقوم به إلاّ خالق البشر .

وحيث إنّ الله تعالى إنما خلق الإنسان ليكون سعيداً في دنياه وآخرته - لانَّ خَلْقَه للشقاء ، أو عبثا بلا غاية خلاف الحكمة - والسعادة في الدنيا لا تتم إلاّ في ظل القانون الكامل الذي لا يمكن لأحد وضعه إلاّ الله ، كان اللازم عليه تعالى - بمعنى الجري على مقتضى حكمته - إرسال من يُبلغ القانون إلى البشر ، وهم الأنبياء (عليهم السلام) .

---

[1] سورة المُلْك : الآية ١٤ .

وقد أشار تعالى إلى هذا الدليل في كتابه الحكيم بقوله – عزّ منْ قائل – (**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ...**)[1]

فعرّف الهدفَ من بَعثة الأنبياء بأنه إقامة القسط والعدل في المجتمعات ، لما فيه من تأمين السعادة الدنيوية للبشر ، وبالتالي تهيئة أرضيه تكاملهم وسعادتهم الأخروية الخالدة .

الجهة الثانية – النبوة تعرّف سبل سعادة الآخرة

لما كان الهدف الأسمى من خلقه الإنسان ، تحلّيه بالكمالات المعنوية ، وتهذيب النفس وتطهيرها من دنس الشوائب المادية والشهوانية ، ليَبلُغ بذلك أعلى درجات القرب إلى الله تعالى ، وينال به سعادة الأبد ، كما قال تعالى : (**وما خَلَقْتُ الجنِّ والإِنْس إلاّ ليعبدون**)[2] ، أي ليصلوا إلى أعلى مراتب الكمال البشري ، وهي مرتبة العبودية الكاملة لله تعالى ، الضامنة للسعادة الأُخروية .

لما كان ذلك ، وكان هذا لا يُنال إلاّ بالوقوف على المعارف الحقة ، وطُرُق الأعمال العبادية الصالحة ، ومدارج نَبْذ التعلّق بالأغراض الدنيوية الزائلة ، وتنزيه العقل عنْ الانزلاق في مهاوى الأهواء النفسانية المُضلّة ، كل ذلك على الوجه الأتمّ والنهج الأصوَب ، من دون مخالجة شك أو معارضة وَهْم .

كان لابُدّ حينئذٍ – تحقيقا لحكمة الله تعالى في خلق البشر – من إرسال شخص لم يحصل له ذلك التعلّق المانع ، فيعلمهم المعارف الحقّة ويوضحها لهم ، ويزيل عنهم الشُبُهات ويرفعها ويدفعها ويعضُد ما اهتدت إليه عقولهم بِهَدْي الله وفطرته التي فطر الناس عليهم ، ويبين لهم ما لم يهتدوا إليه ، ويُذكِّرهم بالنعيم الموعود ، ويحذِّرهم العقاب وسوء المآل .

ثم يقرر لهم العبادات البدنية والمالية ، والأعمال الخيّرة الصالحة ، ما هي ، وكيف هي ، كل ذلك على وجه يوجب لهم الزُلفى عند ربهم ، وحسن المآب.

وهذا الشخص المفتقر إليه في انتظام أحوال المعاش وسعادة الآخرة ، الذي توجب الحكمة الإلهية إرساله إلى البشر ، هو النبيّ .

* * * * *

---

(1) سورة الحديد : الآية ٢٥ .

(2) سورة الذاريات : الآية ٥٦ .

شبهات منكري البعثة

ظهرت عبر التاريخ مذاهب تُنكر لزوم إرسال الأنبياء على الله تعالى ، وتنفي ضرورته ، واشهرها – عدا الملاحدة المنكرين للخالق – البراهمة – وهي تستدل على ذلك بأدلة – وان شئت قلت شبهات – واهية – نذكر فيما يلي أهم شبهتين منها ربما تتلقّفان على ألسنة بعض أَبناء العصر ، ونجيب عليهما .

الشبهة الأولى

إن الأنبياء إما أن يأتوا بما يوافق العقول ، أو بما يخالفها ، فان جاؤوا بما يوافق العقول لم تكن إليهم حاجة ، ولا فيهم فائدة ، وقد كفانا العقل ما نريد ، وان جاؤوا بما يخالف العقول ، قَبُح إتباعهم ، ووجب ردُهم .

وهذه الشبهة باطلة من جهتين :

الجهة الأولى : إنّا نقول : لم لا يجوز أنْ يأتي الأنبياء (عليهم السلام) بما يوافق العقول ومع ذلك لا يكون عنهم غنى ؟ فإنّ من جملة أهداف الأنبياء أن يعضدوا العقول ويؤيّدوها ويؤكّدوا أحكامها ، لأجل زيادة يقين الناس وثباتهم في طريق الحقّ . وحينئذ تكون الفائدة من بعثهم حاصلة ، وان جاؤوا بما يوافق العقول .

الجهة الثانية : إنّ العقلَ البَشَري قاصر عن إدراك التشريعات الصحيحة التي فيها انتظام المجتمع وسعادته ، كما هو عاجز عن معرفة سبل العبادات الصحيحة المنجية للإنسان عن الوقوع في براثن الشرك ومتاهات الضلال ، كما بيناه في دليل لزوم البعثة .

وعند ذلك لا ينحصر ما يأتي به الأنبياء بما يوافق العقول أو يخالفها ، بل هناك ما لا تدركه العقول ولا تصل إليه ، فيأتي الأنبياء الناس به .

هذا ، وانّ كثيراً من تشريعات الأنبياء الذي يتوهمه الناس قبيحاً ومخالفاً للعقول كالطواف حول البيت سبعة أشواط ، أو رمي الجمار ، أو لزوم الحجاب للمرأة ، أو ذبح الحيوان بقطع أوداجه الأربعة لتذكيته . . . إنّما يخيّل إليهم ذلك في بادئ النظر ، ولكن بمزيد من التدبّر والتأمّل فيها ، تظهر فوائدها النفسية والمعنوية ، وبتقدّم العلوم وترقيها تظهر بجلاء الفوائد والمصالح الكامنة فيها ، وهذا يدل على عجز العقول بذاتها عن إدراك كيفيات العبادات والمعاملات وتفاصيلها .

نعم العقول تُدرك بذاتها حُسْن بعض الأشياء كالعدل والإحسان ، وقُبْحَ بعضها كالظلم والخيانة ، ولكنّ معرفة هذه الأشياء غير كاف في إيصال الإنسان إلى الغاية التي خُلِق لها ، بل هو يتوقف على ما هو أوسع من ذلك ولا يمكن معرفته إلاّ بتعليمٍ من رسل الله تعالى .

الشبهة الثانية

إن إثبات النبوة يستتبع أمراً مُستَقْبَحاً عند العقلاء ، وهو اتباع الناس رجلاً مثلهم بدناً وروحاً، يأكل مما يأكلون ويشرب مما يشربون . وخاصة إذا علمنا أنّ هذه التبعية تكون إلى حد التسليم التام والاستخدام المُطلَق ببَذْلِ النفس والنفيس في سبيل المبادئ التي يدعوهم إليها .

فإذا كانت النُبوة تستتبع مثل هذا الأمر القبيح ، امتنع على الخالق الحكيم إرسال الأنبياء .

جوابها . . . .

ليست هذه الشبهة بالشيء المستحدث ، بل هي تكرار لمنطق المشركين عبر التاريخ ، الذي كانوا يواجهون به رسل الله كما يحكيه القرآن الكريم في عدة آيات منها قوله :

(وَقَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ*وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذاً لَخَاسِرُونَ)[١] .

وقوله تعالى :

(وقالوا مال هذا الرَّسولِ يَأْكُلُ الطَّعام ويَمْشي في الأسواق ؟!)[٢] .

وهذه الشبهة – كما لاحظْتَ – ناشئة من توهم إن الأنبياء كسائر الناس الذين يعيشون بينهم ، من جميع الجوانب ، من دون أن يمتازوا عنهم في شيء منها .

وهو تَوَهُّم خاطيءٌ ، وذلك أنّ الأنبياء وان كانوا مثل سائر الناس في البدن والشَّكل والجانب المادي ومستلزماته ، فهم يأكلون مما يأكلون منه ويشربون مما يشربون ، ويصيبهم المرض والألم والجوع والجراح والحر والبرد وو... كما يصيبُهم ، إلاّ أنّهم يمتازون عنهم في البُعْد الروحي والمعنوي بما أدركوه من معرفة وحَصّلوه من يقين ، بلطف الله تعالى وعنايته ومنّه : **(ولكنَّ الله يَمُنُّ على مَنْ يشاءُ مِنْ عِباده)**[٣] وبما اجتهدوا به من عبادة وزهد في الدنيا وزَهرَتها ، فاتصلوا بعالم الغيب وتلقوا الوحي من السماء ، وكلّمهم رب العزّة والجَلال .

---

[١] سورة المؤمنون : الآيتان ٣٣ و ٤٣ .

[٢] سورة الفرقان : الآية ٧ .

[٣] سورة إبراهيم : الآية ١١ .

وبعد هذا ، أفلا يكون للأنبياء حقُّ التقدّم على البشر ؟ ألا تكون متابعتهم واجبةً في منطق العقل ، وموافقة لحكمته تعالى أتمَّ الموافَقَة ؟ .

وقد أشار الذكر الحكيم في مُحكم آياته إلى هذا الجواب عندما بيّن أن رسل الله كانوا يجيبون به شبهة المشركين هذه ؛ ومن ذلك قوله تعالى :

(قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ، وَلَكِنَّ اللهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ، وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ ، وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ) .[1]

الأمر الرابع

كيف نثبت نبوّة مُدّعي النبوّة

يميل كل إنسان – ميلاً فطرياً – إلى عدم الأخذ بأقوال الآخرين وادعاءتهم ، إلا بدليل يُثْبتها ويُبرْهن على صحته ، وهذا أمر وجداني .

وبناءً على هذا ، لو ادّعى إنسانٌ النبوة والسفارة من قبل الله تعالى ، فما لم يُقم دليلاً يُثْبِتُ صِدقَه في دعواه ، كانت الدعوى فارغة ، ولا قيمة لها في سوق الانقياد والإذعان .

ومن أهم الطرق التي تجلب اليقين بصدق مدعي النبوة ، إتيانه بالمعجزة ، فإنها لا تدع في النفس أدنى ريب في نبوّته ، ولا تبقي للإنسان مفراً عن التسليم له والانقياد إليه .

للوقوف على حقيقة ما ذكرناه ، لابُدّ لنا من البحث في جهتين :

الجهة الأولى : تعريفُ المعجزة وبيان حدودها .

الجهة الثانية : بيان وجهِ دلالةِ المعجزة على صدق المدَّعي .

وإليك فيما يلي البحث في كل منهما .

الجهة الأولى : تعريف المعجزة

المعجزة في اللغة هي كلّ أمرٍ خارق للعادة يَعْجَزُ الناسُ عن الإتيان بمثله .

ولكنّ مرادنا من المعجزة في باب النبوة معنىً أخص من ذلك ، وهو ما يكون دالا على نبوّة الآتي بها ، وان الله تعالى أرسله إلى الناس .

وعلى هذا نُعَرِّفُ المعجزة بأنها :

---

[1] سورة إبراهيم : الآية ١١ .

((أمرٌ خارقٌ للعادة ، مقرونٌ بدعوى النبوّة ، مع المطابقة ، وعَجْزِ الغير عن الإتيان بمثله))[1]

واليك بيان القيود الواردة في التعريف :

١ـ المعجزة خارقة للعادة

الأمور المستحيلة على قسمين :

أ. مسْتحيلةِ عقلاً ، كاجتماع النقيضين .

ب. مستحيلةِ عادةً ، كطلوع الشمس من مغربها .

وليس متعلِّق الإعجاز القسمُ الأول ، لاستحالته بالذات ، وعدم قابليته لتعلِّق القدرة به ، كما سبق . وإنما متعلَّق الإعجاز القسم الثاني ، فإن المعجزات أُمور مستحيلة في العادة ، وليست مستحيلة في العقلْ . **واليك هذين المثالين توضيحاً لذلك :**

(أ) يُعتَبَرُ العمى وفقدان البَصر احد الأمراض المستعصية التي يعسر علاجها . وقد سعى الإنسان قديماً وحديثاً إلى الاستدواء من هذا المرض في بعض حالاته ، فاعتمد طرقا مختلفة ، كانت فيما مضى بدائيّة تُستَخدم فيها الأعشاب الطبية وبعض المراهم والعقاقير ، ثم ترقت لتصل إلى حدود العمليات الجراحية الدقيقة التي تستخدم فيها الأشعة ، وتزال بها أنسجة فاسدة من العين وتستبدل بأُخرى سليمة .

وكل عمليات العلاج هذه – بل وما سيصل إليه الإنسان بِتطوُر التّقنيَّة – تخضع لعوامل لا يمكن تجاوزها :

منها : القوانين الطبيعية : البيولوجيّة والسيكولوجية والفيزيولوجية وغيرها ، التي تتحكم بالبدن : أعضائهِ وأجهزتهِ وأعصابهِ وخلاياه وأنسجته .

ومنها : لزوم الاستفادة من أدوات وتجهيزات مادية أثناء عمليات العلاج ، سواءٌ أكانت من جنس الأقراص أو المراهم ونحوها ، أم من جنس وسائل المعاينة والجراحة التي يباشر بها الطبيب المعالج العضو المريض ، وهي تزداد دقّة بمرور الزمان .

---

(١) أضاف جميع المتكلمين في (المعجزة) قيد الاقتران بالتحدي . وهو عندي محلّ نظر ، لعدم دخالته في تقرير الرابطة المنطقية القائمة بين المعجزة وصدق الدعوى ، التي سيأتي بيانها ، لكفاية دعوى النبوة وعجز الآخرين عن مقابلته : نعم ، التحدي مأخوذ ضمنا في المعجزة ، حيث إنها شيء يفعله المدعي أمام الناس نبوته ، فلسان حالها هو تحديهم بها . وأما أن يصرح بالتحدي ، فلا لزوم له . وغاية ما يمكن أن يقال هو أن التصريح بالتحدي ابلغ في إيقاع اثر الإعجاز ، اعني به جلب إذعان الناس بصدق مدعي النبوة، كما هو حاصل في معجزة القرآن الكريم ، حيث يقول تعالى : (**فأتوا بسورة من مثله**) " البقرة : ٢٣ " لا انه شرط في تحقق المعجزة الدالة على النبوة .

وكلّ هذه الأمور وغيرها يمكن التعبير عنها بالسُّنَن الطبيعية – وان شئت قلت: (العادة) – التي يجري الكون عليها . فلو فرضنا أنّه تمّ إبراء أعمى بواسطة الإيحاءات النفسية أو المواد المشعة مثلا ، لم يكن هذا الإبراء خارقا للعادة لأنه قائم على التجارب والأدوات الماديّة ، جارٍ على وفق القوانين الطبيعية التي ذكرنا بعضها .

وأمّا أنْ يَتمَّ إبراءُ هذا المرض بمجرد الدعاء ، ومن دون مراعاة لشيء من تلك السنن الطبيعية ، فهو أمر مستحيل عادةً ، وإذا اتفق حصوله ، كان أمراً خارقا للعادة الجارية في الطب والحاكمةِ على عمليات التداوي ، ومثل هذا الأمر يسمى **"معجزة"** .

(ب) إنّ نَقْلَ شيء من بُقْعة إلى بقعة أخرى ، يستحيل أن يَتمّ من دون استخدام وسائل تخضع لقوة تحريكٍ ودفع ، سواء أكانت مثل العضلات في الإنسان والدواب أم المحركات في السيارات والطائرات ، أم ما شاكل ذلك .

فإذا حصل أن انتقل جسم كبير من موضعٍ من الأرض إلى موضع آخر يبعد عنه آلاف الكيلومترات ، وبأسرع من لمح البصر ، وبمجرد تمتمة بعض الكلمات كان هذا أمراً خارقاً للعادة الجارية في الحركة ، اعني قوانين الديناميكا والفيزياء وغيرها ، فيكون " **معجزة** " .

ويمكنك بعد هذين المثالين أنْ تستوضح الحال فيما ورد من معجزات الأنبياء وتُدرك إنها وان لم تكن أموراً خارقة للمستحيل العقلي ، إلاّ أنّها أمورٌ خارقة للمستحيل العادي الذي يألفه البشر وجرت عليه السُّنّة الكونية في كلِّ أمر من الأمور .

٢ . المعجزة مقترنة بدعوى النبوة

إنّ الإعجاز الدال على كون الآتي به نبيّاً ، لابد أن يكون مقروناً بدعوى النبوة وذلك لانّ وقوع الأمور الخارقة للعادة ربما يتيسر لغير الأنبياء ، كالمرتاضين ، والأولياء أصحاب الكرامات .

والقرآن الكريم ينقل كرامات لبعض الأولياء ، منهم مريم (عليها السلام) إذ يقول : (**كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقاً قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ**)[1].

وينقل كرامةً عن جليس سليمان (عليه السلام) ، إذ يقول : (**قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِين * قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ**

[1] سورة آل عمران : الآية ٣٧ .

مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ * قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ..)[1].

ونحن – بعد أن اصطلحنا على تسمية الأمر الخارق للعادة ، الذي يَدُلُّ على النبوة ، **بالمعجزة** – نسمي هذه الأمور وأمثالها **كرامات** ، لا معاجز ، لأنها لم تكن مقترنة بدعوى النبوة .

٣ . المعجزة مطابقة للدعوى

يشترط في المعجزة أنْ تكون مطابقةً لدعوى النبيّ ، فإذا قال في مقام الإتيان بالمعجزة : سأفعل كذا ، فلا بد أنْ يقع كما قال ، لا أن يقع أمرٌ آخر .

وذلك لانّ النبيَّ المرسل من قبل الله تعالى ، تُسخَّر له الطبيعة وعالم التكوين ، فكلُّ ما يريد فعلَهُ لإثبات نبوته يقع ، فإذا وقع خلافُه أو ما يعاكسه ، انكشف انّه لم يكن مُسلَّطاً على الكون ، وانّ الله تعالى الخالق والمدبر للوجود ، قد كذَّبه وفضَحَه وبالتالي فليس هو بنبيّ .

وقد نَقَلَ التاريخُ جُمْلَةً من الوقائع حَصَلَت لمُسَيلَمة الكذّاب ، ادّعى فيها أُموراً فحصل خلافُها، ننقل فيما يلي واحدة منها :

قال الطَّبَري في تاريخه :

أَتَتْ (مُسَيلَمة) امرأةٌ تُكنّى بـــ " أم الهَيْثَمْ " فقالَتْ : إنّ نَخلَنا لَسُحق ، وانّ آبارنا لَجُرز ، فَأدْعُ الله لمائنا ونَخلِنا ، كما دَعى مُحَمَّدٌ لأهلِ هَزْمان .

فقل مُسَيلَمة : يا " نَهار "ما تقولُ هذه ؟

فقال نهار : إنّ أهلَ هَزْمان أتَوْا مُحمَّداً ، فَشَكُوا بُعدَ مائهِم ، وكانَت آبارُهُم جُرُزاً ، ونخلهم إنها سُحُق ، فدعا لهم ، فَجاشَتْ آبارُهُم ، وانحَنَتْ كُلُّ نَخلَةٍ قَدْ انتهت ، حتى وَضَعَت جِرانها لانتهائها ، فَحكَّتْ بِهِ الأرْضَ حتى أنْشَبَتْ عُروقاً ، ثُم قُطِعَتْ من دونِ ذلك ، فَعادَتْ فَسيلاً[2] مُكَمَّماً[3] يَنْمى صاعِداً .

قال مُسَيلَمة : كيف صَنَع بالآبار ؟ .

قال نهار : دعا بِسجلٍ ، فدَعَا لَهُمْ فيه ، ثُمَّ تَمَضمَضَ بفَمِهِ منْهُ ، ثُمَّ مَجَّهُ فيه ، فانطَلَقوا بِهِ حتى فرّغوهُ في تلْكَ الآبار ، ثُمَّ سقَوْهُ نَخلَهُم .

---

[1] سورة النمل : الآيات ٣٨ – ٤٠ .

[2] الفَسيل : صغار النخل

[3] مكمّماً : ذو أكمام ، جمع كم ، وهو الغلاف المحيط بثمار النخل .

فدعا : " مُسَيْلَمة " بِدَلْو من ماء ، فدعا لهم فيه ، ثم تَمَضْمَضَ منه ، ثُمَّ مجَّ فيه فنقلوه ، فَأفْرَغوُهُ في آبارهم ، فغارَتْ مياهُ تلك الآبار ، وخوى نخلهم ، وإنما استبانَ ذلك بعد مهْلَكة[1] .

فما فعله مسيلمة ، وإن كان خارقا للعادة ، ولكنه حيث لم يطابق دعواه ، لا يكون معجزة .

٤ . عجز الغير عن معارضتها

لما كانت المعجزة دليل النبيّ على نبوته وإخباره عن الله تعالى ، لزم أنْ تكون مما لا يمكن لأحد الإتيان بمثلها ومعارضتها ، إذ لو أمكن ذلك ، لانقطعت حُجَّته وبطَلَ برهانُ نبوته .

وبهذا تمتاز المعجزة عن السحر والشَّعْبَذَة وما تُنْتِجه الرياضات النفسانية من الآثار الخارقة للعادة ، فإنها جميعها لمّا كانت خاضعة لمناهج تعليمية لها أساتذتها وتلامذتها ، يمتهنها كلُّ إنسان بالجُهْد الدؤوب والممارسة المستمرة ، فتكون قابلة للمعارضة والإتيان بمثلها ، فلا تكون معاجز .

وأما المعجزة ، فليست لها مبادئ تُتَدارس وتُمتَهن بها ، بل تحدث القدرة على فعلها في نفوس الأنبياء تلقائياً من دون تعليم بَشَريٍّ ولا ممارسة جُهد ، بل بتفضُّلٍ من الخالق تعالى ، احكم الحاكمين ، تأييدا لنبيه في دعواه ، فلذا يستحيل على احد معارضة نبي من الأنبياء في معجزةٍ من معاجزه .

ويمكنك أن تلاحظ نموذجاً من ذلك – اعني أنّ ما قام به الأنبياء من خوارق العادات لم يكن مما تعلّموه ومارسوه أو رأوه من قبل – في ما ينقله القرآن الكريم في شأن موسى (عليه السلام) من انه أمر بإلقاء العصى ، فألقاها ، فانقلبت حية تسعى ، ثم قيل له أمسكها ولا تخف ، فأمسكها فإذا هي تعود إلى حالتها الأولى ، ثم أمر بإدخال يده في جيبه وإخراجها ، ففعل فإذا هي تشع نوراً كأنَّها الشمس على البسيطة ، فاعتراه خوف وهلع شديدان من جميع ذلك لعدم معرفته به من قبل ، فأمر بأنْ يَضمّ جناحيْه إلى نفسه فضمَّهما ، فإذا هو يحسّ ببرْد الطمأنينة وسكون النفس .

يقول تعالى : **(فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ * اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ * فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ)**[2] .

---

[1] تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ – ٢٨٥ ط بيروت ، ونقل أيضاً وقائع أخرى فلاحظها .

[2] سورة القصص : الآيات ٣٠ – ٣٢ وذكرت هذه الواقعه في آيات أخرى من الذكر الحكيم لاحظ النمل : ٩ – ١٢ ، طــه : ١٧ – ٢٣ .

وهكذا عندما واجه البحر الأحمر هارباً والمؤمنين به ، من فرعون وجيشه ، فرأى إن سُبُلَ الفرار مسدودة ، إذ البحرُ من أمامه والعدوُّ من خلفه ، خضع لله تعالى داعياً متوسّلاً ، طالباً طريق النجاة ، فجاءه الأمر الإلهي بخرق سنّةِ الطبيعة بضرب البحر بعصاه ، فضربه ، فانفلق فكان كلّ فِرقٍ كالطود العظيم ، وانعقد الماء في قلب الغمر كالحجارة ، فجاز هو وبني إسرائيل البحر .

يقول تعالى : (**فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلاَّ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ * فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ**)[1]

وهذه وأمثالها تُثبت لنا أنّ الأنبياء كانوا يخرقون سُنَنَ الكون من دون تعلُّم وجهدٍ وتدريب ، فلذا لم تكن سحراً ولا رياضة ، ولم تكن بالتالي قابلة للمعارضة .

الجهة الثانية : وجه دلالة المعجزة على صدق المدعي

دلالة المعجزة على صدق مدعي النبوة ، دلالةٌ عقلية برهانية ، منشؤها حكم العقل بأنه يَقبُحُ – وبالتالي يستحيل – على الخالق أن يُسَخِّر الكون بيد إنسان كاذب يقول انه نبيُّ الله ورسوله إلى الناس ، وليس بذاك . لما في تسخير الكون له – حينئذ – من إضلال الناس بإغوائهم على متابعة هذا الإنسان الذي يدّعي السفارة من الله كذباً ، ويأتيهم بتعاليم وشرائع مُختَلَقَة علىّ الله تعالى .

فالعقل – إذن – يقطع بأنّ كلّ من يأتي بمعجزة فهو رسول من الله تعالى إلى الناس صدقاً .

وهذه الدلالة تعتمد على القول باستقلال العقل في تحسينه وتقبيحه ، وإدراكه لحكمته تعالى واستحالة وقوع القبائح منه ، والتي منها إغواء الناس وإضلالهُم ، المستلزمان للعبث في الخلقة .

وأما مع نفي استقلال العقل في هذه الأحكام – كما ترى الأشاعرة – فلا يعود هناك مجال للاذعان بصدقِ نبيٍّ من الأنبياء ، إذ لا يبقى هناك مانع عقلي من أن يكون الله تعالى قد سخر الكون بيد كاذب ، ليفعل المعجزات ويدعي السفارة من الغيب ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

* * * * *

---

[1] سورة الشعراء : الآية ٦٠ – ٦٣ .

الأمر الخامس

صفات النبـــي

يشترط في الأنبياء الاتصاف بجملة من الصفات ، نجمعها في الأمرين التاليين :

١- العصمة

٢- التنزهِ عن المنفرات

ونبحث فيما يلي عن كل منهما .

الصفة الأولى : العصمة

العصمة في اللغة : المنع ، والاعتصام هو الامتناع .

وفي مصطلح المتكلمين ، العصمة : قوة راسخة في النفس (ملَكَة) يمتنع بها الإنسان عن اقتراف المعاصي وارتكاب الأخطاء .

والأنبياء معصومون عن ارتكاب الذنوب عمداً وسهواً ، قبل البعثة وبعدها ، كما هم معصومون عن الخطأ في تبليغ رسالاتهم وبيان ما نَزَل به الوحي عليهم .

والبحث هنا يقع في جهتين :

الجهة الأولى : بيان حقيقة العصمة .

الجهة الثانية : بيان دليل لزوم اتصاف الأنبياء بها .

أ- حقيقة العصمة

إن الامتناع عن ارتكاب قبائح الأفعال ، أمر متفاوت الدرجات بين أفراد الناس وهذا التفاوت مرجعه إلى مجموعة من العوامل ، تُكوِّن في شخصية الإنسان حوافز الاجتناب عن المعاصي ومطلق القبائح .

وتتلخص هذه العوامل بأمرين : التقوى ، والعلم بعواقب الأعمال .

العامل الأول : التقوى الكاملة

التقوى هي حوافز ذاتي يوجد في نفس الإنسان ويدفعه إلى اتقاء وتجنب ارتكاب بعض الأفعال . ومنشؤها اعتقاد وإيمان خاص في صاحبها .

وعلى ذلك ، فللتقوى مراتب مختلفة شدّة وضعفاً وفي جوانب ومجالات متعددة فالإنسان الذي يعيش في بيئة اجتماعية مدَنية ، ويؤمن بلزوم الاحترام المتبادل بين أبناء المجتمع ، ولو

احتراماً ظاهرياً ، تراه يُظهر الانفتاح في وجوه الآخرين ، ويبتدئ من يلاقيه بالتحية ، ويتجنب سَيّء الألفاظ وشنيعها ، ونحو ذلك . وهو يفعل كل ذلك معتقدا ضرورة فعله ولزومه ، ويقبّح - صادقاً - كل من يتخلف عنها ، فهو متّق في هذا المجال ، سمّها - إن شئت - تقوى المعاشرة الظاهرية . وبمقدار ما يكون مؤمنا بهذه المبادئ ، تزداد تقواه وشدة التزامه بها وان كان منحلاً في مجالات أخرى . والإنسان الذي يعيش في بيئةٍ بَدَوِيَّة صحروابة ، ويؤمن بمجموعة من المبادئ والقيم القَبَلية ، كإقراء الضيف ، ورعاية العهد ، ونُصرة الحليف ، ونحوها ، يلتزم بها أيّما التزام ، ويبذل نفسه ونفيسه في سبيلها ، ويتجنب مخالفتها ، فهو مُتَّق في هذا المجال ، وان كان منحلا في مجالات أُخرى .

وبمقدار ما يكون مؤمنا بهذه القيم ، تزداد تقواه والتزامه بها واجتنابه فعل ما يضادها .

والإنسان المعتقد بوجود الله الخالق ، وبأنه أرسل إليه رسولا جاء بتشريعات وتعاليم معينة ، تُولّد تلك العقيدة في نفسه حافزا على الالتزام بها واجتناب مخالفتها وهو الذي نسميه بالتقوى . وكلّما ترسخت تلك العقيدة في ضميرة ، اشتد ذلك الحافز الوجداني ، وقَوِي بالتالي التزامه بها وندر أن يخالفها . ويمكننا أن نطلق على هذه الحالات الثلاث التي مَثّلنا بها ، وأمثالها ، اصطلاح " العِصمَة النسبية " باعتبار أنّ صاحبها يتّقي مخالفة المبادئ التي يعتقد بها ، إتّقاءً غالبياً ، وفي الجملة . كما يمكنك أن تسميها " العصمة العامة " باعتبار وجود هذه العصمة النسبية في كل صاحب مبدأ وعقيدة .

ولو فرضنا أنّ مثل هذا الإنسان - المؤمن بمبدأ وعقيدة ما - قد بلغ الغاية في الاعتقاد بتلك المبادئ ، حتى ما زجت لحمه ودمه ، واستولت على ضميره ووجدانه ، فأنه - والحالة ذي - تبلغ تقواه الحد الأقصى ، ويستحيل أنْ تصدر عنه - عالماً عامداً - ولو مخالفة واحدة لما تمليه عليه تلك المبادئ التي يؤمن بها ، فيكون هذا الإنسان معصوما على الإطلاق . وهي العصمة الخاصة التي نثبتها في الأنبياء وأوصيائهم .

العامل الثاني : شهود عواقب المعاصي

نلاحظ عند عموم البشر ، حتى الذين ينكرون كلّ الأصول والقيم الأخلاقية ، أنّ الواحد منهم إذا علم علماً قطعياً بترتب خطرٍ ماحقٍ على فعلٍ ما ، فإنّه لنْ يُقْدم على فعله أبداً .

فلو فَرَضْنا انه سُنَّ في بلد تَحكُمُه دولةٌ قويةٌ متسلّطةٌ ، قانونٌ قطعيٌّ التنفيذ والإجراء بلا مهادنة ولا تردد ، يقضي بأنّ كل من يغصب دارَ مواطنٍ يُعْدَمُ فوراً فلن يقدم على هذا الفعل احد .

أو علِم إنسان أنّ في السلك الكهربائي العاري الموجود أمامه ، طاقةً كهربائية عاليةِ ، بحيث يساوق مَسَّهُ إياه موته ، فلن يقدم على مسه قطعاً .

ولو قُدّر لإنسان أنْ يعلم – علما لا يعتريه ريب – أنّ جمع الذهب والفضة وعدم إخراج حقوق الله منهما وإنفاقهما في سبيل الله ، إنما هو جمعٌ للنار والجِمار التي سيكوى بها يوم القيامة ، وارتقى علمُه إلى درجة الشهود العياني ، حتى رأى بأمّ عينه ، وهو في دار الدنيا – نفس هذا الذهب والفضة نارا تستعر لتكويه وتحرقه ، فلن يُقْدِم على جمعهما كذلك ، أبداً .

وهكذا هي الحال في أولياء الله ، الذين اجتباهم لسرّه ، وأطْلَعَهُم على غَيبه ، فإنهم يعلمون علما يقينياً بالغاً حدَّ الشهود ، بعواقب كلِّ المعاصي وقبائح الأفعال ، فلا يُقدمون عليها عامدين ، قطعاً .

يقول الله تعالى – مشيراً إلى هذه المرحلة من المعرفة الشهودية :–

(كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ)[١] ، أي لَتَرَوُنّها في دار الدنيا ، لأنه اتبع الآية بـــ (ثم) المفيدة للتراخي ، فقال : **(ثم لَتَرَوُنّها عَيْنَ اليقين)** وهي رؤية يوم القيامة .

قال علي بن أبي طالب (عليه السلام) في وصف أهل التقوى واليقين عند تلاوته قوله تعالى:

(يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ)[٢] :

" فَلَمْ تَشْغَلْهُم تجارةٌ ولا بيعٌ عنه ، يقطعون به أيّام الحياة ، ويهتفون بالزواجر عن محارم الله في أسماع الغافلين ، ويأمرون بالقسط ، ويأتمرون به ، وينهَوْنَ عن المنكر ويتناهون عنه ، فكأنما قطعوا الدنيا إلى الآخرة وهم فيها ، فشاهدوا ما وراء ذلك ، فكأنما اطلعوا غيوب أهل البرزخ في طول الإقامة فيه ، وحقّقت القيامة عليهم عِداتِها ، فكَشَفوا غطاءَ ذلك لأهل الدنيا ، حتى كأنّهم يرَوْنَ ما لا يرى الناس ، ويسمعون ما لايسمعون ...)[٣]

ومن هذا الذي ذكرناه عُلِمَ أنّنا إذا كنا نقول إن الأنبياء وأوصيائهم معصومون ، فإنما نعني به أنّهم ارتقوا في التقوى إلى ذلك الحدّ من الكمال الذي يترفعون فيه عن ارتكاب المعاصي وقبائح الأفعال ، كما قد ترقّوا في المعرفة إلى حدّ علم اليقين وهو مرتبة عظيمة من الشهود ، يرون فيه رأي العين عواقب المعاصي وقبائحَ الصفات ، فيجتنبونها طرّاً .

---

[١] سورة التكاثر : الآيتان ٥ – ٦ .

[٢] سورة النور : الآية ٣٧ .

[٣] نهج البلاغة ، الخطبة ٢٢٢ .

ب . دليل لزوم العصمة

الدليل على لزوم عصمة الأنبياء ، هو أنّ الأنبياء إنما أُرسلوا إلى الناس ليعلموهم شرائع السماء وتعاليمها التي فيها الهداية إلى صراط الحق وسبيل السعادة

وتحقيقُ هذا الهدف يتوقف على انقياد الناس للأنبياءِ وإطاعتهم لأوامرهم ومتابعتهم في أفعالهم ، وهذا مما لا يمكن أنْ يحصل إلاّ بوثوق الناس بالأنبياء ، بمعنى اطمئنانهم – بل يقينهم – بأنّ كلّ ما يصدر عنهم من قول أو فعل تشريعي ، هو عين ما يريده الله تعالى ، ولا يتخطاه قيد أنمُلَة ، وهذا مما لا يمكن تحققه إلاّ بعصمتهم القطعيَّة في جميع الجوانب .

فتحقُّق غرض بعثة الأنبياء – وهو هداية الناس – موقوف على متابعة الناس للأنبياء وانقيادهم لهم ، وهذا موقوف على حصول الوثوق بهم ، والوثوق بهم موقوف على تحقق عصمتهم عن المعاصي والأخطاء ، قولاً وعملاً ، وبدونه تنتقض غاية البعثة ، وتكون لغواً في لغوٍ ، وهو منافٍ لحكمته تعالى .

الاستنتاج

يتضح مما تقدم بيانه في حقيقة العصمة ودليلها ، أمور :

الأول – لزوم عصمة الأنبياء قبل البعثة وبعدها .

أما بعدها ، فواضح .

وأما قبلها ، فلأنَّا نشاهد أن من يدعي إمامةً على الناس ، ويتصدى لقيادة أُمةٍ ، ويأمرهم بمحاسن الأخلاق ، وينهاهم عن مساوئها ، ويطلب منهم أنْ يلتزموا بأمره ونهيه ، لا يَتّبعه الناس ولا ينقادون إليه إذا علموا انه كان في ماضيه فاجراً هتاكاً ، وفاسقاً خوّاناً ، وبالجملة : سالكاً مسلكاً يخالف ما جاءهم به ودعاهم إليه . خاصة إذا كانت المتابعة على نحو التسليم التام ببذل أموالهم وأنفسهم طوع أمره ، وفي سبيل ما يحمله من مبادئ ، كما هو حاصل في النبوة .

الثاني – عصمةُ الأَنبياء في جميع حالاتهم ، أعني في السرّ والعَلَن ، وذلك من جهات :

١ . إنّ الأشخاص الذين يحتلون مواقع القيادة من المجتمع ، لا ينفك الناس عن مراقبتهم وتتبّع أحوالهم وخبايا أُمورهم ، كما أنّهم يكونون محاطين بالكثيرين من الخواص المقربين .

وأمثال هؤلاء ، مهما سعوا في التخفي في جناياتهم أو معاصيهم ، فإنها سرعان ما تشيع وتظهر للملاء ، وتوجب فضيحتهم وانفضاض الناس من حولهم .

٢ . إنّ العوامل المتقدم ذكرها ، التي توجد في النفس ملكة العصمة لا يتفاوت تأثيرها في امتناع صاحبها عن المعصية ، بين سرٍّ وعلن .

٣ . أَثْبَتَت العلوم النفسية الحديثة أن كل فعل يتخفّى الإنسان في القيام به أو يفكّر في فعله ولكن يخشى الإقدام عليه مخافة العواقب الاجتماعية ، يترك أثره في سريرة الإنسان ، وينعكس في باطن شخصيته ، ويبقى هناك مغموراً مضموراً ، حتى يجد لنفسه مُتنفّسا فيظهر من حيث لا يَشْعر صاحبُه ، على صفحات وجهه أو فلتات لسانه أو حركات أعضائه ، فيفضحه .

يقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) : " **ما أضمر أحد شيئاً إلاّ ظهر في فلتات لسانه وصفحات وجهه** "[1] .

وعلى هذا فليست المعصية ، بل حتى مجرد التفكير فيها ، بمعزل عن نفسية الإنسان وشخصيته ، بل لها آثارها السيئة على مُجْمَل تصرفاته وفي جميع حالاته من حيث لا يشعر .

ومن هنا يُعلَم انه يستحيل من الناحية العملية تصوّرُ عصمة إنسانٍ أمام أعين الناس ، وفسقه وفساده وراءها .

٤ . إنّ هناك من الأفعال ما لا تتصور فيه حالتا السرّ والعَلَن ، بل هو من حالات الخفاء دائما ، وهذه مثل الكذب والصدق ، فلا معنى لان يقال فلان صادق في كلامه في العلن وكاذب في السرّ ، بل هو إما متصف بصفة الكذب في كلامه أو الصدق .

فإما أن يقال الأنبياء كاذبون فيما يبلّغونه ، في كل حالاتهم سراً كانت أم علانية وهذا ما ينفيه الدليل ولا يقول به أحد . أو صادقون في ذلك في جميع حالاتهم ، وهو ما نريد إثباته ، وأما التفصيل بين السر والعلانية ، فغير معقول ، وإنما هو بضاعة البسطاء .

الثالث – عصمة الأنبياء عن السهو والخطأ فيما يبلغونه من أحكام ، وفي سائر أمورهم العادية ، كأن يسهو النبي في عبادته ، أو يُخطئ في إقامة الحدّ والعقوبة التي عينها في شرعه ، فيزيد فيها أو ينقص ، أو يَعِد إنسان بموافاته في وقت معين ثم يَنْسى وَعْده ، ويتخلّف عنه ، وأمثال ذلك ، فأن الأنبياء معصومون عنها .

والدليل على ذلك ، برهان حصول الوثوق المتقدم ذكره ، حيث قلنا إنه من دون امتناع صدور المخالفة من النبي لشيءٍ مما جاء به في شرعه ، وامتناع فعله لقبيح من القبائح ، لا يحصل الوثوق في الناس بشيء من أقواله وأفعاله ، فتَبْطُل الغاية من بِعثَته والغرض من إرساله، فلا بُدّ من تحقق العصمة منهم في جميع شؤونهم وحالاتهم .

وهكذا في المقام نقول : إنّ وقوع السهو من النبي في الأمور التي تقدمت ، لا يُبقي في القلوب مجالاً للاطمئنان إلى صحة شيء مما يأتيهم به ليعلموا به ، ولا لشيء مما يفعله ليقتدوا

---

[1] نهج البلاغة ، قصار الحكم ، الرقم ٢٦ .

به ، وذلك بسبب تطرُّق احتمال السهو والخطأ في كل كلام يقوله ، وكل فعل يفعله ، ولا يحصل ذلك الاطمئنان وينتفي ذلك الاحتمال ، إلاّ بِسَدّ باب السهو عليه .

وأما ما نُسب إلى النبي الأعظم من السهو في صلاته ، فهو مُخْتَلَقٌ لا أساس له من الصحة ، لاضطرابه متناً وسنداً ، أولاً . وهو خبر آحاد لا يجوز الاعتماد عليه في بابِ العقائد والأصول، ثانياً . ومخالف لحكم العقل الصريح ، الذي هو أساس النقل ، ثالثاً .

الرابع – إن عصمة الأنبياء عن ارتكاب المعاصي عمداً ، غير سالبةٍ لاختيارهم ، بل العصمة واقعة بإرادة المعصوم واختياره التام ، مع قدرته في الحين نفسه على فعل المعصية .

ويظهر لك ذلك مما ذكرناه في العصمة النسبية ، فهل الطبيب العارف بأن شُرْبَ هذا النوع من السُّم يؤدي إلى الموت قطعاً من دون أن يمكن علاجه ، فيمتنع عن شربه نتيجة هذا العلم القطعي بالعاقبة ، هل – يا ترى – هو مجبور في اجتنابه عن السُّم ، أو انه اجتنبه باختياره التام؟

لا ريب في صحة الثاني وبطلان الأول .

وهكذا الحال في عصمة الأنبياء والأوصياء ، فالعوامل الموجبة للعصمة ، التي جمعناها في التقوى والعلم اليقيني الشهودي بعواقب الأفعال ، إنما توجد في نفس المعصوم الأرضية الصالحة لاجتناب المعاصي والقبائح ، وليست عِلَلاً تامةً لذلك حتى تسلبه الاختيار ، ويكون معها مجرد أداة وآلة .

نعم ، هذا في عصمتهم عن ارتكاب المعاصي عمداً . وأما عصمتهم عن السهو والخطأ ، فهو قهري خارج عن إرادة الأنبياء ، لان السهو والخطأ أمران طبيعيان للإنسان . فالله تعالى ، بإيجاب منه ، يزيل من طبائعهم عوامل الوقوع في السهو والخطأ[1]، حفظاً لغرضه من إرسال الأنبياء ، عن اللغو والعبث والبطلان[2] .

الصفة الثانية : التنزه عن المنفرات

يجب أتصاف الأنبياء ، بكل ما يوجب نجاحهم في غايتهم ، التي هي هداية الناس ، ومن ذلك تنزّهُهم عن جميع ما يُنَفّر الناس عنهم ، والتحلّي بكل ما يوجب انجذابهم إليهم ، سواء فيما يرجع إلى أنسابهم ، أم أبدانهم ، أم عقولهم ، أم أخلاقهم أم سيرهم .

---

(1) وعلى هذا ، فالنبي لا يسهو في حال من حالاته ، لا في الصلاة ولا في غيرها . وإنما التفكيك بينها بتجويز السهو في حالة الصلاة دون غيرها من عباداته ، فتوهم فاسد ، لان منشأ السهو إما هو منزوع من نفس النبي ، فإذن لن يسهوا أبداً ، أو غير منزوع ، وإذن كما يجوز أن يسهو في صلاته يجوز ان يسهو في غيرها .

(2) لا يوجب هذا قدحا في فضيلة الأنبياء ، ضرورة أن غيرهم ليس مؤاخذا على سهوه وخطئه .

واشتراط هذه الصفات في الأنبياء من جهة أنّ وجودها فيهم وتحلّيهم بها ، يهيّء أرضية انقياد الناس إليهم . وبالتالي ضمان نجاحهم في دعوتهم وتحقيق الغاية من بِعثَتِهم . ووجود خلافها فيهم يكون مناقضاً لتلك الغاية ومعطّلاً لدعوة الرسول .

وهذا يعطيك ضابطة كلية في إدراك ما يجب اتصاف الأنبياء به ، ولا ينحصر فيما ذكرناه ، وإنما هو من ابرز مصاديقه .

١ . فيجب تنزُّه الأنبياء في أنسابهم عن عَهَر الأمهات وفجور الآباء ، لان وليد هذه البيوت منفورٌ عنه ، بخلاف وليد البيوت الطيبة ، وسليل الأنساب الطاهرة ، فان القلوب إليه تميل ، والنفوس طوع أمره تنقاد .

٢ . كما يجب تنزه الأنبياء في أبدانهم وخِلْقَتِهم ، عن جميع الأمراض والعاهات الموجبة لوحشة الناس ونفورهم عنه .

٣ . ويجب كذلك تنزه الأنبياء عن نقص العقول ، فلا يتصفوا بالبَلادة ، وضَعْف الرأي ، والتردّد في الأمور ، بل ينبغي أن يكونوا في أعلى درجات الذكاء والفطنة والحَزْم ، كل ذلك للأصل المتقدّم .

٤ . ويجب أيضا تنزّه الأنبياء في أخلاقهم العامة عن سيئها ، كقَسْوَة القلب ، وفظاظة المعاملة والطمع والحسد ونحوها . وتحلّيهم بكمال الخُلُقيات الفاضلة ، مثل: لين العريكة ، والتواضع ، والإيثار ، والحميّة في الحق ، والأمانة ، والصدق ونحو ذلك . وكلّها شرط لاجتماع الناس حوله ، كما قال تعالى في نبيه الخاتم :

(فبما رحمة من الله لِنْتَ لَهُمْ ، ولَوْ كنتَ فَظّاً غليظَ القَلْب لانفَضُّوا من حولك، فاعْفُ عنهُمْ واستَغْفِر لهم وشاوِرهم في الأمر ، فإذا عَزَمْتَ فَتَوكّل على الله ، إنَّ الله يُحِبُّ المُتَوكِلين)[١] .

٥ . ويجب كذلك تنزه النبي في المجال القيادي عن سوء السيرة والمعاملة ، فلا يستبدّ برأيه، بل يشاور أصحابه ، كما قال تعالى: **(وشاوِرْهُم في الأَمر)**[٢] .

ولا يستغل جهل الناس ، بل يسلُك دائماً سبيل هدايتهم وإرشادهم إلى الحق ، كما حصل مع النبي الخاتم عند موت ولده إبراهيم ، إذْ انكسفت الشمس ، فقال الناس : " قد كُسِفَتْ لموت وَلَده " . أوقف النبي مراسم دفنه ، وارتقى المنبر وقال : " **أيّها الناس ، إن الشمس والقمر آيتان من**

---

[١] سورة آل عمران : الآية ١٥٩ .

[٢] سورة آل عمران : الآية ١٥٩ .

آيات الله ، يجريان بأمره ، مطيعان له ، لا ينكسفان لموت احد ، ولا لحياته ، فإذا انكسفا أو أحدهما صلُّوا " . ثم نزل المنبر ، فصلى بالناس الكسوف ، فلما سلَّم ، قال " **يا علي ، قُم فجَهِّز ابني** "[1] .

ومن ذلك أنْ يعامل الناس بالسوية ، فلا يمايز بينهم لِطَبَقَةٍ أو شرف أو مالٍ أو قرابة أو عرق ، وإنما الإنسان بما يحمل من ملكاتٍ فاضلة ، وتقوى وصلاح .

ومنه أيضا أن لا يَسْلُك الأساليب الملتوية والمنحرفة في نشر رسالته كالخديعة والانتقام . وما حصل مع النبي الخاتم في مكة المكرمة بعدما دخلها ظافرا ، وتمكّن من رقاب ألدّ أعدائه الذين كادوا له وطردوه من أرضه وسفكوا دماء خيرة أصحابه يُعدُّ نموذجاً حياً في هذا المجال ، حيث جمعهم وقال لهم : **ما تظنّون أني فاعل بكم** قالوا : " نَظُنّ خيراً ، أخٌ كريم " فقال ، : **فاني أقول لكم كما قال أخي يوسف : لا تثريب عليكم اليوم ، يغفر الله لكم ، وهو ارحم الراحمين ، اذهبوا فانتم الطلقاء**"[2] .

ونختم الكلام بكلمة جامعة عن رسول الله (ﷺ) قال:

" **لا تصلح الإمامة إلاّ لرجل فيه ثلاث خصال :**

١ . ورَعٌ يحجُزُه عن معاصي الله .

٢ . وحِلْمٌ يملك به غَضَبَه .

٣ . وحُسْنُ الولاية على من يلي ، حتى يكون للرعية كالأب الرحيم " .[3]

* * * * *

إلى هنا تبيَّنَت أبرز جوانب مباحث النبوة العامة ، وحان أوان البحث في النبوة الخاصة والذي نقصد منه إثبات نبوة محمد بن عبد الله (ﷺ) على ضوء ما قدّمناه في مباحث النبوة العامة .

---

[1] بحار الأنوار ج ٢٢ ، ص ١٥٦. والسيرة الحلبية ، ج٣ ، ص ٣٤٨ .

[2] بحار الأنوار ج ٢١ ، ص ١٣٢ .

[3] أصول الكافي ، ج ١ ، ص ٤٠٧ .

النبوّة الخاصّة

بعد الفترة

بعد ستة قرون من بعثة المسيح عيسى بن مريم (عليه السلام) في فلسطين رسولا إلى بني إسرائيل ، بُعِثَ **محمد بن عبد الله** (ﷺ) في شبه جزيرة العرب . في أم قُراها مكة رسولا إلى الناس أجمعين حاملا رسالة الهداية والصلاح والسعادة خاتما بها شرائع من تقدم من النبيين ، لتكون شريعة البشر وقانونهم إلى يوم الدين

لمحة تاريخية عن الرسول والرسالة

في سنة ٥٧٠ م ، وفي بيت عريق في العربية ، مشهور بالكرم والسَّخاء ، والسّتر والعفاف ، أعني أسرة بني هاشم ، **وُلد محمدُ بن عبدِ الله بن عبد المُطَّلب بن هاشم ، نَبِيُّ المُستَقبَل** .

نشأ يتيم الأبوين بكفالة جدّه عبد المطلب[1] ثم عمّه أبي طالب ، فاهتما بتربيته والاعتناء به أيما اهتمام ، فنشأ بعيداً عن أجواء مكة الفاسدة وملاهيها وفجورها ، نقي الفطرة ، زكيّ النفس ، هادئ الطباع ، كثير التأمل والتدبّر فيما تناله حواسه من مظاهر الإبداع في الطبيعة الخلاّبة ، سمائها وأرضها ، وآيات العظمة والبهاء في النفوس البشرية ، وفيما يراه من ظلم وجَوْر واضمحلال في قومه وبني جِلْدته .

ولقد تركت بعض جوانب تلك البيئة المتخلفة حضاريا ، آثارها عليه . فنشأ أمياً لا يعرف القراءة ولا الكتابة ، ولم ير أستاذ معلّماً ، ولا مثقّفاً مرشدا ، ولكن – مع ذلك – كانت فطرته الصافية ، وضميره الحيّ ، وعقله المتدبّر ، خير هادٍ إلى الفضائل الخُلُقية والكمالات النفسانية ، فعرفه قومُه بمكارم الأخلاق ، ورأوا فيه كل مظاهر العفّة والنزاهة والصدق والأمانة ، حتى لقّبوه بـــ (**الأمين**) .

ولما كانت سنة ٦٠٩ م . فاجأ قومه بادعائه النبوّة والسّفارة من الله ، وانّه يوحي إليه بتعاليم فيها صلاح الناس وسعادتهم في معاشهم ومعادهم ، وإنها جامعة لشرائع من سبقه من الرسل ومكملة لها ، لتكون دين البشرية الخالد .

وصار **محمد** (ﷺ) يدعو الناس إلى أصولٍ تناقض كل المناقضة ما كانوا يعتقدونه ، وهي تتلخّص بأن الخالق والمدبّر لهذا الكون واحد لا شريك له . على الناس أن يطيعوه ويعبدوه وحده

---

[1] توفي وللرسول من العمر ثمان سنوات .

وينبذوا ما سواه من الأصنام والأوثان والآلهة المختلفة وراءهم ظهرياً ، وأنّ وراء هذه الحياة الدنيوية حياة أخروية خالدة ، فيها يُثاب المطيعون على طاعتهم عطاء ونعيما في الجنان غير مجذوذ ، وفيها يعاقب العُصاة على معاصيهم عقاباً أليماً في نار جهنم ، وبيّن لهم حدود الله التي على أساسها يتقرر المطيعون الفائزون والعاصون المُعذّبون .

ولكن القوم لم يُعيروه آذاناً صاغية ، فواجهوه بشماته واستهزاء ، ثم ازداد عنادهم فآذوه والقلّة التي آمنت به ، وضيّقوا الخناق عليهم ، وحاصروهم ، ثم اشتد مكرُهم ، فكادوا له ليقتلوه، لكنه تمكن من النجاة في اللحظة الأخيرة ومغادرة مكة إلى مدينة يثرب الواقعة على بعد (٤٠٠) كيلومتر إلى الشمال ، حيث كان له بعض الأنصار ، وكان ذلك سنة ٦٢٢ م .

استقر **محمد** (ﷺ) مع أنصاره في يثرب ، وهناك شرع في تقوية بنيان دعوته وتعميمها ، فأرسل الوفود إلى مختلف قبائل العرب وملوك الدول المحيطة بالجزيرة العربية ، يدعوهم إلى دينه ومبادئه ، وخاض – في خِضَمّ ذلك – عدة حروب مع قريش والعرب والروم[1] ، كان النصر حليفه في أكثرها . حتى قويت شوكته ، وكثر المؤمنون به ، فأجْهَزَ على أم القرى مكة وفتحها سنة ٦٢٩ م ، من دون قتال .

ولم تمْض اشهر معدود حتى تمكن من إخضاع أرجاء شبه الجزيرة العربية ، وتوافد الناس إلى الدين الجديد أفواجا ، فبدأ يُعدُّ الجيوش لنشر دعوته خارج الجزيرة ، ولكن المنيَّة وافته قبل إنجاز ذلك ، عام ٦٣١ م .

الدليل على نبوته

ما يَهمُّنا في بحث النبوة الخاصة هو إثبات نبوة **محمد بن عبد الله** (ﷺ) . وقد سبق وانْ قلنا إن كل مُدّعٍ للنبوة لا يُقبل ادّعاؤه إلاّ إذا أتى ببيّنة تُثبته ، وهي – في مثل هكذا ادّعاء – يجب أن لا تَقْصُر عن معجزةٍ خارقة .

ووجه ذلك ما ذكرناه من أنّ الله سبحانه إذا أرسل إلى عباده رسولاً وأمرهم بإطاعته وإتباعه، وجب أن يعزّزه ويؤيّده بالأدلة الجلية الدالة على نبوته . وأجلُّ ما يمكن أن يجلب إذعان الناس وإقرارهم بنبوته هو أن يسلطه على عالم التكوين ، فيخرقَ بيده نواميس الطبيعة . وعند ذاك لن يبقى في الضمائر الحية أدنى ريبٌ في اتصال الآتي بالمعجزة ، بالسماء ، وكونه نبياً محدِّثاً عن الخالق تعالى .

وانطلاقاً من هذا المبدأ ، قَرنَ **النبيُّ** (ﷺ) دعواه بالمعجزة ، وهي على قسمين :

---

(١) قاتل المسلمون الروم في عهد الرسول في معركة مؤتة التي استشهد فيها جعفر الطيار (رضي الله عنه).

الأول : معجزات آنيّة مَرْحلِيّة ، شاهَدَها أهل ذلك الزمان الذين بعث فيهم النبي ، مثلُ : شقّ القمر ، ونبوع الماء بين أصابعه ، وغير ذلك المئات التي نقلتها كتب التاريخ والسيرة .

الثاني : معجزةٌ خالدة أبدية باقية على مر الدهور ، وهي **(القرآن الكريم)** .

وقد أيقن الناس بنبوّته ، مستندين إلى هذه المعجزات ، فآمنوا به ، واتبعوه ، وشيَّدوا أركان دولته الإلهية ، وبقيت معجزتُه الخالدة ، بعد ارتحاله ، برهاناً ساطعاً لجميع الأجيال الآتية إلى يومنا هذا ، والى يوم البعث ، تدل على نبوّته واتصال شرعه بالسماء .

فاللازم علينا نحن ، أن ندرك يقيناً بأن هذا الكتاب الذي تركه بين أيدينا هو معجزةٌ حقا ، فنؤمن به حينئذ ، ونتبعه ، فهل هذا القرآن الذي نشاهده معجزة بتمام حدودها وأبعادها ؟ .

أجل ، هو كذلك . واليك الإثبات .

القرآن معجزة

تقدّم أن للمعجزة حدوداً أربعة ، إذا اجتمعت وتحقّقت كانت دالّةً دلالة عقلية قطعية لا تقبل الريب ، على أن الآتي بها نبي ، وهذه الحدود هي :

١ . أن تقترن بدعوى النبوّة .

٢ . أن تكون خارقة للعادة .

٣ . أن يعجز الآخرون عن الإتيان بمثلها .

٤ . أن تكون مطابقةً للدعوى .

والذي نقوله هو أنّ جميع هذه الحدود متحقّقه في القرآن الكريم .

١ .القرآن مقترن بدعوى النبوة

إقتران القرآن بدعوى النبوة من مُسلّمات تاريخ البشر ، أجمع عليه القاصي والداني ، والعدو والصديق .

كما أنّه صريحُ القرآن نفسه في آيات كثيرة ، منها قوله :

(محمدٌ رسولُ الله)[1] .

٢ .القرآن خارق للعادة

لكلّ شيء عادةٌ وسنةٌ طبيعية تحكمه وتتسلّط عليه ، فهو يجري وفقها ويخضع لقوانينها ، ويستحيل خروجه عنها ، استحالة عادية .

---

[1] سورة الفتح : الآية ٢٩ .

فإبراء المرضى يخضع لمجموعة قوانين تقدّم الإيعاز إلى بعضها ، ويستحيل حصول الإبراء خارج نطاقها ، فإذا حصل كان تطبيباً إعجازياً .

تحريك جسم من مكان إلى مكان آخر ، يخضع لقوانين الحركة الديناميكية ، ويستحيل خروجه عن نطاقها ،فإذا حصل كان تحريكاً إعجازياً.

وهنا نقول :

إن إنشاء المعاني وأدائها بالألفاظ ، يتبع قواعد لغوية اعتبرها البشر ، وقد تفنّنوا قديماً في أساليب البيان والتعبير ، فأبلَغوا وأَصقَعوا وأبدَعوا ، ولكن مع ذلك فأنّ لطاقة البشر في الأداء والتعبير ، حداً تتوقف عنده ، فتعقُم عقولهم عن تجاوزه وتشُل قرائحهم عن تخطّية ، إذ هو غاية العقل الممكن .

فهنا ، إذا جاءنا كلام – مركب من نفس الحروف التي نستعملها ويخضع لعين القواعد التي اعتبرناها – ولكن مع ذلك تركع عنده عقول البشر ، وتذوب دونه مشاعرهم وأحاسيسهم وقرائحهم الوقّادة وأذهانهم الصقلية وتأملاتهم العميقة ، وبالإجمال : يبلغ حداً ليس في وسع الموجود الممكن إنشاؤه ، كان هذا الكلام خارقاً للعادة ، فهو كلام إعجازي ، وأن شئت قلت : هو كلامٌ ، لكن ليس من جنس كلام المخلوق .

هذا بعينه ما ندعيه في القرآن ، فأنا نقول انه كلامٌ ليس في وُسْعِ مخلوق الإتيان بمثله .

وليس من شيء أدل على صدق هذا الادعاء من تحققه عيانا ومشاهدة . وهذا هو القرآن أمامنا ، وهذه عقول المخلوقين أمامنا ، هل يقدر على إنشاء مثله أحد ؟ كلا ، لا .

ولقد بَهرَ هذا القرآن مُذْ نزَلَ إلى يومنا هذا ، جهابذة لغة العرب ، وأساطين أهل الأدب والفكر من البشر ، في فصاحته وبلاغته وتأليفه وأسلوبه وعمق معانيه حتى كأنه المحيط الذي لا يُدْرك آخره ،ولا تنفذ لئالؤه ، ولا ينْضُب ماؤه ، فأحسّوا بضعف فطرتهم أمامه ، ووجدوا في نفوسهم ما يَغْمُر قواهم الإبداعية ويخذلها ، مصادمةً ، لا حيلةً وخداعاً ، فأدركوا وأيقنوا استحالة أن يكون من إنشاء مخلوق .

وهذا برهان ساطع على كون القرآن خارقاً للعادة[1] .

---

(1) وهذا هو المسلك الصحيح الذي ينبغي سلوكه في إثبات إعجاز القرآن ، دون تمحّل الأساليب التحليلية لاستخراج حقيقة اعجازه ، لان هذا القرآن اذا كان خارقا للعادة ، وفوق طاقة المخلوقين ، فكيف تصل العقول الى كنه اعجازه ؟ .

نعم ، غاية ما يمكن للعقل القاصر سلوكه ، هو ان يحاول استخلاص الجوانب الاعجازية .في القرآن ، كالفصاحة والبلاغة والنظم والاسلوب والكشف عن المغيبات وتشريعاته وو . وكلها تقع في اطار بيان المجالات التي اعجز فيها القران. ولكن هذا الشيء وسر أعجازه شيء اخر . ولو كان بامكان عقولنا كشف لغز الاعجاز لامكننا انشاء كلام مثله .

ومن هذا المنطلق تحدى القرآن المخلوقين أجمعين على أن يأتوا بمثله ، بل بعشر سور مثله، بل بسورة من مثله ، إمعاناً في تضعيف طاقة البشر ، وتأكيداً لإعجاز القرآن وانتسابه إلى الله تعالى وصحة رسالة **النبي الأكرم** (ﷺ) فقال :

***(قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الأنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً)**[1].

*** (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ)**[2]

*** (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)**[3]

٣ . عجز البشر عن الإتيان بمثله

من البديهي أنَّ من يأتي بعقيدة تصادم عقائد الناس وتُبطِلُها ، بل ترميهم بالكفر وتجعل مصيرهم إلى جهنم والعذاب الدائم ، وتحقّر معبوداتهم بأشنع ما يكون ، بل تسحب من تحت أرجلهم بساط المال والثّروة والسلطة والقيادة ، من البديهي أن يواجهوه بما أوتوا ، ولا يتركوا حيلةً وسبيلاً يمكّنهم من النيل منه وإبطال دعوته إلاّ سلكوه .

وهذا بعينه ما واجهته الرسالة الإسلامية التي جاء بها **النبي محمد** (ﷺ) من قريش والعرب فَلَقَدْ جاءهم بكل ذلك ، ثم قال لهم إنّ دليل صحة ما أدَّعيه هو هذا الكلام القرآني ، فأتوا بمثله إن كنتم قادرين .

وقد كان العرب أهل فصاحة وبلاغة ، والقرآن الذي تحداهم وأبطل عقائدهم بهِ مؤلّف من نفس الحروف التي هي المادة الأولى لكلامهم ، فكان أمامهم طريقان لا غير لمواجهته :

طريق سهل بسيط يتمثل بإنشاء كلامٍ مثل القرآن في الفصاحة والبلاغة والإتقان .

طريقٌ صعبٌ وشاق ويتمثلّ بمحاربته ومسايفته حتى يحصل لهم الظَّفرُ عليه .

ولكنهم عدلوا عن ذاك الطريق السهل . وسلكوا هذا المسلك الوعر ، وما فيه من هلاك أموالهم وإهدار دمائهم وسبي نسائهم وذراريهم . فعدولُهم عن ذلك الأمر الأسهل إلى هذا الأمر الأصعب ، دليلٌ على عجزهم عن المعارضة ، إذ العاقل لا يختار الأصعب إلاّ مع عدم إنجاع

---

[1] سورة الإسراء : الآية ٨٨ .

[2] سورة هود : الآية ١٣ .

[3] سورة البقرة : الآية ٢٣ .

الأسهل ، خاصة إذا علمنا أنّ زمام تواصي اللغة العربية كانت بأيديهم ، وكانت المبارزة في إنشاء إبداع الكلام فنّهم الرائج وشُغلَهم الشاغل .

وهكذا القرآن اليوم ، يُكَفّر كلَّ من يدين بغير الإسلام ، ويصرّح بأنَّ مصيره إلى جهنم وبئس المصير ، ويُبطل مناهجهم التشريعية وقوانينهم الوضيعة ، ويدعو شعوب العالم المظلومة إلى الثورة ودكّ عروش المتكبرين ، وهو يقول إن دليل صدِقه في كل ذلك هو القرآن نفسه ، ويتحداهم على الإتيان بمثله إن كانوا قادرين

ولكن رغم ما توصّلت إليه الحضارة البشرية اليوم من رقي وتمدن وتوسع مذهل في حركة الفكر والنشاط الجامعي والثقافي والإعلامي ، رغم ذلك – لا يجرُؤ احد على المنازلة في حلبة التحدي البلاغي ، بل يسلك أعداء الإسلام الطريق الأصعب المليء بالمكاره والآلام الذي فيه إتلاف مليار اتهم ، وتهديد اقتصادهم وبُنى مدنيّتهم ، وما ذلك إلاّ لعلمهم اليقيني بعجز القدرة البشرية عن الإتيان بكتاب وآيات مثل القرآن الكريم ، بل بسورة من مثله وان كانت سطراً واحداً **(كسورة الكوثر المباركة)** .

٤ .القرآن مطابق للدعوى

إن لسان حال الرسالة ينطق بأن **الرسول الأكرم** قال للبشرية جمعاء :

إني آتيكم بكلام فيه الهدى والنور ، على غاية الإتقان لفظا ومعنى إلى حد الذي تعجزون فيه جميعا – ولو ظاهركم الجنّ – عن الإتيان بمثله ، ليكون دليلا على نبوتي .

وحيث قد أثبتنا أنّ القرآن خارقٌ للعادة ، وانَّ الخلق جميعا عاجزون عن معارضته ، يثبتُ انّه مطابق للدعوى .

وبذلك يظهر أنَّ جميع حدود المعجزة متحقّقة في **القرآن الكريم** ، فيكون معجزة ودالا دلالة قطعية لا تقبل الريب على نبوّة **رسول الله محمد بن عبد الله** (ﷺ) .

سؤال وجوابه

السؤال

إن ما ذكرتموه في وجه إعجاز القرآن ، لا يمكن أن يُدركه إلاّ العرب ، بل الضالعون منهم في اللغة ، وأما غيرُهم فلا سبيل له إلى معرفته وإدراك أنّ **القرآن** معجزة .

الجواب

الدليل الذي أثبتنا به إعجاز **القرآن** ، يُثْبتُ ذلك لكلّ إنسان ، عربيّ وغير عربيّ ، ووجهُ ذلك أن غير المتضلعين باللغة العربية ، أو غير الناطقين بها ، إذا علموا أنّ جهابذة أهل اللسان قد

عجزوا عن معارضة **القرآن** ، مع توفّر جميع الدواعي في أنفسهم لمعارضته ، يُدْركون عند ذاك انه مُعْجَزٌ ، وانه لو كان من جنس كلام البشر لقدروا على مثله وعلى أفضل منه . تماماً كما أن السَّحرة لما عجزوا عن معارضة **موسى** (عليه السلام) في معجزة عصاه ، عَرف غيرهم أنّ ما فعله موسى معجزة وليس بسحر ، لأنه لو كان سحراً لعارضه السَّحَرَةُ بمثله .

هذا ، وإنّ المستشرقين قد غاصوا في مباني اللغة العربية وأُصولها وقواعدها وفنونها ، وأسسوا معاهد وجامعات للإستشراق ، وهم يدركون تمام الإدراك تحدّي القرآن ، ومع ذلك سلكوا في مواجهة هذا الدين طريق الدسائس والأكاذيب ، وبذلوا جهوداً وأموالاً طائلة جدا في سبيل تشويه الحقائق التاريخية وتزويرها ، وتربية مَنْ هم على شاكلتهم من أبناء العربية – ولا يزالون كذلك إلى الآن – بُغْيَةَ النيل منه وإبطاله ، من دون أن يَجْرُؤوا ولو مرةً في الزمان على معارضة القرآن . وهذا أدل الدليل لكل إنسان –عربياً كان أم غير عربي – على كونه معجزة ، وكونه كلام الخالق تعالى لا كلام المخلوق .[1]

* * * * *

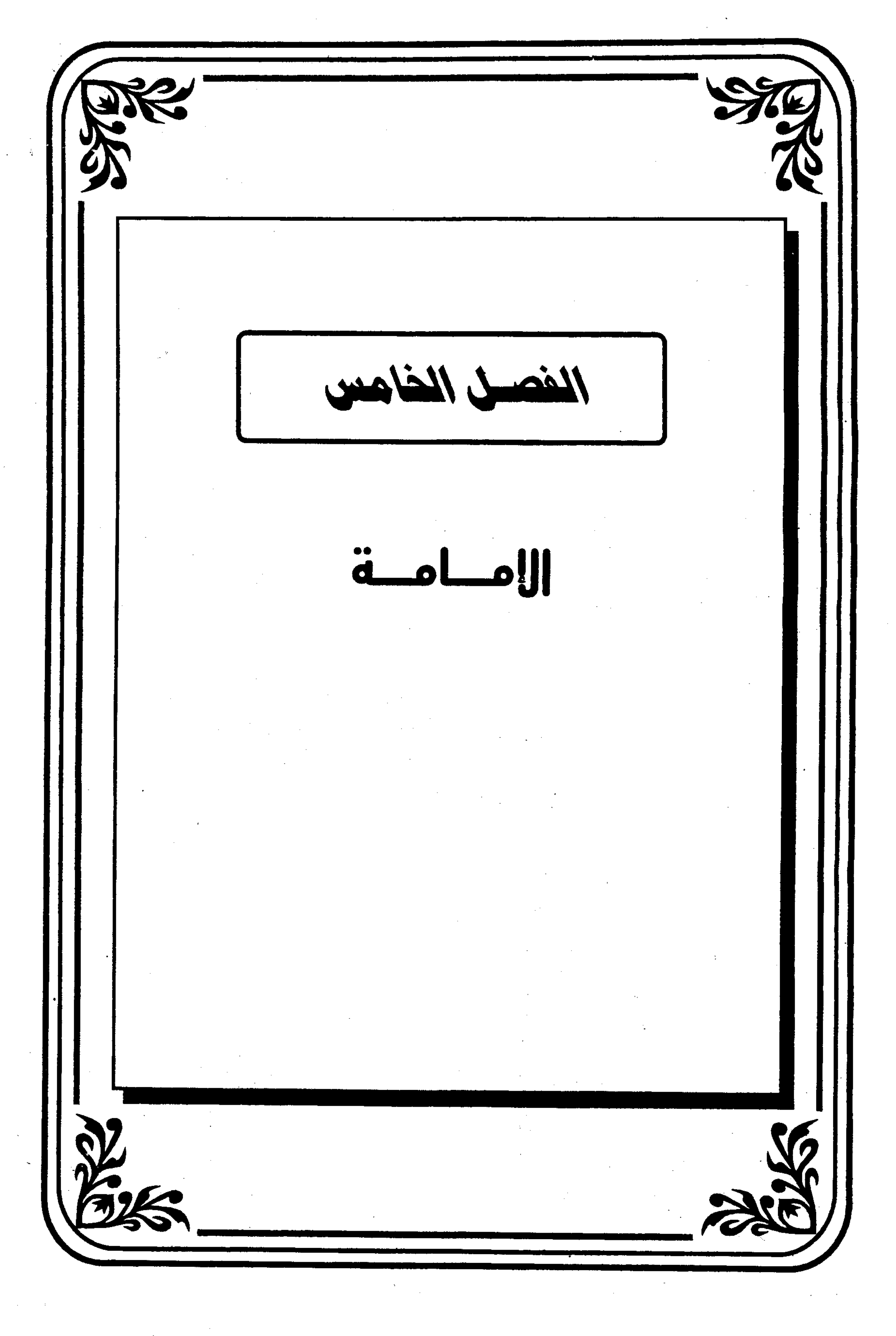
وإلى هنا ينتهي البحث في النبوّة بقسميها .

ونشرع فيما يلي بالبحث في الإمامة

* * * * *

---

[1] ولك أن تعيد – بأشد منه – في دول الكفر والاستعمار العالمي التي ترى الإسلام ديناً خطيراً يهدد كيانها ومطامحها التوسّعية ، وقد ألمعنا إلى ذلك فيما تقدّم .



الفصل الخامس

الإمامة

تعريف الإمامة

الإمامة : " ولاية إلهيّة، عامة، خلافة عن الرسول "

المراد من إلهيّة : أنّها بتفويض وتنصيص من الله تبارك وتعالى .

ومن عامّة : شمول وظائف الإمام التشريعية والإجرائيّة لشؤون الدين والدنيا أجمع .

ومن خلافة عن الرسول : الإمامة المنفردة عن النبوة ، التي هي محل بحثنا ، لا الإمامة المجتمعة مع النبوّة ، فان النبي – وهو الموحى إليه لتبليغ رسالة الله – قد يكون ذا وظيفة إرشادية فحسب ، وقد يكون – إضافة إلى تلك – إماما ذا ولاية إجرائيّة .

واستيفاء البحث في المقام ، يتوقف على بيان الأمور التالية مُقَدَّمَةً :

١ . الإمامة من أصول الدين .

٢ . وظائف الإمام وصلاحيّاته .

٣ . مواصفات الإمام .

٤ . كيفيّة تعيين الإمام ، وأنه لا يكون إلاّ بالنصّ الشرعي .

فإذا اتضحت هذه المقدمات ، ننتقل إلى المقصود من هذا الأصل ، وهو يقع ضمن أبحاث ثلاثة :

البحث الأول – أنّ الإمام بعد **رسول الله** (ﷺ) **هو علي بن أبي طالب** (عليه السلام) .

البحث الثاني – الأئمة بعد عليّ (عليه السلام) .

البحث الثالث – ولاة الأمر والحُكّام .

ثم بعد الفراغ من هذه الأبحاث ،نطرح سؤالاً مهما كثير التراداد على الألسن ، حول خلاف المسلمين في الإمامة ، وتجيب عنه جوابا قالعا لكل رَيْبة ، وشافٍ من كلّ شكّ ، بإذنه تعالى .

واليك فيما يلي بيان كل من هذه الأمور .

* * * * *

الأمر الأول – الإمامة من أصول الدين

بعث الله **النبي محمداً** (ﷺ) بشريعة خاتمة لما تقدّمها من الشرائع ، وعامّة لجميع البشر على اختلاف طوائفهم وأعراقهم ، لتكون دين الله الخالد لجميع شعوب العالم .

وقد أدّى **الرّسول الأكرم** (ﷺ) ما كان مُقَدَّراً له من بيان أصول الدين وفروعه وتشكيل نواة المجتمع البشريّ الإسلاميّ الصالح ، أدّاه بالتمام والكمال ، ثم ارتحل إلى ربّه .

ارتحل **الرسول الأكرم** والرسالة لَمّا تستكمل بعدُ جميع أهدافها لانّ غايتها القصوى لم تكن لتستوعبَ حياةُ **النبيّ الأكرم** بلوغَها . فكان والحال هذه ، لابدّ من قيام أشخاص كاملين ، بعد **النبي الأكرم** ، بإكمال المسير الذي بدأه ، بأن يُبَيِّنوا جميع أحكام شريعة الله تعالى ، وينشروا دين العدل الإلهي ، في كافّة مجالاته : الإدارية والاقتصادية والأمنية ، بين الناس ، إلى أن تتحقق كامل أهداف الرسالة ببسط شرع الله في جميع أصقاع المعمورة .

وهؤلاء الأشخاص هم **الأئمة** – ووجودهم يُعَدّ – في منطق العقل – من أوجب الواجبات ، إذ بدونهم تبقى الرسالة مبتورة ، ولا تنال هدفها الذي لأجله أُرسلت . وتنتفي بالتالي فائدة بعثة النبي الخاتم وتكون لغوا وعبثا . والله تعالى حكيم ، منزّه عن فعل ذلك .

وبهذا يتضح أنّ ضرورة الإمامة لا تقلّ عن ضرورة النبوّة ، بل هما متلازمتان لا تنفك إحداهما عن الأخرى . فتكون الإمامة – حينئذ – من أصول الدين ، والاعتقاد بها من أركان العقائد الإسلامية .

الأمر الثاني – وظائف الإمام وصلاحياته

قد ظهر لك مما تقدّم أنّ الإمامة – في حقيقتها – استمرار لوظائف النبوّة ، في كافّة مجالاتها، وان المسؤوليات التي تقع على عاتق النبيّ ، هي نفسها الواقعة على عاتق الإمام ، وبالتالي ، فالصلاحيات التي يتمتع بها النبي ، والمجالات التي يحق له فيها إعمال أمره ونهيه ، وعلى البشر إطاعته ، هي نفسها للإمام .

نعم ، يمتاز النبي عن الإمام بأن النبي يقول ما يقوله ، ويفعل ما يفعله بوحي وإرشاد مباشر من الله تعالى . بينما الإمام يقول ويفعل بتعليمٍ مُسبَقٍ من النبي .

ويمكن للمتتبع في سيرة **الرسول الأكرم** (ﷺ) أن يستكشف المسؤوليات التي كان يتولاّها ، والصلاحيات التي كان يتمتع بها ، وبالإمكان تلخيصها في الأمور التالية :

١ . تفسير كتاب الله العزيز ، وشرح مقاصده ، وبيان متشابهاته ، وتقرير قِصصهِ وحِكَمِه وأخلاقه وعقائده وبراهينه .

٢ . بيان حكم الله تعالى في الموضوعات التي كانت تحدث وتستجد ولم يكن قد نزل فيها حكمٌ مُسبَق .

٣ . صيانة الدين في عقائده وشرائعه ومفاهيمه ، عن الشُبُهات المُضلّة والتشكيكات الباطلة التي يثيرها أعداء الإسلام من الكفار والمنافقين .

٤ . صيانة المسلمين عن الانحراف في عقائد الدين وشرائعه ومفاهيمه ، بمراقبتهم المستمرة على جميع هذه الأصعدة وتصحيح أية أخطاء تظهر في أفكارهم وأفعالهم .

٥ . حفظ الوحدة بين أبناء المجتمع الإسلامي المتعدد الطوائف ، حيث كانت تظهر بين الفئة والأخرى ، من بعض الأفراد ، بعض النزعات القبليّة والأهواء الجاهلية الموروثة .

٦ . إدارة أمور الدولة الإسلاميّة التي أوجد (ﷺ) نواتها ، في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ، في جميع آفاقها وأبعادها .

وبناء على ما قدّمناه لك ، يكون **الإمام** مسؤولاً عن هذه الوظائف ، ومتمتعاً بنفس هذه الصلاحيات الإجرائية .

الأمر الثالث – مواصفات الإمام ومؤهلاته

الآن وقد وقفت على حقيقة الإمامة ومكانتها ووظائف الإمام وصلاحيّاته ، يمكنك أن تدرك ما يلزم أن يتصف به الإمام من مؤهلات وما يشترط أن يكون فيه من مُواصَفات . وهي ، بعبارة جامعة : كلّ الكمالات التي يُشترطُ اتصاف النبي بها ، وأبرزها : العصمة ، والإحاطة بأصول الشريعة وفروعها ، والمعرفة التامّة بكتاب الله وسنّة نبيّه ، وقدرته على دفع الشبهات وصيانة الدين ، والحكم بالعدل .

فلو لم يكن الإمام معصوما عن المعصية والخطأ – كالنبيّ – فكيف يكون مبيّناً لشريعة الرسول وهاديا للناس إلى الحق ، حيث لا يؤمن – حينئذٍ – من كذبه أو خطائه ؟ . وكيف يكون له على الناس حق الطاعة والتسليم التام ؟ .

ولو لم يكن الإمام عالماً بأصول الشريعة وفروعها ، لكان حاكما بالظن والاستنباط والري القياس والاستحسان ، ومع هذه ، كيف يكون صائناً للدين من الانحراف في شرائعه وعقائده ومفاهيمه . وكيف يقضي بالحق والعدل بين الناس ؟

شبهة

قد يقال بأن العلم بسنة **الرّسول الأكرم** (ﷺ) وأحاديثه الشريفة ، كافٍ **في الإمام** ، خصوصا مع تصريح **القرآن الكريم** بتحقق إكمال الدين وإتمام النعمة . في آية كريمة نزلت **على الرسول الأكرم** (ﷺ) في أواخر حياته المباركة ، وبالتحديد في الثامن عشر من ذي الحجة من السنة

العاشرة للهجرة ، وهي قوله سبحانه : **(الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الأِسْلامَ دِيناً)** .[1]

فإذا كان الدين كاملا برحلة **الرسول الأكرم** ، كفتنا سُنّته الشريفة ليعمل المسلمون وأئمتهم بها، ولاشيء وراءها يحتاج إلى بيان وقيم عليه .

جوابها

إن **الرسول الأكرم** (ﷺ) لحق بالرفيق الأعلى ، ولمّا يُبيِّن سوى جزء يسير من الأحكام يتناسب والظروف المكانية والزمانية ، والموضوعات التي كان يواجهها المسلمون آنذاك . وهي مما لا يمكن أن تكفي بحال – على فرض صيانتها من الدّس والتحريف – في هداية الأمة وجميع شعوب العالم ، في جميع الأزمان المستقبلة . فإذا فرضنا وقوع الدّس والتحريف فيها – كما قد حصل فعلاً – لم يبق للاعتماد عليها مجال .

وأما الآية الكريمة المذكورة ، فان ظرف نزولها والقرائن الموجودة فيها ، تدل على أنّ المراد من إكمال الدين وإتمام النعمة ، أحكام أصول الدين ودعائمه ، وضمان استمراريته وبقائه، بإبطال ما كان يطمع فيه المنافقون – الذين هم كافرون في الواقع – من تَزَلْزله وبطلانه بوفاة الرسول الأكرم ، كما هو شأن كل الدّعَوات الدنيوية ، فإنها تفنى بموت دُعاتها . تمّ ترسيخه وإحكامه بإعلان **عليّ بن أبي طالب** – في ذلك اليوم الذي نزلت فيه الآية الكريمة – إماماً وخليفةً على المسلمين بعد **رسول الله** . وبذلك يئس الذي كفروا ، وتمت النعمة على المسلمين .

هذا ، ولكن أهل السنة – إنطلاقاً من فهمهم المغاير لحقيقة الإمامة ، حيث إنهم يعتقدون إنها سياسة زمنية لرعاية شؤون المسلمين الدنيوية ، كما نعهده من رؤساء الدول – لم يشترطوا في الإمام تلك الكمالات التي اشترطناها ، بل اكتفوا باشتراط:

- **أن يكون بالغاً عاقلاً مسلماً ، سليم الحواسّ والأعضاء .**
- **أن يكون قُرَشياً** . لما رووا عن **الرسول الأكرم** (ﷺ) انه قال : **(لا يزال الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشَرَ خليفة كلّهم من قريش)** .[2]
- **أن يكون من العلم بمنزلة من يصلح أن يكون قاضياً من قضاة المسلمين** . وبعضهم اكتفى بان يكون عالماً بما يلزمه من فرائض الدين .
- **أن يكون شجاعاً ، بصيراً بأمر الحرب ، وإدارة الدولة .**

---

[1] سورة المائدة : الآية ٣ .

[2] صحيح مسلم ، ج ٦ ، كتاب الإمارة ، باب الناس تبع القريش ، ص ٣ .

– أن يكون عادلاً . واكتفى بعضهم بان يكون متقيا لله في الجملة ، وجوّز بعضهم كونه فاسقاً وجاهلاً ، كما يأتيك .

وقد عرفت أنّ شأن الإمام ومقامه أعلى وأعظم من مجرد إدارة الدولة ، وانه – بالأصل والأساس – مسؤول عن بيان شريعة الله ، وإكمال مسيرة الرسالة باتجاه هدفها الإلهي الذي لأجله أرسلت . ولا يقوم بأعباء ذلك سوى شخص مثالي له ما للنبي من الصفات والكمالات ، بلا أدنى تفاوت سوى في الإيحاء إليه .

الأمر الرابع – كيفية تعيين الإمام

مما بيّناه في حقيقة الإمامة ، وان الإمام يجب أن يكون شخصاً مثاليّاً من الأمة له القابلية لتحمل أعباء وظائف النبوّة ، وإكمال المسيرة التي بدأها رسول الله (ﷺ) إلى الغاية التي أرادها الله تعالى ، وهي نشر الدين ووراثة المؤمنين للأرض والحكم بالعدل بين الناس ، وهداية البشر إلى الكمال الذي خُلقوا له .

ومما يستلزمه ذلك ، من لزوم كون هذا الشخص معصوماً عن المعصية والخطأ ليكون مفروض الطاعة على الناس ، وكونه عالماً تاماً بأصول الشريعة وفروعها ، وعارفا كمال المعرفة بكتاب الله وسنة الرسول ، وغير ذلك مما تقدم .

من جميع ذلك ، يظهر أنّ مثل هذا الشخص المثالي لا يمكن نصبه إماماً على الناس إلاّ بتعيين من الله تعالى . ولا تتحقق إمامة احد – بالمعنى الذي بيّناه لك – بإيكال أمر تعيينه إلى الناس بالانتخاب وغيره .

ولكن أهل السنة ، انطلاقا من فهمهم المغاير لحقيقة الإمامة ، سلكوا مسلكاً آخر في كيفية تعيين الإمام ، فقالوا بأنه ينتصب نصباً شرعياً تجب فيه إطاعته ، بأحد الطرق الثلاثة التالية :

١ . البَيْعة : وهي تعني الانتخاب ، ولكن لا بصيغته الديمقراطية المعروفة في أزماننا هذه ، بل بأن يصفّق المسلمون بيد المُرَشّح ، قائلين له : بايَعْناك بإمرة المسلمين ، أو نحو ذلك . وتكفي مبايعة شخص واحد من وجهاء المسلمين له ، ليتعيّن خليفةً مفروض الطاعة . كما حدث في تعيين أبي بكر للخلافة ، فانه ولم يبايعه احد في السقيفة إلاّ عمر ، وأما بقية الحاضرين ، فمنهم من ضُرب حتى أُدمي ، ومنهم من سكت عن الاعتراض ثم بايع خوفاً على نفسه .

وقال بعضهم : بل لابُدَّ في عقد الخلافة مبايَعَةً من خمسة أشخاص ، يعقدها احدهم برضا الأربعة ، لأن أبا عُبَيدة الجرّاح ، وأسَيْد بن حضير ، وبشْر بن سَعْد وسالم مولى أبي حُذَيْفَة ، تابعوا عُمَر في بيعته لأبي بكر قبل خروج الناس من السقيفة .

ولم يتأنّ أبو بكر بعد هذه البَيْعة المختصرة ، في التصدّي للحكم ، ولم ينتظر مبايعة الأصحاب – في المدينة وفي الأقطار – له .[1]

٢ . **الاستخلاف والعهد** : فإذا عيّن الخليفة شخصاً – كائناً من كان – للإمامة من بعده ، انتقل الأمر إليه بعد موته أو خَلْعِه نَفْسَه .[2]

ومن هذا القبيل كانت خلافة عمر ،حيث إن أبا بكر دعا عثمان بن عفان ، فقال له : " أُكتُب عهدي " فكتب عثمان :

" بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما عهد به أبو بكر بن أبي قحافة ، آخر عهده في الدنيا ، نازحاً عنها .. أني استخلف عليكم عمر بن الخطاب ، فإن تروه عدل فيكم ، ظنّي ورجائي فيه ، وإنْ بدّل وغيّر فالخير أردتُ .. "[3].

٣ . **القهر والاستيلاء** : فإنّ من يتصدّى للإمامة بالحرب والنار ، ويقهر الناس بشوكته ، تنعقد له الخلافة ، وان كان فاسقا أو جاهلاً[4] .

وهذه الأمور بغنىً عن التعليق عليها . وإنما نكتفي بالإشارة إلى أنها كما يظهر وَحيّاً لكل من يواجهها – وُضِعَت على أساس تصحيح خلافة بعض الخلفاء ، ولم ينطلق واضعوها من أساس فكري منطقي لتُصَحِّحَ عليه خلافة الخلفاء – إن طابقته – كما كان ينبغي .

إنّ حقيقة الإمامة – التي عرّفناك عليها – وعظمة المقام الذي يتولاّه الإمام ، لا يمكن أن يُستَوفيا – بمقتضى ابسط المحاسبات العقلية – بهذه الطرق التي ذكروها . بل أن ترك الشارع المقدّس الأمة بلا راعٍ . أمر مرفوض في منطق العقل ، ومحكوم باستحالته على الحكيم تعالى ، وان هو إلاّ كتَرك قطيع الضأن في مفاوز الهلاك ومرامي المجهول ، فريسة أنياب الذئاب ، بلا قيّوم عليها يحرسها ويكلؤها فكيف يسوغ لجماعة السنّة إن ينسبوا إلى الله تعالى هذا الإهمال

---

(1) لاحظ ما قاله إمام الحرمين الجويني في الإرشاد ص ٤٢٤ ، وما ذكره الماوردي في الأحكام السلطانية ، ص ٦ – ١٧ (ط الخانجي بمصر) وما ذكره ابن قتيبة من وقائع السقيفة المحزنة في الإمامة والسياسة ، ج١ ، ص ١١ . وما ذكره الطبري منها في تاريخه ج ٢ ، ص ٤٥٩ .

في وقائع السنة الحادية عشر للهجرة .

(2) شرح المقاصد ، للتفتازاني ، ج٢ ، ص ٢٧٢ ط اسطنبول .

(3) الإمامة والسياسة ج١ ، ص ١٨ ورواه ابن سعد في طبقاته الكبرى ج ٣ ص ٢٠٠ وابن الأثير في تاريخه " الكامل " ج٢ ص ٢٩٢ باختلاف يسير .

(4) شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٧٢ .

والتهاون والتضييع لرسالته وهدايته ، مع عنايته ببيان أحكام موضوعات قد تبدو تافهة في معيشة الإنسان ؟ إن هذا مما يقضي منه العجب .

غير أنّا نعتقد بحزم ، ثبوتياً – كما مرّ عليك – وإثباتياً – كما يأتيك – أنّ **الرسول الأكرم** (ﷺ) لم يترك أمّته إلاّ وقد عيّن لها رعاتها المثاليين ، وقادتها الربّانيّين ، ليخلفوه في إكمال مسيرته ، وهم **أئمة الهدى الإثنا عشر** : أوّلهم " **علي بن أبي طالب** " وآخرهم " **المهدي بن الحسن العسكري** " إمام زماننا ، (عليهم جميعاً صلوات الله وتحيّاته) . وهذا ما نثبته للباحث الكريم ، فيما يلي .

* * * * *

البحث الاول

الإمام بعد رسول الله علي بن أبي طالب

إذا كان التحليل العقلي يقضي بضرورة وجود إمام معصومٍ منصوصٍ عليه من جانب صاحب الشريعة ليُكمل المسيرة التي بدأها **الرسول الأكرم** (ﷺ) فان الآثار الإسلامية تطابق ذلك الأصل العقلي ، وتُثبت نصيب **عليّ بن أبي طالب** ، **ابن عمّ الرسول** ، للخلافة والولاية من بعده

وتتنوع هذه الآثار بين آيات الكتاب الحكيم ، والسنّة النبويّة الشريفة ، واحتجاجات **عليّ** (عليه السلام) نفسه بذلك ، فيما يلي نقتطف من كلٍّ منها ثمرة ، فيها الغناء من الدلالة على ذلك

١ . ولاية عليّ (عليه السلام) في الكتاب

قال تعالى في كتابه الحكيم :

(إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ)[1] .

الوليّ في اللغة هو : الأولى بالتصرف في أمر من أمور غيره .

فوليّ الصغير هو أولى الناس بالتصرف في شؤونه المالية .

ووليُّ النّصرة (الناصر) هو الأَولى بالتصرف في أمر المنصور من حيث تقويته في الدفاع . وان شئت قلت : هو أولى الناس بالدفاع عمن التزم نصرته .

---

[1] سورة المائدة : الآية ٥٥ .

ووليُّ الصُّحْبَة (الصاحب) هو الأولى بأن يؤدي حقوق الصُّحبة من غيره . وهكذا .

والله سبحانه وليّ عباده ، من حيث انه – لمكان كونه الخالق – الأولى بالتصرف في أمور دنياهم بالتدبير والرزق ، وفي أمور دينهم بالتشريع والهداية ، ويعبّر عنهما بالولايتين التكوينية والتشريعية . وفي هذه الآية الكريمة ، أثبت الله تعالى الولاية لنفسه ولرسوله وللذين آمنوا لا جميعهم ، بل الذين اتصفوا بوصف خاصّ ، وهو إعطاؤهم للصدقة وهم في حالة الركوع من الصلاة . وهذا الوصف بعينه لم يتحقق إلا في شخص عليّ بن أبي طالب ، كما وردت بذلك الآثار المتضافرة[1] .

والولاية التي أثبتها **الله تعالى** لنفسه ، هي نفسها أثبتها **للرّسول ولعليّ** (عليهما السلام) وتمتاز ولايته تعالى عن ولايتيهما ، أن ولاية **الله سبحانه** ثابتة بالأصل ، لمكان خالقيّته تعالى وربوبيّته ، والأخيرتان فرعيتان بإذنه تعالى ، لمكان اصطفائهما وتفضيلهما على الخلق .

وما هذه الولاية إلاّ حقيقة الإمامة ، التي وقفت عليها ، فتكون الآية – بضميمة الآثار – مثبتةً لإمامة **عليّ بن أبي طالب** (عليه السلام) .

٢ .ولاية علي (عليه السلام) في السنة .

روي الطّبري ، والأسكافي ، وابن الأثير ، والخازن ، واحمد وغيرهم بأسانيد صحيحة ، عن عليّ بن أبي طالب ، انه لمّا نزلت هذه الآية على **رسول الله** (ﷺ) **(وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ)**[2]، دعاني **رسول الله** (ﷺ) وقال لي :

" **يا عليّ ، إن الله امرني أنْ أُنذر عشيرتي الأقربين ، فَضِقْتُ بذلك ذرعاً ، وعرفت أنّي متى أباديهم بهذا الأمر** ، أرى **منهم ما أكره ، فصمدّت عليه حتى جاءني جبرئيل ، فقال : يا محمّد ، انك إن لا تفعل ما تؤمر به ، يعذّبك ربُّك .**

فاصنع يا عليّ لنا صاعاً من طعام ، واجعل عليه رِجْلَ شاة ، واملأ لنا عسا من لبن ، ثم اجمع لي بني عبد المطّلب حتى أُكلّمَهُم وابلِّغَهُم ما أمرت به."

ففعلت ما أمرني به ، ثم دعوتهم له ، وهم يومئذ أربعون رجلاً ، يزيدون رجلاً أو يَنْقصونه ، فيهم أعمامه ....

إلى أن قال : فأكلوا حتى ما لهم بشيء حاجة ، ثم قال النبي (ﷺ) :– **((أسقِهِمْ))**

---

[1] الآثار الواردة في ذلك ، من السنة الشيعة ، كثيرة . لاحظ – لتسهيل الوقوف عليها – البحث الروائي الذي ذكره العلامة الطباطبائي في الميزان ج ٦ ص ١٥ – ٢٥ الطبعة الثانية – الأعلمي ١٩٧١ م بيروت .

[2] سورة الشعراء : الآية ٢١٤ .

فجئتهم بذلك العسّ ، فشربوا حتى رووا منه جميعاً ، ثم تكلّم رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال :

- " **يا بني عبد المطلب ، إنّي والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتم به ، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة ، وقد أمرني الله تعالى أن ادعُوكم إليه ، فأيُكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم ؟** " .

فأحْجَمَ القومُ عنها جميعاً ، وقلت : " **أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه** " .

فأخذ برقبتي ، ثم قال :

- " **إن هذا أخي ، ووصييّ وخليفتي فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوه** " .

وفي رواية أخرى : قال ذلك القول ثلاث مرات ، كلُّ ذلك أقوم إليه ، فيقول " **إجلس** "[1] .

ويُعرف هذا الحديث بحديث الدار ، وحديث بدء الدعوة . وهو من المستفيضات الروائيّة ، وحادثته من المسلمات التاريخية .

ودلالته على نصّ الرسول بالخلافة لعليّ ، في غاية الوضوح .

٣ . تظلم عليّ [عليه السلام] من غصب الخلافة

قال عليّ (عليه السلام) في خطبته المشهورة ،المعروفة بـ "**الشقشقية**"[2]:

" **أما والله ، لقد تقمَّصَها[3] ابن أبي قُحافة ، وإنّهُ لَيَعلَمُ أنَّ مَحلّي منها مَحلُّ القُطبِ مِنَ الرَّحا ، يَنحَدِرُ عنّي السَّيلُ ولا يَرقى إليَّ الطَّيْرُ ... فَصَبَرْتُ وفي العَيْنِ قَذىً وفي الحلق شَجاً ، أرى تُراثي نَهْباً[4]، حتى مضى الأوّل لسبيله ، فأدلى بها إلى ابن الخطّاب بَعْدَهُ ، فيا عجباً !**

---

[1] لاحظ تاريخ الطبري ، ج٢ ، ص ٦٣ – ٦٤ . و " نقض العثمانية " لأبي جعفر الاسكافي على ما في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، ج١٣ ، ص ٢٤٤ " والكامل " لابن الأثير ، ج ٢ ، ص ٢٤ " تاريخ أبي الفداء عماد الدين الدمشقي " ج ٣ ص ٤٠ . وتفسير " الخازن " لعلاء الدين البغدادي ، ص ٣٩٠ . ومسند الإمام احمد ج ١ ، ص ١١١ وص ١٥٩ .

وجاء في الكثير من كتب التاريخ والحديث ، فمن أراد التوسع فليلاحظ :

- الغدير ، للعلامة المتتبع الأميني (رحمه الله) ج ٢ ، ص ٢٧٨ – ٢٨٩ .
- المراجعات ، للعلامة السيد عبد الحسين شرف الدين (رحمه الله) المراجعة ٢٠ والمراجعة ٢٢ .

[2] وهي الخطبة الثالثة من كتاب نهج البلاغة ، الذي جمع فيه الشريف الرضي خطب ورسائل وحكم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) .

[3] أي لبسها كالقميص (المعبر عنه في أيامنا بالدشداشة) اشارة إلى شدة حرصه وتعلقه والتصاقه بها . ويشير الى هذا المعنى ايضا في قوله الاتي : لشد ما تشطرا ضرعيها ، وبطبيعة الحال – من كانت هذه حاله ، فلن يراعي لوصايا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حرمة ، ولو في هذا المجال الذي يتضارب والاطماع الشخصية .

[4] كنى عن الخلافة بـ (التراث) وهو الموروث من المال . وفي هذا اشارة عميقة الى حقيقة الخلافة والامامة ، وانها عهد الله تعالى الذي أعطاه المصطفين من ذرية ابراهيم (عليه السلام) كما اشار اليه تعالى في قوله :

(اني جاعلك للناس اماما ، قال : ومن ذريتي ، قال لا ينال عهدي الظالمين) (سورة البقرة الاية ١٢٤) .

بينا هو يَستَقيلها في حياته ، إذْ عقدها لآخرٍ بعد وفاته ! لشدَّ ما تَشَطَّرا ضَرْعَيْها !! ... فَمُنيَ الناسُ – لعَمْرُ الله – بِخَبْطٍ وشِماسٍ ، وتلوُّن واعتراض . فَصَبَرْتُ على طولِ المُدَّة ، وشدّة المِحنَة .

حتى إذا مضى لسبيله ، جعلها في ستّةٍ زعم أني أحَدُهُم ، فيا لله وللشُورى ، متى اعتَرَضَ الريب فيَّ مع الأوّل منهم حتى صِرتُ أُقْرَنَ إلى هذه النظائر!!... "[1] .

فإذا كان هذا منطق عليّ ، وهو ربيب حضن الرسول ، وأمين سرّه ، وخازن علومه ، وأزهد الناس واتقاهم واورعهم في دين الله ودنيا الناس بعده ، فماذا يقول المُنصفُ إذْ تقرع أسماعه هذه الخطبة ؟ .

ألنْ يقرّ لعليّ – بالانحصار – بالولاية المنصوصة ؟ .

ألَنْ يذعن بأنهم ظلموه وانتزعوا منه حقه الإلهي بالإمامة ؟ .

أجل والله ، انه اقل الإنصاف .

* * * * *

البحث الثاني

الأئمة بعد عليّ (عليه السلام)

عرفت فيما مضى أن الإمامة ضرورة عقلية ، وانه يجب على الله تعالى – إكمالاً لغرضه من البعثة – أن ينصب للناس إماماً معصوماً ، له ما للنبيّ من الكمالات – سوى الوحي – إلى أن تتحقق أهداف الرسالة الخاتمة كاملة ببسط الدين والعدل الإلهي على كافة أرجاء المعمورة .

وهذا الدليل يقتضي لزوم وجود إمام معصوم في كلّ زمان ، إلى أن تتحقق تلك الغاية .

وعرفت أنّ الإمام المعصوم يستحيل انتصابه على الناس إلاّ بنصّ من صاحب الشرع أو من إمام معصوم متقدم .

كما قد عرفت – والحمد لله – إنّ الإمام بعد **رسول الله** (ﷺ) **هو عليّ بن أبي طالب** ، بنصٍ من **الله تعالى** في كتابه ، ومن **رسوله الكريم** في سُنّته .

---

[1] نحبذ رجوع الطالب الى الخطبة باسرها وحفظها ، لما فيها من الحقائق التي تكشف عن شدة مظلومية علي (عليه السلام) وهضم حقوقه ، وبالتالي تحطيم الاسلام الذي اراده الله ورسوله للناس ، فلم يحتضنه الا علي والائمة الاحد عشر من ذريته ، هذا وان في نهج البلاغة الكثير من الكلمات التي يتظلم فيها علي (عليه السلام) من غصب الخلافة ويصرح بانها منصوصة في أهل البيت . لاحظ منها ما يلي : الخطب ٢و٦ ١٢٦ و١٥٠ و ١٧٢ و ٢١٧ والكتاب ٣٦ .

فإذا اجتمعت لديك هذه المقدّمات ، سهل عليك معرفة الأئمة بعد رسول الله (ﷺ) إلى يومنا هذا ، وعدّتهم اثنا عشر إماماً ، نص رسول الله (ﷺ) على عددهم وأسمائهم كما نصّ كل إمام على الإمام الذي يليه . وفيما يلي نُبيِّن هذين الأمرين .

١ . عدّة الأئمة : إثنا عشر

تواترت الأحاديث من طرق الفريقين على أنّ خلفاء رسول الله وأوصياءه والأئمة الذين يولون أمر المسلمين من بعده ، إثنا عشر إماماً .

منها قوله (ﷺ) : (**لا يزالُ الدينُ قائماً – يقاتل عليه عصابة[1] حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة . كلهم من قريش[2]**) .

ومنها قوله (ﷺ) " **أنا سيّد النبيّين ، وعليٌّ سيد الوصيين ، وإن أوصيائي بعدي اثنا عشر، أولهم علي ، وآخرهم القائم المهدي** "[3] .

وغير هذين النموذجين الكثير جدا من الأحاديث . ولا يمكن حملها على اثني عشر خليفة من أصحاب الرسول ، لان الذين تولّوا الخلافة منهم اقل من ذلك .

كما لا يمكن حملها على الخلفاء الذين أعقبوهم من ملوك بني أميّة أو بنيّ العبّاس ، لزيادتهم عن ذلك العدد كثيراً ، ولظلمهم الفاحش ، الذي تغنينا أسفار التاريخ المملوءة به عن إثباته .

فلم يبق إلاّ أن يكونوا من أهل بيته ، وقد ثبتت في عليّ (عليه السلام) فتكون من بعده في العلماء من بنيه ، الذين نَصّ عليهم عليّ (عليه السلام) ونصّ كلّ منهم عليه .

٢ . أسماء الأئمة (عليهم السلام)

روت الشيعة الإمامية نص إمامٍ إمامٍ على من يقوم مقامه إلى اثني عشر إماماً. وحيث إن ابتداء التنصيص كان من عليّ (عليه السلام) – الذي نصبه الله ورسوله إماماً – تكون إمامتهم ثابتة على نحو اليقين .

---

[1] في رواية أحمد

[2] صحيح البخاري ، ج ٩ ، ص ١٠١ – وصحيح مسلم ، ج٦ ص ٣ وسنن الترمذي ، ج ٤ ، ص ٥٠١ وسنن ابي داود ج ٢ ص ٤٢١ ، ومسند احمد ، ج ٥ ص ٨٦ و ٨٩ .وجامع الاصول ، ج ٤ ، ص ٤٠٠ و ٤٤٢ . وذكر يحيى بن الحسن في كتاب العمدة ان رواية : الخلفاء بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) اثنا عشر خليفة كلهم من قريش ، قد رويت في الصحاح والمسانيد من عشرين طريقاً (ينابيع المودة ، للقندوزي الحنفي ، ج ٣ ، ص ١٠٤ ، نشر الاعلمي أفست عن ط اسطنبول) . وقد روى هذا الحديث بصور اخرى كثيرة ، اشرنا اليها في الالهيات ، ج ٢ ص ٦١١ – ٦١٣ ، الطبعة الاولى .

[3] أخرجه القندوزي في ينابيع المودة ج ٣ ص ١٠٥ ، وفي هذا الكتاب روايات كثيرة من طرق السنة فــي هــذا المجــال ، فلاحظها .

فقد نصّ أمير المؤمنين علي[1] على إمامة ولَدِهِ الحَسَن[2] من بعده ، ثم الحُسَين[3] من بعد الحَسَن .

ونصّ الإمام الحسين بن علي على إمامة ولده عليّ السجّاد ؛ زَين العابدين[4].

ونصّ الإمام علي بن الحسين على إمامة ولده محمد ؛ الباقر[5] .

ونصّ الإمام محمد بن عليّ إمامة ولده جعفر ؛ الصادق[6] .

ونصّ الإمام جعفر بن محمّد على إمامة ولده موسى ؛ الكاظم[7] .

ونصّ الإمام موسى بن جعفر على إمامة ولده عليّ ؛ الرضا[8] .

ونصّ الإمام علي بن موسى على إمامة ولده محمّد ؛ الجواد[9] .

ونصّ الإمام محمد بن عليّ على إمامة ولده عليّ ؛ الهادي[10] .

ونصّ الإمام علي بن محمد على إمامة ولده الحسن ؛ العسكري[11] .

ونصّ الإمام الحسن بن عليّ على إمامة ولده محمّد ؛ المهدي[12]

وهذا التنصيصات مستفيضة ، رواها واخبر عنها الأمناء الصادقون من أصحاب الأئمة (عليهم السلام) خالف عن سالف ، وضبطوها في كتبهم ومجاميعهم الحديثيّة ، وتحفّظوا على إبلاغها لكل نسلٍ نسلٍ . ونقلوا معاجزهم الباهرة التي وقعت منهم في مقامات إثبات إمامتهم ، وهي بحدّ ذاتها كافية لإثبات إمامتهم ، للدليل عينه المتقدّم في بحث إثبات النبوّة .

وبإمكان الباحث الكريم الرجوع إلى كتبهم العديدة المدونة في هذا المجال ، ومن أسهلها تناولاً كتاب الكافي لثقة الإسلام الكُلَيني ، المتوفّى عام ٣٢٩ للهجرة .

---

[1] (٢٣ قبل الهجرة – ٤٠ هـ) .

[2] (٣ هـ – ٦٠ هـ) .

[3] (٤ هـ – ٦١ هـ) .

[4] (٣٨ هـ – ٩٥ هـ) .

[5] (٥٧ هـ – ١١٤ هـ) .

[6] (٨٣ – ١٤٨ هـ) .

[7] (١٢٨ هـ – ١٨٣ هـ) .

[8] (١٤٨ هـ – ٢٠٣ هـ) .

[9] (١٩٥ هـ – ٢٢٠ هـ) .

[10] (٢١٢ – ٢٥٤ هـ) .

[11] (٢٣٢ – ٢٦٠ هـ) .

[12] ولد عام ٢٥٥ هـ – ولا يزال حيّاً يُرزق مُنتظراً الإذن الإلهي بالخروج .

الاستدلال من وجه آخر

وبالإمكان الاستدلال على إمامتهم عليهم السلام بوجه آخر ، وهو أنّ مخالفي الشيعة رووا تلك الأخبار الكثيرة التي تقدمت الإشارة إليها ، والتي تصرّح بان الأئمة بعد **رسول الله** (ﷺ) **اثنا عشر إماماً** . فإذا ثبت هذا العدد ، كان القائل بإمامة من يطابقه ، هو الصادق من بين جميع الطوائف ، وليس غير الشيعة الإماميّة تقول بذلك دون غيرهم ، فيثبت إمامة هؤلاء الكرام بأعيانهم .(١)

الإمام المهدي

تسلّم **الإمام المهدّي** منصب الإمامة عام ٢٦٠ هـ ، واضطرته ظروف الجوْر والظلم والمطاردة من جهة ، وحالة الاضمحلال الفكري والأخلاقيّ في المجتمع الإسلاميّ خاصة والبشري عامة ، المانعة من تمكينه التام لأداء وظيفته الرساليّة مباشرة – وهو آخر الأئمة المذخورين – من جهة ثانية ، اضطرّه ذلك إلى الاستتار وتفويض أمور الإمامة الإجرائيّة والتشريعيّة – بالحد الذي سنشير إليه – إلى الفقهاء المتضلّعين بحديث الرسول والأئمة ، كما سنتطرق إليه في البحث الآتي ، وستستمر غيبته هذه إلى أن تتحقق مقتضيات ظهوره ، وتزول أسباب استتاره فيحقّق عند ذاك الغاية الإلهيّة المرضيّة من بعثة **رسول الله** (ﷺ) فيملأ الأرض هداية ونوراً ، وقسطا وعدلاً . . .

البحث الثالث

ولاة الأمر والحكام

تولى **الإمام المهدي** (عليه السلام) الإمامة عام ٢٦٠ للهجرة ، خلفاً عن والده **الإمام الحسن العسكري** (عليه السلام) ، في ظرف حرج للغاية بالنسبة **لأهل البيت** (عليهم السلام) وشيعتهم ، حيث بلغت ملاحقة العلويين والشيعة وتعذيبهم والتنكيل بهم أشدّها . وأضحى بيت الإمام العسكري محاصراً والإمام فيه مُقام إقامة جبرية لا يسمح له بالخروج منه ، ولا مقابلة الناس إلا بحضور جواسيس السلطة العباسيّة الحاكمة . وحيث بُثّت العيون والأذان لتترصد بدقّة وَصيّ الإمام العسكري للفتك به في مهده ، وقلع مادة القلق التي طالما أرّقت أجفان الخلفاء وسلبتهم أمنهم وطمأنينتهم .

---

(١) أورد هذا الدليل ، الشيخ الطوسي في كتابه ، الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد ص ٣٧١ – ٣٧٢ ، ط النجف – ١٣٩٩ هـ ، وما ذكرناه توضيح جلي لما أفاده قدس سره .

فكان من الطبيعي أن لا يجهر الإمام المهدي بنفسه إمام الملاء ، حرصا على ما تبقّى من معالم النبوة وآثار الرسالة المحمدية . وهذا ما حصل بالفعل ، حيث ابتدأ **الإمام** (عليه السلام) أمره بالاستتار عن الناس ، والاكتفاء بالاتصال بخواص شيعة والده ليُذهب الحيرة من نفوسهم ، وتنعقد الكلمة على إمامته .

ثم بعد أن تم له ذلك ، عيّن وكلاء عنه ليكونوا الواسطة المباشرة بينه وبين المؤمنين ، وهُم :

١ . الشيخ أبو عَمرو ، عثمان بن سعيد العُمَري .

٢ . الشيخ أبو جعفر ، محمد بن عثمان .

٣ . الشيخ أبو القاسم ، الحسين بن روح النَّوبختي .

٤ . الشيخ أبو الحسن ، علي بن محمد السَّمُري .

وقد كانت جميع أمور الإمامة الإرشادية والإجرائية تتمّ بواسطتهم :

فكانوا يتلقون استفتاءات الناس في الأحكام الشرعية ، واستيضاحاتهم في الأمور الدينية العامة ، ويجيبونهم عليها بما عرفوا من أحاديث **الأئمة** (عليهم السلام) فان أشكلت عليهم أرجعوها إلى **الإمام** (عليه السلام) ليقوم هو بنفسه بالإجابة عنها ، بما عُرِف بــ " **التوقيعات** " .

كما كانوا يرسلون الجباة لجمع الأموال والحقوق الشرعية من المؤمنين ، وصرفها في حوائج الناس وإدارة أمورهم العامة بالمقدار الذي كانت تسمح به الظروف ، وإيصال قسم منها إلى **الإمام** (عليه السلام) . واستمرت الحال على ذي – لا يقابل الإمام ألاّ وكلاء وبعض الخواص – حتى سنة ٣٢٩ هجرية ، وعرفت هذه الفترة بــ " **الغيبة الصُغرى** " **للإمام المهدي** .

وفي تلك السنة – وقُبَيل وفاة آخر الوكلاء (رضوان الله عليهم) صدرت توقيعات شريفة من الناحية المقدسة ، تنبيء بوفاة آخر الوكلاء ، وانقطاع التوكيل الخاص بعده وتؤذن بوقوع الغيبة الكبرى ، حيث لن يكون فيها بإمكان احد من الناس الاتصال **بالإمام** (عليه السلام) إلى أن تحين الساعة المقدرة بأمر الله ومشيئته ليَظْهَر (عليه السلام) ، ويُبيد حكم الطاغوت ويقيم حكم الله تعالى وحده في الأرض ويملأها قسطاً وعدلاً . ولكن **الإمام** (عليه السلام) لم يترك الأمة هَمَلاً ضائعة بلا راع ، بل أوكل شؤون الإمامة الإرشادية والإجرائية إلى الفقهاء العدول العارفين بسنّة **رسول الله والأئمة** (عليهم السلام) ، فقد جاء في التوقيع الشريف :

" وأما الحوادث العامّة ، فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا ، فإنهم حجتّي عليكم ، وإنا حجة الله عليهم" .[1]

---

[1] كمال الدين ، الباب ٤٥ ، ص ٤٨٤ .

وهذا ما يسمى بـ " **النيابة العامة** " وبها يكون الإمام قد أعطى الولاية لكل فقيه عادل عرف بفقه وحديث الأئمة ، لإدارة شؤون المسلمين ورعاية مصالحهم ، بما يضمن هدايتهم وإبعادهم عن الفساد والانحراف ، وحفظ وحدتهم وتماسكهم – وانتظام روابطهم الاجتماعية وتحقيق أمنهم الاقتصادي والعسكري في أماكن تواجدهم – حيثما أمكنهم ذلك – ورجع الناس فيها إليهم ، إضافة إليه القضاء بينهم وإقامة الحدود ، وبيان الأحكام ، وصيانة الدين عن التحريف عن مفاهيمه وعقائده ومن هنا نعلم أن فترة الغيبة الصغرى وتعيين الوكلاء الأربعة " رحمهم الله " كانت ضرورية لإيجاد حالة المراس العملية للفقهاء في تولي المسؤوليات المشار إليها ، وحالة الإعداد النفسي والتربوي لعامّة المؤمنين للرجوع إلى الفقهاء عندما تقع الغيبة الكبرى .

وبعملية **النيابة العامة** هذه ، لم يحصل أيّ خلل في الأصل العقلي الذي أوجبنا على أساسه ضرورة الإمامة .

نسأل الله تعالى أنّ يعجّل في فرج وليّه الحُجّة المُنتظر . ويجعلنا من اخلص أنصاره وأتباعه ، بحق محمد وآله الطاهرين .

* * * * *

سؤال وجواب

ما فائدة البحث عن إمامة عليّ في هذا العصر ؟

السؤال

إن البحث في إمامة **عليّ بن أبي طالب** ، أمرٌ قد تجاوَزَه الزمن ، فقد طوى التاريخ تلك الحقبة المرّة ، ولم يعد للبحث في إمامته (كرّم الله وجهه) وعدمها ، أيّة فائدة سوى هوّة الشقاق وتسعير حدّة الخلاف بين المسلمين .

الجواب

يتردد هذا السؤال على لسان لفيف من الدعاة إلى الوحدة من أهل السنّة الذين يرغبون بتوحيد الصفوف بين أبناء الأمة الواحدة . ولكنه – في الحقيقة – ناشئ من عدم تفهّم صحيح لحقيقة الإمامة ، وماهيتها .

إن هؤلاء يتصوّرون أن النزاع في إمامة فلان أو فلان ، نزاعٌ حول رئاسة هذا الشخص أو ذاك ، كما هو المشاهد في هذه الإعصار في عمليات الصراع على كرسيّ الرئاسة ، فلا معني لبقاء النزاع بين أتباعهم ، بعد موت المتبوعين وارتحالهم عن لدنيا .

ولكن الحقيقة أنّ المسألة أعمق من هذا ، وترتدي ثوباً مغايراً له تماماً . لانّ الإمامة – كما عرفت – ليست مجرد رئاسة دنيوية على الأمة ، بل هي رئاسة إلهية عليها ، وهي تعني استمرار أداء الوظائف الرساليّة التي كان النبيُّ مكلّفاً بها في جميع إبعادها الدينية والدنيوية ، لغاية تحقيق أهداف الرسالة الخاتمة كاملة ، وهي بسطُ حكومة الله تعالى في الأرض ، وهداية البشر إلى الشريعة القويمة والدين الوسط الذي يحقق لهم سعادة الدّارَيْن .

فالإمام – بالدرجة الأولى – مبيّن لشريعة الله تعالى ، ومُفصحٌ عن سُنّةِ **رسول الله** (ﷺ) وليس مجرد مدير يسوس الرعيّة ، ويوفر لها أمنها ومأكلها ومشربها ، وعلى هذه ، لا يكون النزاع في إمامة فلان أو فلان ، نزاعا في رئاسة هذا أو ذاك بل يعود إلى إثبات المبيّن لشرع الله وسُنّة الرسول ، والهادي للأمة بقوله وفعله ، إلى الغاية المشرقة التي أرسلت لها الرسالة الخاتمة .

وانطلاقاً من هذا الذي ذكرناه ، يُعلَم أنّ ما نثبته بالكتاب والسنّة من قيادة العترة الطاهرة وإمامتها للأمة ، هو إثبات لأمر خالد خلود الدهر ، ودعوة لتحويل الوجه والعمل شطر من يُبَيِّنون شرْعَ الله ، ويفسّرون الكتاب الحكيم والسنة المطهّرة ، كما دعا إليه **رسول الله** (ﷺ) إذ قرنهم بكتاب الله ، في حديث الثّقلين المتواتر : **((أيها الناس إني تاركٌ فيكم ما أن تَمَسَّكتُم به لن تضلوا بعدي أبداً : كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ، لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما))** .[1]

وإذْ جعل النجاة في التمسُّك بعُروتِهم ، في حديثه الشريف : " **إنّما مثل أهل بيتي فيكُم كسفينةِ نوحٍ ، مَنْ تَخلَّف عنها هَلَكَ** "[2] .

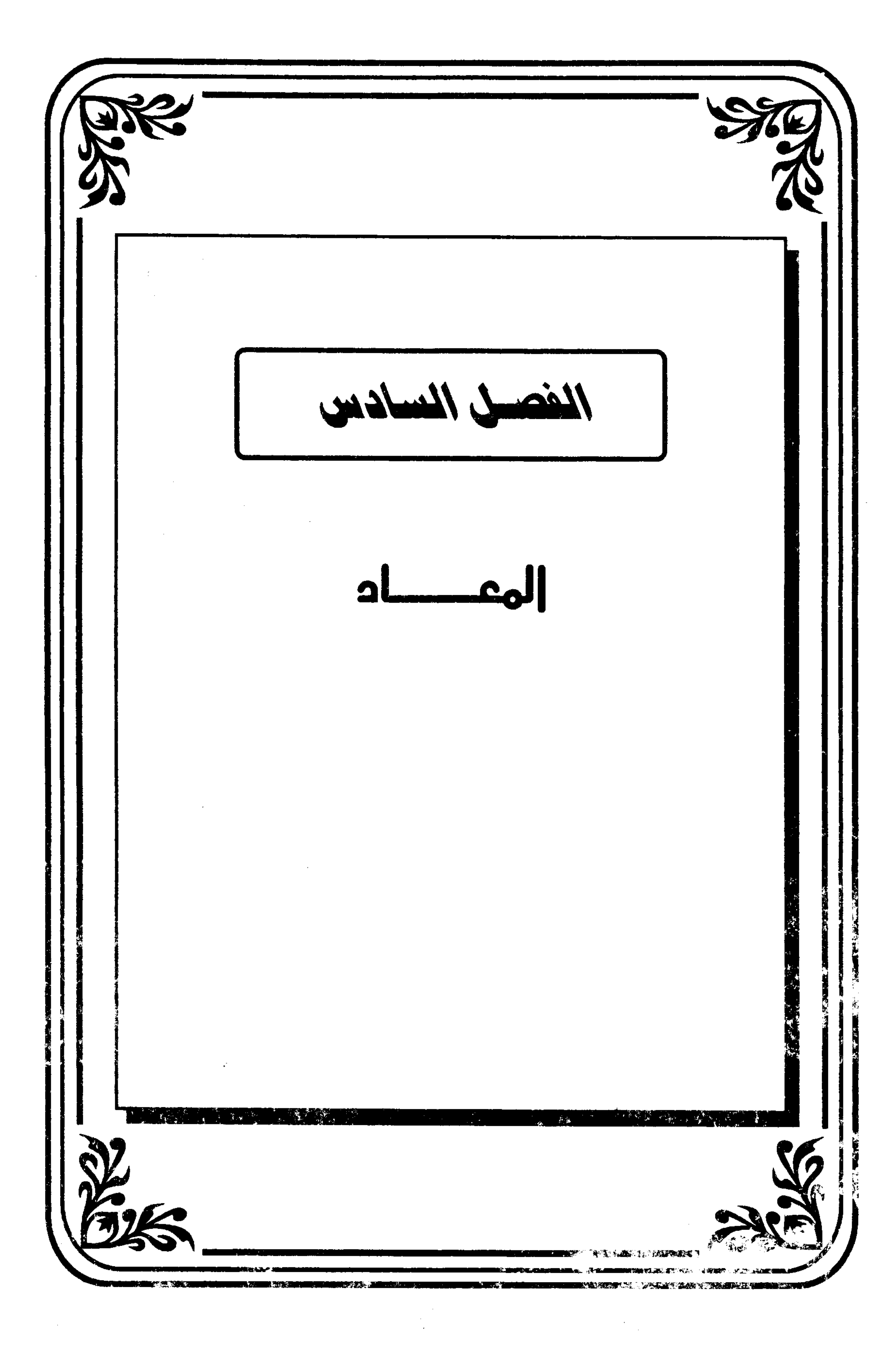
* * * * *

بهذا ينتهي بحث الإمامة ، بجوانبه الأساسية ، ونأتي فيما يلي إلى الأصل الأخير من أصول الدين ، ألا وهو " المعاد " .

---

[1] لاحظ مصادر هذا الحديث الشريف في المراجعة الثامنة من كتاب المراجعات ، للعلامة المرحوم السيد عبد الحسين شرف الدين .

[2] المصدر السابق نفسه .



الفصل السادس

المعـــاد

المعـــاد

تمهيـــد

بعد تَصرمُ الحياة ، ودمار الكون ، واندثار الموجودات ، وفناء الإنسان ، وانطواء صفحة هذه النَّشْأة الدُّنيويَّة المؤَقّتة ، تنفتح صفحة نشأة أخرى أبديّة ، لا خاتمة لها : الأرض فيها غير الأرض ، والسماء فيها غير السماء ، والحياةُ فيها غير الحياة ، والإنسان فيها غير الإنسان انه – حينذاك – موجود خالد ، إما سعيد في نعيم لا يزول ، أو شقي في عذاب لا ينقضي وبكلمة جامعة : **إنها دار الحيوان** .

كلّ من رأى تلك الحياة الدنيا ، من أول أناسيّها إلى آخرهم ، هو الآن محشور لِيَبْدَأ هذه الحياة الخالدةَ : فإن وَرَدَ مَحْشَرَه بقلب سليم ، فهنيئاً له جنات الفِرْدوس نُزُلاً ، يدخلُها بسلام ويحياها بأمن ، وإنْ ورد مَحْشَرَهُ بقلب خبيث ، فتَعْساً له في نُزُل الحميم ، يَدْخلُها مذموماً مدحوراً ، ويُصلّى فيها جحيماً وسعيراً .

إنها إذن ، منتهى سعي الإنسان في الدنيا ، وخاتمة نضاله المستميت لإشباع جوعه ، وإرواء ظمائه ، وسَتْر عورته ، من حلِّه أو حرامه .

لقد كانت الدنيا دار ابتلاء ، وفترة تمحيص ، ولحظة اختبار ، في مهمهة عمياء كشف الآن عن غطائها ، وتبدّت خاتمتها ، وإذا بما قدّمت يداه حاضراً ، ليُجزاهُ ثواباً أو عقاباً .

بل كأنّ الإنسان لم يُخلَق إلاّ لهذه الحياة الخالدة ، ولم تكن تلك إلا مفازةً في طريقها ، وقد تجاوَزَها الآن ، إما بنجاح أو خسران .

هل هذا كلّه مجرّد ادّعاء ، وخيالات وأوهام ؟ أم إنّه أمرٌ قام عليه الدليل والبرهان ؟ .

الجواب : **إنه يقينٌ لا يَعْتَوِره شكّ ، بل ضرورةٌ حتميّة لا مَناص منها واليك الدليل** .

* * * * *

الدليل على وجود نشأة أخرى

إثبات المعاد سهل للغاية ، ولا يحتاج إلى مزيد مؤنة ، وذلك إنّا بعد أنْ أثبتنا وجود الخالق ، ثم رسالة نبيّه الخاتم وإعجاز القرآن الكريم ، الدالّ على انه كلامه تعالى ، نتصفّحه ، فنرى فيه من الآيات الدالّة على القيامة والمعاد والحشر والحساب والجنّة ونعيمها ، والنار وجحيمها ،

والمتحدّثة عن بعض المشاهد التفصيليّة لما يحصل فيها ، نرى ما يربو على المئات منها ، فيكون هذا دليلاً قاطعا على قيامة الناس بعد الموت إلى حياة أخرى .

ولكن مع ذلك ، نورد دليلاً عقلياً ، يضفي على المعاد صبغة الوجوب ، والضرورة الحتميّة ، وهو التالي .

المعاد مقتضى الحكمة الإلهيّة

بالإمكان بيان هذا الدليل بعدّة وجوه ، نذكر وجهين منها ، وهما :

أ. صيانة الخلقة عن العبث

ذكرنا في مباحث الحكمة من الصفات الثبوتيّة الفعليّة ، أنّ العقلَ مستقل في الحكم بحسن الأفعال وقبحها ، من دون أنْ يحتاج في ذلك إلى ورود ترخيصٍ شرعي بذلك ، كما يقول الأشاعرة . ومن هناك ، يحكم العقل بحكمة الخالق ولزوم كون أفعاله كلّها ذوات غايات ، وقُبْح وقوعِ الأفعال العبثية اللّغويّة الخالية من أيّةِ فائدة ، عنه تعالى .

وهو بهذا الحكم إنما يكشف عن واقعيّة في ذات الله تبارك وتعالى ، وأنه متّصف بهذه الصفة. لا أنّه – كما قد يُتَصوَّر – يُصدِرُ حُكْماً على الله تعالى يَحُدُّ من فاعليّته المُطْلَقَة ، بل هو فاعلٌ تامٌّ في الفاعلية ، له أنْ يفعل ما يشاء ، إلا انه حكيم لا يفعل إلاّ ما كان ذا غاية وفائدة لكائناته ، لا لذاته الكاملة بالكمال المطلق ، والغنية عن كل شيء .

وانطلاقاً من هذا الأساس ، نقول :

إن الله تعالى خَلَقَ الإنسان ، وزوّده بالمدارك والحواسّ ، وأسباب التفكير والمعرفة ، واهبطه إلى هذه الدنيا ، ليعيش قساوتها ، وتعتصره مرارتها ، ويكدح ليله ونهاره مبتغياً لقمة عيشه في محيط الشقاء والبلايا :

" المَولودُ المُؤَمِّل ما لا يُدْرِك ، السالِكُ سبيلَ مَنْ قَد هلك ، غَرَضُ الأسقام ، ورَهينَةَ الأيامِ ، ورَمِيَّةُ المصائب ، وعَبْدُ الدنيا ، وتاجِرُ الغُرور ، وغريمُ المنايا ، وأسيرُ الموتِ ، وحليفُ الهُموم ، وقرينُ الأحزانِ ، ونُصُبُ الآفات ، وصريعُ الشّهَوات ، وخليفةُ الأموات " .[1]

وفوق ذلك ، لم يتركه هملا يعيش على هواه ، بل قَيَّد تصرفاته ، وحَدَّ من اختياراتِه ، بتشريعات أنزلها إليه ، وتكاليفَ وضعها عليه ، وهي تتصادم ورَغَباتِه في الجموح والانطلاق .

وَحينئذ نقول :

---

[1] اقتباس من كلام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في وصيته لولده الحسن (عليه السلام) نهج البلاغة ، الكتاب ٣١ .

إذا كان الخالق حكيما ، فلا بد – إذن – أن تكون ثمة غاية من خلْق الإنسان ، وإلا كان خلقه مع هذه المَشقّات والتكاليف ، لغواً وعَبَثاً ، فما هي تلك الغاية ؟ .

هل هي منحصرة بإطار الحياة الدنيا التي يعيشها ، بأنْ يحياها ولا غير ، ولكن لا يخرج بذلك عن دائرة العَبَثيّة ، لما عرفته من طبيعة هذه الحياة ، ويكونُ الإنسان مخلوقاً – حينذاك – لكي يوضع عليه التكليف ، ويعاني الشقاء بلا ذنب ، ليس إلا ، وهو عين العبث ، تنزّه الخالق الحكيم عنه .

فإذا لم تكن الغاية هي الدنيا ، فلا بد أنْ تكون حياة أخرى ، ويكون بلاء هذه وتكاليفها مَعْبَراً إليها ، وأنبوب اختبار وتمحيص للعباد ، ومِضْمارَ سباقٍ لتحصيل الكمالات النفسيّة والمعنويّة ، والاكتساء بزيّ العبودية لله وحده ، والفوز – في النتيجة – بكأس النجاة والسعادة الأوفى .

والى هذا يشير قوله تعالى : (**أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ**)(١) .

وقوله تعالى : (**الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ**)(٢) .

ب . العدل الإلهي

ويمكن طرح دلالة الحكمة الإلهية على ضرورة المعاد ، بصورة أخرى ، وهي أن الخالق الحكيم ، عادلٌ ، يستحيل عليه أن يظلم ، وإنما يعطي كلَّ ذي حقّه .

ونحن نرى أنّ العباد على صنفين :

– صنف قد بذلوا المشاقّ في سلوك طريق امتثال أوامر الله تعالى ونواهيه ، والانضباط بما أودعه الله تعالى في عقول الناس من معرفة طرق الخير والشر .

– وصنف آخر ، تهاونوا في ذلك ، فسلكوا طرق المعصية والفساد ، ومخالفة أوامر المولى وإرشادات الفطرة الإلهية .

فهنا لا يخلو الأمر من أحد وجوه :

– **أنْ يُهْمِلَهم المولى ، من حيث الثواب والعقاب .**

– **أنْ يُسَوّيَ بينهم ، بأن يُثيبَ الجميع ، أو يعاقب الجميع .**

– **أنْ يفرّق بينهم ، بأنْ يُثيب العاصي ، ويعاقب المطيع .**

– **أن يفرّق بينهم ، بأن يثبت المطيع ، ويعاقب العاصي .**

---

(١) سورة المؤمنون : الآية ١١٥ .

(٢) سورة المُلك : الآية ٢ .

والأول عَبَثٌ ، وقد تقدّم الكلام فيه .

والثاني والثالث خلاف العدل .

فتعيّن الرابع ، وهو مقتضى العدل الإلهي .

ولكن حيث إن هذا التفريق العادل غير متحقق في هذه النشأة الدنيوية ، فلا بُدّ أن تكون ثمّة نشأة أخرى يتحقق فيها عدله تعالى : فيُثيبُ فيها المطيعين ، ويُعاقبُ العاصين .

وإلى هذا الدليل يشير تعالى في كتابه العزيز بقوله :

(أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ) .[1]

وقوله تعالى : **(وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ....* لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ)** .[2]

فالآية الأولى تُصَرِّحُ بأن مقتضى العدل الإلهي التفريق بين العباد بالثواب والعقاب ، بإثابة المطعين وعقابِ العاصين ، وأنّه يستحيل عليه تعالى أنْ يعامل الجميع بالسويّة .

والآية الثانية تشير إلى هذه الإثابة والمعاقبة ليست في الدنيا ، بل في نشأة أخرى .

* * * * *

كيفية معاد الإنسان

قد وقفت على الأدلة العقلية والسمعية على وجود حياةٍ أخرى ينتقل إليها الإنسان بعد الموت ، ولكن قد يُتساءل : كيف يعاد الإنسان ؟ هل يعاد بروحه أو بجسده فقط ؟ أو بهما معاً ؟

إنّ غايةَ ما دلّنا عليه الدليل العقلي المتقدّم ، هو ضرورة بعث الإنسان إلى حياةٍ أخرى ليلاقي فيها جزاءه على ما عملهُ ، إما ثواباً أو عقاباً ، وهو قاصر عن أن يُعيّن أي شيء هو المُعاد خاصّة إذا عرفنا إن الإنسان ليس هو مجرّد هذا الهيكل الجسماني ، وليست كلُّ مشاعره

---

(١) سورة ص : الآية ٢٨ .

(٢) سورة سبأ : الآية ٣ – ٥ .

وأحاسيسه وأفكاره وخيالاته مجرّد انفعالات عصبيّة نتيجة عمليات فيزيوكيميائية تجري في الخلايا والأنزيمات ، ليكون المعاد جِسمانياً فحسب . بل الإنسان المخاطب بـــ " زيد " و" عمرو" هو هذا الهيكل الجسماني إضافة إلى روح منفصلة عنه ، متعلّقة به تعلُّقا تدبيرياً ، فإذا مات اندثر البدن وبقيت تلك الروح .

فإذا آن المَعاد ، هل يُعاد ذلك الجسد المعدوم ليُحشَر مع تلك الروح سويّة إلى الحساب ، ثم إلى الجنة أو النار ؟ أو يختصّ المعاد بالروح ؟ . لا سبيل إلى إثباتِ أي منهما بالبرهان العقلي ، وإنما السبيل إليه هو السمع .

ولقد دلّتنا آيات القرآن الكريم على أنّ المُعاد يوم القيامة هو الإنسان :

بروحه وجسده الدنيوي ، كليهما ، لا يفوت أيّ منهما ، كما لا يُنقَص من أحدهما شيء .

ويمكن تصنيف الآيات الدالة على ذلك إلى أهمها :

١ . ما يدل على بعث أجزاء البدن جميعها .

٢ . ما يَدُلّ على بعث الروح والبدن الدنيوي يوم القيامة .

٣ . ما يدل على وقوع عذابٍ ونعيم ، جسمانيّين وروحيّين .

فمن الصنف الأول ، قوله تعالى : (**أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ * وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ**)[1].

فهذه الآيات تَدُلُّ على إعادة الحياة إلى رفاتِ أجسادِ المَوتَى ، ومِنَ الواضح أنّ عودة الجَسَدِ تُرافقهُ عودةُ روحه .

ومن الصنف الثاني ، قوله تعالى : (**يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**)[2] .

ومن الصنف الثالث ، قوله تعالى : (**كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ**)[3] .

فإنّ الشطر الأول من الآية يدلّ على وقوع عذاب جسماني ، والشطر الثاني منها – الذي يذكر تذوّق العذاب – يدلّ على وقوع عذابٍ روحي .

---

[1] سورة يس : الآيات ٧٧ – ٧٩ .

[2] سورة النور : الآية ٢٤ .

[3] سورة النساء : الآية ٥٦ .

وقوله تعالى : (**وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ**) .[1] والحسرة ألم نَفْسِيّ وعذابٌ روحي ، وتتجلىّ في مواطن عدّة ، منها ما يحكيه قوله تعالى : (**يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولا**)[2]. وغيرها من الآيات .

وتحكي الآيات القرآنية صوراً رائعة لأهل الجنّة ، مزيجة من النعيم الجسماني والروحاني ، منها قوله تعالى : (**إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ * هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلالٍ عَلَى الأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ * لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ * سَلامٌ قَوْلاً مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ**)[3] .

وقوله تعالى : (**وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**)[4] .

وفي رضوانِ الله ، لذة روحية أكبر من جميع اللذائذ الجسمانية التي يتنعم بها أهل الجنة .

فالمعادُ إذَنْ ، للجسد والروح معاً . وهذا من ضروريات دين الإسلام ، لأن آيات القرآن الكريم – التي أوردنا شيئاً يسيراً منها – دالة عليه بنحو لا يقبل التأويل .

* * * * *

هذا تَمامُ ما أردنا إيرادَهُ مِن أُصولِ الدّين ، والحَمْدُ لله رَبِّ العالَمين



---

(1) سورة مريم : الآية ٤٠ .

(2) سورة الأحزاب : الآية ٦٦ .

(3) سورة يس : الآيات ٥٥ – ٥٨ .

(4) سورة التوبة : الآية ٧٢ .

المحتويات

الفصل الأول : وجوب المعرفة

الفصل الثاني : إثبات الصانع

الفصل الثالث : صفات الصانع

الباب الأوّل : الصفات الثبوتية الذاتية

الباب الثاني : الصفات الثبوتيّة الفعلية

الباب الثالث : الصفات السلبية

الفصل الرابع : النبـــوة

الفصل الخامس : الإمامة

الفصل السادس : المعـــاد

٢٠٠٩ م — ١٤٣٠ هـ



العراق - النجف الأشرف - سوق الحويش
تلفون : ٠٧٨٠١١٩٨٨٣١ - ٠٧٨٠١٢٢٨٩٢٨

